

فهرس مافيه من الابواب

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
خطبة كتاب	٣	كتاب الايمان	١٠	كتاب الطهارة	١٠
باب التيمم	١٣	باب المسح على الخفين	١٥	باب الحيض	١٥
باب الانحسار	١٤	كتاب الصلوة	١٨	باب الاذان	١٨
باب شروط الصلوة	٢٠	باب صفة الصلوة	٢٢	باب الامامة	٢٢
باب الحديث في الصلوة	٢٥	باب ما يفسد الصلوة	٢٨	باب الوتر والنوافل	٢٨
باب ادراك الفريضة	٣١	باب قضاء الفوائت	٣١	باب سجود السهو	٣١
باب صلوة المريض	٣٣	باب سجود التلاوة	٣٣	باب صلوة المسافرين	٣٣
باب الجمعة	٣٥	باب العيدين	٣٦	باب لكسور الحنوف	٣٤
باب صلوة الاستسقاء	٣٨	باب صلوة الخوف	٣٩	باب الجنائز	٣٩
باب الشهيد	٣٣	كتاب الزكوة	٣٦	باب زكوة النبات	٣٦
باب المصارف	٣٦	باب صدقة الفطر	٣٤	كتاب الصوم	٣٤
باب الصوم المفيد	٥٠	باب الاعتكاف	٥١	كتاب الحج	٥١
باب نفون والاحصار	٥٩	كتاب النكاح	٥٣	باب المهر	٥٣
باب نكاح الكافر	٦٤	كتاب الرضاع	٦٤	كتاب الطلاق	٦٨
باب طلاق المريض	٤٢	باب الرجعة	٤٣	باب الايلاء	٤٣
باب الخلع	٤٥	باب الظهار	٤٥	باب اللعان	٤٦
باب الغنمين	٤٨	باب العدة	٤٨	باب ثبوت النسب	٨١
باب الحضانة	٨٣	باب النفقة	٨٨	كتاب الاعتاق	٨٨
كتاب التذرية	٩٤	جامع الايمان	١٠١	كتاب الحدود	١٠١
باب حد الشرب	١٠٣	باب حد القذف	١٠٣	باب حد الزنا	١٠٣
التعزير	١٠٤	حد السرقة	١١٠	كتاب الجهاد	١١٠
باب الغنائم وقسمتها	١١٣	كتاب اللقيط	١١٣	كتاب القطة	١١٣
كتاب الايق	١١٥	كتاب المفقود	١١٦	كتاب الشركة	١١٦
كتاب الوقف	١٢٣	كتاب البيع	١٢٣	والمضاربة	١٢٣
باب شروط في البيع	١٢٥	باب الخياو	١٢٥	باب تولية والمراجعة	١٢٥

مِنْ دَالِلهِ بِخَيْرِ اَفْقَهَاءِ فِي الدِّينِ

نَحْمَدُ اللهَ عَلَى طَبْعِ كِتَابِ فِى فِقْهِ الْحَدِيثِ

المسمى

كنز الحقايق

من فقه

خير الخلايق

للعبد العاجز المذنب وعبد الزمان غفر له الرحمن

طبع في مطبع كتب الإسلام الواقع في بكاو



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فضل من عباده العلماء على غيرهم تفضيلا
ثم خص منهم الفقهاء وبجلهم تبجيلا والصلوة والسلام
على صفيه وحبيبه سيدهنا محمد الذي ارسله للتعليم
حجة ودليلا فبين الحرام والحل والفرض والجسب ولم
يدع لاحد غير اتباعه سبيلا وعلى اله واصحابه
الذين سلكوا منهاج الحق واهتدوا بهديه فثقفوا
عليلا واروا غليلا وبعد فاني قد الفت في فقه الحديث
كتابا طويلا سميته بنزل الابرار من فقه النبي المختار
فجاء بمحمد الله كتابا جامعا جليلا لم يترك من المهمات الا
شاذا قليلا فاجبه اهل الاستقامة والعدل ولم يسخط
احدا الا من كان حاسدا انديلا او جاهلا ذليلا بيدانه
وقع فيه شئ من الطول في بعض المواضع مع تصحيفات كثيرة
من سوء ادارة الطابع وعدا ذلك راي طباع الاخوان فاترة

وهمهم قاصرة راغبين عن المطولات مائلين الى المختصرا
فاستخرت الله تعالى وشرعت في الاختصار بعد ان وهن
العظم مني واشتعل الرأس شيبا وكبرت ان اخيب من الحياة
خيبا واستعنت بالله تعالى لإتمامه وتوكلت على حوله وانعامه
فجاء بمحمد الله نظير الشقيقة المتعادن المسمى بكنز الدقايق
بل اجود منه في كل باب وفايق سميته بكنز الحقايق
من فقه خير الخلايق - كتاب جامع لكل خير لطيف طيب
فرعا واصلا كنوز المال لا تجد بك اصلا اذ حصلت بالاموات
وصلا فراق الاهل مشتد ولكن فراق المال يولج فيك
نصلا وهذا الكنز كنز لا يبذل تحفظ منه ابوابا وفصولا متاع
الامن لا تخشى هلاكه وفي العقبى تجد رجاء وفضلا اسال
الله سبحانه ان يجعله مقبولا بين اهل العدل والانصاف
ومعمولا لا يتمتع به كما تتمتع بسميه الاخفاف وهو حسبي ونعم

النصير واليه المرجع والمصير
كتاب الايمان

العالم كله حادث بالزمان حتى العرش او المادة والمختصر
للمنشى هو الله سبحانه فلا قدیم ولو بالزمان غيره موصوف
باسماء وصفات واردة في القرآن والحديث بعضها ذاتية قديمة
كالحيوة والعلم والقدرة والارادة والمشية والسمع والبصر

وقوة الكلام وبعضها فعلية حادثة كالكلال والاستواء على
العرش والنزول والصعود والضحك والتعجب وغيرها عالم
بالكليات والجزئيات لا يغزب عن علمه مثقال ذرة وهو خارج
عن العالم يأتى عن خلقه مستوعب على العرش كما وصف نفسه
في كتابه لا يتحد بغيره ولا يحل في غيره ولا يحل غيره فيه
يتكلم متى شاء بصوت وحرروف وله صورة هي احسن الصور لا
ذكر ولا انثى ويقدر على التجلى فى أى صورة شاء فى أى مكان
شاء وله وجه وعين ويد وكف وقبضة واصابع وساعد و
ذراع وجنب وحقوق قدم وساق وكف كما تليق بذاته من غير
تكيف ولا تشبيه واحداً من فرد صمد لم يتخذ صاحبة
ولا اولاداً لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد

فصل ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء فالشرك الاكبر غير مغفور اذا لم يبت صاحبه منه
وهو القول بتعدد الالهة او توصيف غير الله بصفات الله
كالعلم المحيط والسمع المحيط والبصر المحيط والقدرة المستقلة او
عبادة غير الله اى دعاءه باعتقاد انه يقدر على شئ بغير
اذن الله وحكمه وقضائه اما بوجاهة عند الله او بقدرة
موهوبة منه سبحانه اما لطلب الدعاء من الاموات والشفاعة
فليس بما ثور فغاية ما فى الباب انه بدعة وان كان للاموات

سماع عند اصحابنا خلافاً للحنفية والعزلة كقبيل القبور
والطوان حولها وارضاء الغلف والاردية عليها والتسمية بعب
على وعبد الحسين ونحوهما وتصور الشيعى والنبي صلى الله
عليه وآله وسلم فى الصلوة والحلف بنيران الله وامثالها فانها
كلها شرك اصغر يمكن مغفرتها من غير توبة وكذلك تقليد
بجته معين فى جميع مسائل الدين والجهود على قوله مع وجدان
النص على خلافه.

فصل البدعة الشرعية الامر الحادث فى الدين بعد
القرون الثلاثة المشهود لها بالخير لم يدل عليها دليل من
الكتاب والسنة وكل بدعة ضلالة وهى كثيرة سيما
فى عصرنا هذا فانهم قد احدثوا فى الدين اشياء ما كانت
فى عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه كعقد
مجلس الميلاد والقيام عند ذكر الولادة وانشاء عيد الميلاد
وقراءة الفاتحة على الحلواء والطعام والاجتماع لقراءة القرآن
فى اليوم الثالث وايصال الثواب الى الميت تبعين يوم او وقت
وتسريح السرج على القبور وبناء التوابيت ونصب الاعلام
وذكر الخلفاء بعد كل ترويجة وتسمية الصحابة والساطين
فى الخطب والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم قبيل الاذان
والاقامة والتثويب والترجيم وامثالها.

فصل - اختلفوا في التوسل فقيل بالإباس به وقيل لا يجوز بالإسموات وكذلك في الدعاء بحق فلان .

فصل - روية الله بالبصر جائزة عقلا لكنه لا يرى في الدنيا ويرى في الآخرة وهو خالق لأفعال العباد خيرها وشرها بلا واسطة وتكليف ما لا يطاق جائز غير واقع والاستطاعة قبل الفعل ما القدرة عليه فيخلق الله والمقتول ميت باجله والحرام زرق والحسن والقبح شرعيان ولا غرض لفعله فهو الغنى المطلق لا يحتاج إلى شيء حتى إلى عرشه بل هو الحامل للعرش وغيره لا حاكم عليه ولا قبيح منه ولا كذب ولا شر ولا ظلم لكنه يقدر على الظلم والكذب ولا يجب عليه شيء بإيجاب غيره فيفي بالوعد كرماء فضلا ويجوز له العفو عن الشرك والكفر وكذا تخليد المومنين في النار وجوز بعض أصحابنا الخلف في الوعيد .

فصل - عذاب القبر للكافرين وبعض عصاة المومنين حق وكذلك تنعيمه وتوسيعه للمومنين وضنطته والسؤال بإعادة الروح في جزء من أجزاء الجسد ونفخ الصور والبعث والحشر والوزن والحساب والحوض والصراط والمقاصدة والجنة والنار مخلوقتان موجودتان واختلف في محلهما ومرتكب الكبيرة غير الشرك الأكبر والكفر مومن ناقص الإيمان فلا يجنل في النار

ولومات بخير توبة ولا يكفر أحدا من أهل القبلة ما لم ينكروا أصلا قطعيًا من أصول الدين مجمعا عليه والشفاعة حق ثابتة للرسول ولصالحى عباد الله في الآخرة بأذن الله تعالى ويزيد الإيمان بزيادة الطاعة وينقص بالمعصية والإيمان والإسلام واحد وقد يطبق الإسلام على الإنقياد الظاهري فقط والإيمان يهدى ما كان قبله من العاصي وإيمان البأس وتوبة البأس غير مقبول وفرعون مات كافرا .

فصل - الإلهام ليس بحجة شرعية وكذلك الرويا وكذلك الإجماع الظني والقياس أما الإجماع القطعي فهو حجة فحجج الشرع بثلاثة الكتاب والسنة والإجماع القطعي ان ثبت .

فصل - في إرسال الرسل حكمة وأيدهم الله بالمعجزات لكي يصدقوا وأولهم آدم عليه السلام وآخرهم نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ختم الله به النبوة فكل من يدعى النبوة بعده غير سيدنا عيسى بن مريم الذي ينزل على اقترب من الساعة فهو دجال كاذب وهم معصومون عن الشرك والكفر والكبائر قبل النبوة وبعدها وعن الصغائر بعدها إلا عن الزلات والخطيات الاجتماعية التي لا تعد لغيرهم من الذنوب وكرامات الأولياء حق الملائكة عباد الله

المكرمون خلقهم من نور كما خلق الجان من نار وله تعالى
صحف وكتب انزلها على انبيائه ومعراج نبينا صلى الله عليه
بالجسد والروح من مكة الى بيت المقدس ومنه الى السموات
العلوية ورية الله في المنام جائزة وراه النبي صلى الله عليه
وسلم في صورة شاب امرد له وفرة وداة اما صنا احمد بن حنبل
مرات.

فصل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرون و
الا نصار لم يكونوا معصومين غير انهم عدول في الرواية لا
نكذبهم ولا نطعن فيهم بل نسكت عن مساوئهم ومشاجرتهم
والامام الحق بعبد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابوبكر ثم عمر ثم عثمان ثم الحسن بن علي رضي الله عنهم و
لا ندرى بهم افضل عند الله ولكل منهم فضائل و
مناقب جمعة فتمت الخلافة الشرعية بمنخل اما منا الحسين بن
علي ومعاوية ومن بعده ملوك وامراء متغلبون ويجب ان
يكون الامام من قریش ولا يجوز من غيرهم واهل الحديث
هم التابعون للكتاب والسنة السالكون مسلك السلف من
الصحابة والتابعين والعترة الطاهرين المحبون لاهل بيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وازواجه ولا يبلغ الوحي درجة
النبي لا يبلغ مرتبة يسقط عنه الامر والنهي والولاية لا تتم

الا بالاعتقاد الصحيح والعمل الصالح مع الاخلاص والتوكل
على الله والزهد في الدنيا والاعراض عما سوى الله وفقير من يخالف
الشرع يكاد ان يكون كفرا فضلا عن ان يكون ولاية.

فصل الاستهانة والاستهزاء بالشرعية كفرو ولا يعلم
مفتاح الغيب الا الله والاموات تمتنع بدعاء الاحياء لغيره وصيل
اليهم ثواب كل عبادة علمت لهم سواء كانت مالية او بدنية
فصل غفران الذنوب والهداية وانزال لغيث وتوسيع الرزق
وتطويل العمر وهبة الاولاد وكشف السوء والشفاء من الامراض
ونحوها لا يطلب الا من الله تعالى وطلبها من غيره شرك اكبر.

فصل ما اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اشرار الساعة
كطالع الشمس من مغربها وظهور المهدي الملقب بالكبرى وخروج
الديجال ونزول عيسى بن مريم وخروج ياجوج وماجوج وداية
الارض وغيرها كلها حق.

فصل من علامات اهل الحديث الجمع بين الصلوتين حالة
الاقامة والصحة لحاجة دينوية او دنيوية والمسح على الخفين
والجوربين ولو غير مخنئين والمسح على العمامة ورفع اليدين في
ثلاثة مواطن عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وعند القيام
من التشهد الاول ووضع اليدين على الصدر والجهر بآمين
وقراءة التسمية اول كل سورة وقراءة الفاتحة خلف الامام في

كل صلاة والاعتدال في الركوع والسجود والقومة واداء الصلوة
وقراءة السور على وفق السنة .

فصل اذا كان الرجل يعرف الحديث والقرآن فيعمل عليهما ولا
يقلد احدا من المجتهدين والعامي الذي لا يعرف الحديث والقرآن
يسال الطاء ويعمل على قولهم والمجتهد يخطئ ويصيب ومع خطائه له
اجر ويجوز ان يكون الرجل مجتهدا في بعض المسائل ومقلدا في
بعضها ويجوز له ان يعمل بالرخص والامر بالمعروف والنهي عن
المنكر واجب على كل مسلم بقدر القدرة ولا يجوز العنف والتشدد
في المسائل الاختلافية .

فصل البيعة الشايعة بين الفقهاء لها اصل من الشرع وهي
بيعة التوبة اما لباس الخرق والقلنسوة وامثالها من مراسم الفقر
فلا تثبت بالنقل الصحيح ويجب علينا ان نحب اولياء الله كلهم
ونعظمهم من غير ان نفضل بعضهم على بعض ويجب ترك قولهم
اذا خالف الحديث :

فصل لاهل البدع علامات وهي الوتيرة في اهل الاثر
تسميتهم بالوهابية والنجدية والعرشية والصفاتية والمجسمة
والمشبهة وهم برآء من ذلك لا يصدق عليهم الا الاسم الواحد
وهو اصحاب الحديث كثرتهم الله وابقاهم الى يوم القيمة
كتاب الطهارة

فرض الوضوء النية والتسمية والمضمضة والاستنشاق
وغسل الوجه وهو من قصاص شعره الى اسفل رقبته والى شحمتي
الاذن مع التحمية الملاصقة بالبشرة وبيديه بمرقبيه ورجليه
بكفيه ومسح الرأس كله اذا كان مكشوفاً او بعضه مع التكميل على
العمامة او العمامة فقط والترتيب لما ثور الولاء وقيل لولاء سنة
وسنته غسل يديه الى رصغيه ابتداء اذا كانتا طاهرتين و
السواك وغسل فمه وانفه بغرزة واحدة لهما والمبالغة فيهما بالغرزة
وببلوغ الماء الى المارن للصائم وغيره بمجاورة المارن وتخليل
لحميه واصابعه وتشليث الفسل مسح الاذنين بماء بقى بعد مسح
الرأس والدلك وترك الاسراف في الماء وتحريك الخاتم والنيامن
والدعاء الماثور عند الفراغ وادبه استقبال القبلة وادخال خصره
المبلولة صاخا اذ نيه وتقديمه على الوقت لغير المعذور وعده
الاستعانة بغيره وعدم التكلم بكلام الناس الجالس في مكان مرتفع
والشرب من فضل وضوء قايما وتعاهد كعبيه وعرقوبيه واخصيه
واطالة الغرة والتججيل وغسل رجله بيساره وصلوة ركعتين
بعده واخراج اللخاط باليسار ونيقضه خروج شئ من السبيلين و
القئ ولو مرة او علقا او طعاما او ماء لا يلقها او دما مخلوطا بالبزاق
والقلنسوة الرعاف وما يوجب الغسل والنوم مضطجعا او مستلقيا او
على وجهه او متكئا ومسح الذكر والفرج بغير حائل بطن الكف او

بطون الاصابح واكل لحم الابل والاغنام والغنم والجنون والسكر
المزيل للحس العقل لا تحقمة ولو في الصلوة ومباشرة فاحشة و
خروج دم او رودة من غير السبيلين وتقبيل ومراة.

فصل فرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر
البدن وهل يجب ذلك او لا فيه خلاف ولا يجب دخول الماء
داخل الجلبة للاكل وكذا في ثقب انضمد سنته ان يبدأ بغسل
كفيه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ونجاسة لو كانت على
بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلوة ثم يفيض على سائر جسده ثم يغسل
رجليه ولا تنقص ضميرتها بل تحت على راسها ثلث حثيات والموجب
للغسل خروج المني بشهوة والتقاء الختانين اى توارى حشفة الرجل
في فرج المرأة وان لم ينزل وفيه خلاف والاحتلام مع بلل انقطاع
الحيض النفاس لا مذى ووردى لاحتلام بلل وسن وقيل يجب
لمن يريد ان يصلى الجمعة وهو المختار للعديد وللأحرار ويوم غزوة
وطهر غسل ميتا ودخول مكة والجنون او مغمى عليه اذا فاها ووجب
للميت وللمن اسلم.

فصل يتوضأ بماء السماء والاورية والعيون والبحار ولو كان
فيه من اجزاء الكبريت والحديد وبماء زمزم والمسخن بالشمس الذي
تغير بالتراب مع بقاء السيولة او بالطحلب الا وراق تغيرا يسيرا
والمخلوط بما شرع خلطه كاسدر ونحوه وماء لم يتغير احدا وصافه

بوقوع نجاسة فيه او موت حيوان لا بماء حاصل بذوبان ملح
وعصير نبات وما يقطر من الكرم والفواكه او الاشجار وما يخرج
من البطيخ ونحوه ونبيذ التمر وماء الورد وماء الزعفران وماء اللبن
وماء تغير احدا وصافه بالنجاسة او موت حيوان فيه والمتغير
بالتاهر طاهر غير مطهر وغير المتغير طاهر مطهر ولو كان مستعملا
او ساكنا او قليلا.

فصل ايام اهاب دبر فقد طهر وشعر الانسان والميتة والتغيز
طاهر وكذا عظمها وعصبها وحافر ما وقرنها ومنقارها.

فصل لا تنزع البير بوقوع نجس او موت حيوان فيها اذا لم
يتغير احدا وصاف الماء فان تغير فيجب نزع الماء كله او الى ان لا يبقى
فصل بول ما يוכל لحمه طاهر وكذا سوره وجميع الاسار غير
سور الكلب والتغيز ففيه قولان وكذا في بيق الكلب العرق كالسور

باب التيمم

يجوز لمن لم يجد الماء في محله او فقته او لمرضل ونحوه هلاك
او شدة مرض من البرد او خوف معد او وسبع او عطش او فقدالة
بضربة واحدة مستوعبا وجهه وكفيه ولوجنبا او احيضا بتراب
طاهر او غبار وشرائطه العقل الاسلام والنية والضربة والاستيعاب
والمسح والصعيد الطاهر والغبار وفقد الماء وقيل التسمية ايضا
وسنته الضرب بيأطن كفيه واقبالهما وادبارهما ونفضهما وتفريج

اصابه والتسمية والترتيب والولاء وينقضه ما ينقض الوضوء
والارتداد والقعدة على الماء الفاضل من حاجته ولا يندب لراحي
الماء تاخير الصلوة وصح قبل الوقت وفرضين لا الخوف فوت صلوة
جنازة او عيد ولوتيمم لصلوة الجنازة او سجدة التلاوة او قراءة القرآن
او مسح المصحف يجوز له ان يصلي به الفرض النفل ليريد ان يصلي به
وضئ الماء في رحله ويطلبه من رفيقه فان منعه او طلب الثمن
الفاش يتيمم ولو قدر عليه في اثناء الصلوة نيتها ولا يبديها
ولو اكثره بجرحا او به جدرى يتيمم وبكسه بغسل الصحيح
ويمسح على الجرح او الجبيرة وقيل يتوضأ ويتيمم ان استويا
فيغسل الصحيح ويمسح الباقي ولوتيمم جاز.

باب المسح على الخفين

صح ولو امرأة لأجنبيا وحائضا ان لبس الخف الثاني على طهارة كاملة
يوما وليلة للمقيم وللمسافر ثلثا من اول مسح بعد الحدث وقيل
بلا مدة على ظاهرهما مرة فيمسح اكثر على الخف وقيل تدل اصابع
اليدين والخزق الكبير يمنعه اى ما زاد على قدر الظفر من اصابع
اليدين ولو كان في محال متعددة فلا يجمع وينقضه ناقض الوضوء
ونزع خف ومضى المدة ان لم يخف ذهاب رجله من البرد وبديهما
غسل رجله فقط وقيل يتوضأ كاملا وخروج اكثر القدم نزع ولو
مسح مقيما فسر قبل يوم وليلة مسح ثلاثا ولو اقام مسافرا بعد

يوم وليلة نزع والا يتم يوميا وليلة وصح على جرموق وجوربين
جلد او ثوب منعل وغير منعل ثخين او غير ثخين كما جاز على
عمامة والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة ونحو ذلك كالغسل فلا
يتوقت ويجمع مع الغسل ويجوز ان يشدها بلاء وضوء ويمسح على كل
العصابة كان تحتها جراحة او لا فان سقطت عن براء بطل والى الكفاية
نفيقر الى النية في مسح الخف والراس والعمامة.

باب الحيض

هو دم ينفضه رحم امرأة باللغة سليمة لا للولادة ولا لاجل لاقته
واكثره والمعتادة ستة ايام او سبعة ايام فذات العادة ترجع اليها
وغيرها الى القرائن وما سوى البياض النخالص حيض يمنع صلوة و
صوما وتقضيه دونها ودخول مسجد لا تناول شئ منه والعبور
اذا حاضت فيه والطواف وقراءة القرآن ومسه بلا غلاف لا المتعلية
ولا يمنع الحدث المسن قيل يمنع ويمنعها الجنابة والنفاس لا تولى
الحايض حتى تغتسل بعد الطهر ودم الاستحاضة كرعاف دائر لا
يمنع صوما وصلوة ووطيا فالمعتادة ترجع الى عادتها والمبتدأة والتاسية
الى القرائن فاذا رأت غير دم الحيض تغتسل ثلاثا وتوضأ لكل
فرض وتجمع بين الصلوتين كمن به سلس البول وريح البواسير او
دمه او سلس المذرى النفاس مريع بالولد ولا حد لاقته واكثره
اربعون يوما وما زاد فهو استحاضة كدم الحامل والسقط ان ظهر

بعض خلقه في حكم الولد ونفاس لتوأمين من الاول ما لم يتجاوزين
وضعهما اربعين يوما فان تجاوز قدم فساد فاذا وضعت الثاني فهو
نفاس ايضا الى اربعين اخرى.

باب الانجاس

يطهر البدن والثوب بالماء ولو مستعرا حتى لا يبقى عين ولا لون ولا
ريح ولا طعم ولو عسر زال الاثر فلا يضر ولا يجوز تغيير الماء والخف
والنعل بذلك ولو كانت النجاسة رطوبة او يابسة او غير ذلك حرم
والمنى طاهر وغسله وفركه باليابس منه اذ كفي او في كذا ذلك الدم
غير دم الحيض وطوبى الفرج والخمر وبول الحيوانات غير الخنزير لا
نجس عندنا الا غائط الانسان وبوله ودم الحيض وبول الخنزير وخراره
والروث ولحم الخنزير وشحمه والحمار الانسي الميتة فيجب تطهير
كل نجس قليلا وكثيره حتى الرشاش وتطهر الارض باليسر ان صب
الماء عليها ويطهر البساط الذي لا يمكن غسله بصب الماء عليه والحديد
والمرأة والزجاج بالمسح والاستحالة مطهرة.

فصل بالاستنجاء واجب بالماء او الحجر والمد ونحوها واقله
ثلثة اجزاء ثلثة مسحات فصاعدا الى الانتقاء والجمع بين الحجر والماء
افضل يجوز الاكتفاء باحدهما الا اذا جاوزت النجاسة الى محل لا يفضله
عادة فيجب غسلها بالماء ويكره بالرجيع والعظم والبعرة والروث والطعام
والفحم وعلف الحيوان والقرطاس لا بالثوب ولو كان حريرا.

كتاب الصلوة

وقت الفجر من الصبح الصادق الى طلوع الشمس الظهر من الزوال الى بلوغ
الظل مثله سوى الفجر والعصر منه الى اصفرار الشمس مع الكراهة بعده
الى الغروب المغرب منه الى غروب الشفق الاحمر والعشاء منه الى نصف
الليل وبعد الطلوع الفجر غير مختار والترتيب بعد صلوة العشاء الى
طلوع الفجر لا يقدم على العشاء للترتيب من لم يجد وقتها لم يجبا
عليه ونذر بالصلوة في اول الوقت الا صلوة العشاء فالا فضل اخيرها
الى ثلث الليل وصلوة الظهر فيرد بها في شدة الحر وصلوة الوتر يصلها
في آخر الليل من يثق بالانبتاه ووقت الجمعة كوقت الظهر الا صبح انه
يجوز قبل الزوال ايضا ومنع عن الصلوة عند الطلوع والاستواء
والغروب الا ما لها سبب متقدم او مقارن فتجوز فيها قضاء الفوائت
من الفرائض السنن الرواتب واداء صلوة الفجر والعصر ركعتي الطوائف
وتحية المسجد وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة وكذا التنفل يوم
الجمعة خاصة حين الاستواء وعن النفل بعد صلوة الفجر
العصر وبعد طلوع الفجر باكثر من سنة الفجر وقت الخطبة الا ركعتين
لتحية المسجد وعن التنفل اذا قيمت الصلوة ولو سنة الفجر
يجوز الجمع بين الظهر والعصر وكذلك بين المغرب والعشاء جميع
تقديم او تاخير بسفر او عذرا ومرض وحاجة من حوائج الدنيا
والاخيرة.

باب الاذان

الاذان والاقامة مشروعان المكتوبات الخمس يستحب لاجتماع
في الاذان ولا يلحق فيهما والاولى ان يشفع الاذان الا التكبير
اوله فاربعاً وكلمة التوحيد اخرها واحدة ويوتر الاقامة الالفاظ الثلاثة
والست كبير اولها واخرها فثنى لا يؤذن الا بعد دخول الوقت
الا في الفجر فيشرع له اذانان احدهما قبل الوقت والاخر بعده ويزيد
بعد فلا يحل اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين ويترسل في الاذان
ويحذر في الاقامة ويؤذن قائماً مستقبلاً القبلة ويلوى عنقه
بيمينه وشماله عند الحيطتين ولا يزيل قدميه ولا يضر كلامه
وسكوت غير طويل وضحك يسيراً ما الطويل والكثير فيكره
يجعل صديقه في اذنيه ويرفع صوته به مهما استطاع ويكره
التثويب الى الاعلام بعد الاعلام ويفصل بين الاذان والاقامة
بجلسة او صلوة حتى في صلوة المغرب ولا يضر فصل الحاجة بين
الاقامة والتحرير بطن طال ويؤذن للقائنة ويقسم وكذا والاولى
الفوات وخير فيه للباقي ولو نسي صلوة او ناسى منها فهي ليست بفائتة
فيؤذن ويقسم لها ولكل واحد ان كانت اكثر من واحد وكره اذان الجنب
والمحدث والفاسق والقاعد والراكب كذا الاقامة لا اذان الا على
الصبي المميز والمجنون والعنيد والمخنث والعبد الاعرابي وبياد
اذان كافراً وامراً ومجنوناً ومعتوه وصبي لا يعقل سكران وخنثى

وكذا اقامته ويجوز اذان المرأة واقامتها لجماعة النساء وحدهن وكذا
الخنثى الخنثى والنساء وكره تركهما لمساfer ولو منفرداً ويجوز ترك
الاذان لمصل ولو بجماعة في بيته بمصر او قرية لهما مسجد وقد
اذن فيه لا ترك الاقامة وكذا للنساء والاولى ان يؤذن حول يوم
آخر ولا تشرع الاذان لالهفاء النار ودفع الطاعون والوباء وتشرع
في اذن المولود

باب شروط الصلوة

يجب على المصلي طهارة بدنه من حدث ونجس وثوبه ومكانه وسائر
عورته وهي للرجل ما تحت ستره وفوق ركبته والمرأة كلها عورة
الا وجهها وكفيهما وفي القدر بين اختلاف فكشف السترة ولو قليلاً
يمنع صحة الصلوة وقيل لا يمنع ويا شراً من وجد ساتراً من لم يجد
ثوباً طاهراً يصلي في الخنثى لا يصلي عرياناً ولو عذر ثوباً يصلي عرياناً
كالواحد ويسن ان يصلي في الثعلبين اذا كانا طاهرين ويجب ان ينوي
بقلبه اى صلوة يصلي لا يكفي التلفظ باللسان فقط بل هو بدعة و
ينبغي ان تكون مقارنة للتكبير او مقدمة بيسير فلو كبر او لا شراً
نوى لا تصح الا في النفل المطلق اذ يكفي فيه مطلق النية وينوي المقدم
الامام وينوي المتابعة ايضاً ويجب ان يستقبل القبلة فالمشاهد
الى عيניה وغيره الى جهتها والخائف الى الجهة التي قد رعليها
من اشتبهت عليه القبلة تحرى ان اخطأ لم يضر ان ظهر الخطأ في

الصلوة استدلالاً وبني من كان في السفينة أو بابور البر والطيارة
فيكفيه الاستقبال عند التحريم فقط ولو تحرى قوم جهات وجهلوا
حالاً ما مهم يحزبهم

باب صفة الصلوة

من فرائضها التحريمة والقيام وقراءة الفاتحة والركوع والاعتدال و
السجود على جهته وافتة وكفيه وركبته واطراف قدميه التسبيح
فيهما والتسميع والتحميد والذكر بين السجدين وتكبيرات الانتقال
والجلوس بين السجدين والقعدة الأخيرة وكذلك الأولى عند البعض
والتشهد في التسليم والترتيب الانتقال من ركن إلى ركن آخر ومتابعة
الإمام وعدم التقدم عليه وصحة صلوته بحسب الظاهر وعدم
مخالفته في الجهة مع العار وتقديل الأركان ومن سننها قعود التشهد
الأوسط عند البعض جلسة الاستراحة ورفع اليدين بحيث يجاذى
كفيه بمنكبيه وأصابعهما أذنيه للتحريمة وعند الركوع وعند القيام
منه وعند القيام إلى الركبة الثالثة ونشر أصابعه وجهراً للإمام بالتكبير
والتسميع والسايم والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين جهراً ووضع
يمينه على يساره على الصدر وقراءة شيء من القرآن مع الفاتحة والجهش الأسرار
وقيل بوجوبهم ودعاء القنوت في النوازل في كل صلاة بعد الركوع
من الركعة الأخيرة وقنوت الوتر بعد الركوع أو قبله وتكبيرات اليدين
والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء المأثور في القعدة

الأخيرة وقيل بوجوب الصلوة وهو المختار وتحويل الوجه يمنة ويسرة
عند التسليم والنظر إلى موضع سجوده حال قيامه وإلى ظهر قدميه
حال ركوعه وإلى أرنبة انفه حال سجوده وإلى منكبيه الأيمن والأيسر
عند التسليم الأولى والثانية وأمسك فيه عند التشاؤب وإخراج
كفيه من كفيه عند التحريم ودفع السعال ما استطاع وعدم الالتفات
بصرف الرقبة يمينا وشمالاً وإفراش الرجل اليسرى والجلوس عليها ونصب
اليمنى في القعدة الأولى وتقديم الرجل اليسرى نصباً ليمنى بالقعود
على مقدمته وإخراج الرجلين الجلوس على الشق الأيسر متوسكاً في
القعدة الأخيرة والسكته بعد التحريم وبعد الفاتحة وبعد الفراغ من
القراءة والترتيل في القراءة وتباعد النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة
السور والتطويل للمنفرد والتخفيف للإمام سيما عند الضرورة وتطويل
أولى الأيمن وتطويلهما على بعد هما والوقوف عند آية الرحمة
أو آية العذاب والسؤال عند الأولى والاستعاذة عند الثانية وإن
يفرق أصابعه ويجافي يديه عن جنبيه ويسوى ظهره وعتقه
غير رافع ولا منكس رأسه ناصباً ساقيه معتمداً بالقوة على ركبتيه
في الركوع وإن يفرج يديه عن جنبيه ويضع كفيه حذو منكبيه و
أصابعهما حذو أذنيه ولا يبسط ذراعيه أنبساط الكلب وينشر
أصابعه مضمومة للقبلة ويفرق بين ركبتيه ويرفع يديه عن فخذي
وحبشيه في السجود وإن يضع يديه على فخذييه ويميل حذو رقبته

على فخذه وطرف يده على ركبتيه ويقبض شنتين من اصابعه ويعلق حذاه
ويرفع اصبعه اليمنى السبابة ويشير بها ولا يحركها وقيل يحركها
في الجلوس صلوة المرأة كصلوة الرجل غير انهما ترفع يديهما التي في يدها
عند التحريم ولا تخوي في السجود بل تنخفض تلتصق وتضم بطنها
بفخذها

باب الامامة

هو صغرى وكبرى فالكبرى لحفظ مصالح الناس بطريق النبابة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويشترط لها الاسلام والحرية والذكورة
والعقل البلوغ والنسب من قريش وانتخاب أهل الحل والعقد ونصبها
واجب على المسلمين والصغرى هي المجتهد ههنا ربط صلوة المقيم بالإمام
ويشترط لها نية الموت والاعتداء وكون الموت والإمام بحيث يمكن
الربط وعدم التقدم على الإمام وعلمه بانتقاله ومشاركته في
أركان الصلوة والاتحاد صلواتهما وصحة صلوة الإمام وعدم محاذاة
أمرأة والعلم بحاله وكونه مثله أو دونه وهي من أكر السنين للرجال
وفرض كفاية وقيل فرض عين واختار أنها ليست بشرط لصحة الصلوة
المكوبة وشرط في صلوة العيد والجمعة وفي التراخي سنة كفاية وفي
غيرها من النوافل جائزة ولو على سبيل التداخي الأولى ان يكون
الإمام من الخيار والإقرار بكتابه الله أحق بها ثم العلم بالسنة
ثم الإسناد ثم الإقدام اسلاما وتجاوزا مامة العبد والإمام

والإتلاف والمعتق والأعرابي ولدا البغي الصبي المميز والفاسق
والمبتدع ان لم يكفر بدينه والمرأة للنساء وتقف في سطحن أو تقف
الواحد عن يمينه والأثنان خلفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم
النساء فان حاذته مشتماة في صلوة مطلقة مشاركة مخروية وأدله
في مكان متحد بلا حائل لا تقصد صلوة وتكره صلواتها وان نوى
امامتها ولا يجوز منع النساء عن حضورهن الجماعة ولو لجمعة وعيد
وعظ اذا خرجن تغلات غير متبرجات بزينة مع لباس ساتر سيما
العجائز وفسد اقتداء رجل بامرأة وصبي غير مميز ومجنون ومتوه
وسكران ومنع عليه وصح اقتداء جميع بمعد وروسا لم يرض و
من به عذر ان بمن به عذر واحد وذو غلات بذى سلسل فضل
بمفضول وكاس بعار وقارحى بامح متوض بمنيمه وغاسل بما سح
وقائم بقاعد واحد ب وقاعد بمضطجع وساجد وراكع بمن يومى
ومفترض بمنفعل وبمفترض آخر بالعكس النادر بالمنفعل بالمفترض
والناذر بنذر آخر والناذر بالحالف وبالعكس اللاحق باللاحق او
المسبوق والمسبوق باللاحق او بالمسبوق الآخر والمدرك والمبتدك
بالمسبوق وباللاحق والمسافر بالمقيم ولو بعد الوقت فيما يتغير بالسفر
وبالعكس النازل بالراكب والراكب براكب دابة اخرى وغير الاشغ
والقادر على تلفظ كل حرف من لا يفصح ببعض الحرف وطلق اللسان
بالإلكن أو الإكل وغير الفاء بالفاء وغير التمام بالتمام وان

ظهر ان امامه محدث فلا يعيد ولا يلزمه الاخبار ولو اخبر بعد
الصلوة بانه كافر فلا يعيدون ويجبر على الاسلام والاقتل.

باب المحدث في الصلوة

من سبقه محدث او ظهر بعد التحريمة انه محدث او جنب فيروح
للطمارة ويومى الى الموتين ان مكانكم او يستخلف رجلا منهم ثم
اذا رجع يبني على تلك التحريمة ولا يلزمه على الموتى مادة التحريمة
وقيل من سبقه المحدث في الصلوة ولو بعد التشهد بطلت صلواته ولا
يبني ويجوز له الاستخلاف ان كان اماما وكذا لمن حصرت القراءة
فان خرج من المسجد بظن المحدث او جنب او احتلم او نهي عليه استأنف
اتفاقا لمن تمت مدة مسجده او خلع خفيه او سقطت جبيرته عن بر
او كان صاحب عذر فانقطع عذره او وجد عارثا لا موم قد
على الركوع والسجود او اصى تعلم سورة او من تذكر فائتة او استخلف اميا
وخرج الوقت بعد اداء ركعة لا يضروا محدثا او تفقهه عمدا بطلت
صلوته بمن اكل وشرب وفعل فعلا اخرضا فيا للصلوة وصاح استخلف
المسبوق فانا تمت صلوة المدركين فهم يجلسون ويصبرون حتى يفرغ
المسبوق من صلوته فاذا سلم سلموا معه وجاز له اذا اتم صلوة الامام
ان يقدم مدركا للسلام مع القوم فان احدث بعد ان يستخلف
المدرك تفسد صلوته لا صلوة المدركين وان لم يستخلف تفسد
صلواتهم ايضا وتفسد صلوة المسبوق بمحدث امامه عمدا قبل السلام

حقين
وكذا ان تكلم او خرج من مسجد وكذا صلوة المقتدين خلفه واللا
ولو احدث في ركوعه او سجوده ثم ربي فيعيد هما ومن ذكر
في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة فله خط من ركوعه بلا رفع او رفع
من سجوده فسجد ها اعادها نديا.

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

يبطل الصلوة التكلم عامدا عالما ان لم يظن انه اتم الصلوة ولو
بعد التشهد قبل السلام والتسليم عامدا عالما على انسان حاضر
اورده بنية التحية والمصافحة باليدين والضحك بخروج الصوت والقهقهة
والتشتميت عامدا عالما والقراءة بقصد التفهيم والجواب والتلفظ بحرف
الاجاب بقصد الاجابة ولو بالعربية ومن غيرها مطلقا والاكل
والشرب عالما عامدا والضغ والانتقال الى الصلوة الاخرى العمل
الكثير غير ما ثبت جوازه بالسنة والتقبيل والمس بشهوة والسجدة
على نجس عالما عامدا او وضع اليدين والركبتين عليه وكشف العورة
ان لم يسترها على الفور والاعتناء على ذاتها ونحو ذلك الصد عن
القبلة عالما عامدا من غير عذر والخروج من المسجد بظن المحدث
والارتداد والموت وفعل ما يوجب الوضوء او الغسل ترك ركن عالما
عامدا ورفع الرأس قبل رفع الامام مع عدم العود ومدا الهنزة في
التكبير والزلة في القراءة المفسدة للمعنى والموجبة للكفر او اهما اللفظ
او تغييره من غير عذر او تبدل به مرادف لم يرد في القرآن او خطأ في

الأعراب مغير للمعنى أو موجب للكفر و مرور الحمار أو الكلب الأسود
أو الأمارة إذا لم تكن سترة ولبس ثوب فيه تماثيل لا التكلم ناسيا أو
نائما أو جاهلا أو غططا أو مكرها وكذلك التسليم والتكلم بظن أنه
انتم الصلوة وري السلام بإشارة اليد والمصافحة بيد واحد التسليم
على النبي صلى الله عليه وسلم أو على جبريل وميكال وإنسان غائب
والتفخيم لعذرا أو غرض وتحسين الصوت وتصفية الخبث والدعاء من
أى نوع كان والأمين ولو لوجع أو مصيبة بظهور أو حرف أو غيره و
البكاء من خشية الله أو بذكر الجنة والنار ولو بارتفاع صوت والتبسم
والكشر والتشميت ناسيا أو جاهلا والتأمين بعد التشميت الاسترجاع
بسمع خبر سوء وقصدا لقراءة مع التفهيم وقوله جل جلاله
بسماع اسم الله أو صل عليه بسماع اسم النبي صلى الله عليه وسلم
أو صدق الله ورسوله واللعن على الشيطان بسماع اسمه والحويلة
والتعوز لدفع الوسوسة قوله بسم الله عند سقوط شئ أو أمين
حين الدعاء لأحدا وعليه والتقدم والتأخر مع بقاء الاستقبال
وعدم الخروج من الصفوف أو المسجد والتوسيع لمن دخل فرجة
الصف والفتح على ماله أو غيره وقوله لا إله إلا الله في جواب من
قال مع الله إله غيره وقوله نعم أو بلى من غير قصد الإجابة وأكل
ما بقي بين الإنسان دون الحصة وأتباعه وأتباع ما بقيت من
الحلوة بعد كل السكر والأكل الشر ناسيا أو جاهلا ونية الأكل

للمنفرد أو عكسه لوجه شرعي تكرار النية بالقلب القراءة من مصحف
ولو حمله باليد واليدين أو قلبا وراقه وكذلك من جدار منقوش
عليه وكذلك الفتح من المصحف وحمل الطفل الصغير ووضع عند
الركوع والسجود والقيام والركوع على المنبر والنزول قهقري للسجدة
والمشى لفتح الباب إذا لم يكن في البيت من يفتحه وقتل الحية والعقرب
بضربة أو ضربتين فصاعدا والمشى أخذ العصا ونحوه لأجله ورفع
اليدين في غير ما ورد فيه الرفع وطوئ نجاسة لا يقدر على إزالتها
غير أن يجلس سائدا به والصلاة على نجس لم يظهر عليه لونه وريحه
وبلته وتحويل الوجه فقط ووضع على ظهر الدابة أو السرير أو الكرسي
أو العجلة أو رفعه عن محله مع بقاء الاستقبال والرمي بحجر كان
عنده أو حمله من الأرض وحمل المبرقة بيد واحد والبصاق فيه
والتفكير لأموال الدين أو الدنيا وعروض الوساوس وحمل الساعة أو
القلنسوة أو النظارة من غير عمل كثير وكوة عجبته بثوبه وبذنه
ونلب الحصى إلا للسجود مرة وفرقة الأصابع وتشبيكها والتخصير
والإلتفات بتحويل الوجه والحك من غير ضرورة والصلاة في ثياب
بذلة أن وجد غيرها وكون العائق مكشوف ما عليه شئ وقيل
أنه مفسد وأخذ درهم ونحوه في فيه من غير منعه للقراءة وصالوته
حاسرا رأسه من كسل وأفتراش الذراعين في السجود وصالوته إلى
وجه إنسان أو امرأة يرى وجهه فيه لأخلف ظهر الرجل والمرأة و

عقص شعره وكف ثوبه وسدله والتأوب وتغميض عينيه إلا
لأجل الخشوع وقيام الإمام لا سجوده في الطاق والتربع من غير
عذر وانفراؤ الإمام على محل ارتفاع من ذراع لا عكسه وكون التماثيل
فوق راسه أو بين يديه أو بجذائه أو خلفه أو محل سجوده لا كونها
تحت قدميه أو كونها صغيرة أو مقطوعة الرأس أو مقطوعة الأجزاء
التي لا يعيش الحيوان بدونها أو مسترة بثوب وهيمان وعدا إلى
والسور والتسبيح إلا بالقلب ونحوه لا نامل ولا تتركه الصلوة إلى مصحف
أو سيف معلق والاولى أن لا يصل إلى شمع أو سراج أو نار توقد
بل يتخير عنهما إلى يمين أو شمال ولا تجوز الصلوة مع مدافعة إلا
فصل لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بالفرج في غير
معد ويجزى بالصحراء إذا لم يكن بينه وبين القبلة شئ
سائر ويكره غلق باب المسجد وزخرفته والنقش بآاء أحد النقاد
وانشاد الضالة فيه ومجرى الوطى فيه والبول والتغوط والقاء النجاسات
والقاذورات ومنع أحد من الصلوة فيه ومن أكل بطلا أو كراثا أو
ثوما أو شيئا آخر ذراعة كريهة أو شرب الخمر فلا يدخل فيه
حتى يزيل ريحها عن فمه ولا لباس بالأكل والشرب والزواج والنو
وانشاد الشعر الحسن فيه -

باب صلوة الوتر والنوافل

أكد لتطوع الكسوف فالاستسقاء فالتراويح فالوتر وأقله ركعة

وأكثره مع صلوة الليل إحدى عشر ركعة يسلم من كل اثنتين بوتر
بركعة وإن صلاها كلها بسلام واحد ولم يجلس إلا في الأخيرة جاز
ولو أوتر بثلاث فيسلم مرتين أو لا يجلس بعد الثانية بل يسردها
سرا ثم يسلم أما الوتر بثلاث ركعات صحت تشهدتين وسلام واحد
فمنهي عنه والقنوت فيه وكذا في المكتوبات عند النوازل مشروع
وليس بسنة مستمرة والاولى أن قنتان يقنت في الركعة الأخيرة
بعد الركوع فلا يلزم من تركه سجدة السهو وأفضل الرواتب سنة الفجر
ثم سنة الظهر والعشاء ثم سنة العصر وركعتان قبل المغرب هي أربع
قبل الظهر وركعتان وأربع بعده وركعتان أو أربع قبل العصر وركعتان بعد
المغرب وركعتان قبله أيضا وركعتان أو أربع أو ست بعد العشاء وركعتان
قبل الفجر المؤكدة منها ركعتان قبل الظهر وركعتان بعده وركعتان
بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر وأكمل المؤكدات
ركعتان قبل الفجر وبين قبل الجمعة ركعتان وبعد هاتركعتان أو أربع و
فيل أربع قبلها وأربع بعدها ولم تثبت أربع قبل العشاء وليس
الاضطجاع على جنب الأيمن بعد ركعتي الفجر وتحفيظ القراءة فيهما وليس
قضاء الرواتب والوتر ولا يصلح للمسافر الرواتب مواظبة غير الوتر و
سنة الفجر وكثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام وقيل بالعكس
ولو تدكر في صلوة الفجر أنه لم يصل الوتر فلا تقصد صلوته ولا يلزم
النفل بالشروع ولا يصلح بعد صلوة مثلها فالقضاء العمري بدعة

أحد ثما البطالون وكذلك صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة ويجوز
يتنفل ويوتر قاعدا مع قدرة القيام ابتداء وبناء أو راكبا إلى جهة
توجهت دابته وبني بنزوله وبعبكسه -

فصل يسن قيام رمضان فرادى وجماعة أو زاعا وعلى إمام
واحد ولا يتعين له عدد معين والأولى أن يصلي إحدى عشرة
ركعة مع الوتر وكذلك قيام الليل وافتتاحه بركعتين خفيفتين و
هو على ثمانية أنواع وكلها كافية مطابقة للسنة واستحبوا ختم
القرآن في التراويح مرة واحدة والجلوس بعد كل ترويحة بقدرها
باب أدراك الفريضة

من كان في أثناء صلاة مكتوبة ثم أقيمت دخل مع القوم على ما كان
عليه فإذا انقضت صلواته يسلم أو يفتي حيا الساق في تشهد ويسلم مع
الإمام ومن دخل مسجدا قدامه فيه يكره له الخروج حتى يصلي إلا
لحاجة أو انتظام جماعة أخرى من أدرك الأذان في المسجد لكنه
قد صلى تلك الصلاة فإن أقيمت الصلاة يدخل في الجماعة ولو كانت
صلاة العصر والفجر لو أراد الخروج قبل الإقامة يكره وقيل لا ولا يجوز
الشروع في أي صلاة إذا أقيمت الصلاة المكتوبة ولو كان في أثناء فرض
غير ذات الوقت أو سنة وأقيمت الصلاة فإن خشى فوت الركعة
الأولى خرج منها ودخل مع القوم والأول ثم دخل ويجوز له
قضاء السنة التي قبل الظهر بعد صلاة العصر من أدرك ركعة من

الصلاة فقد أدركها وقيل يدرك فضل الجماعة من أدرك الإمام
قبلا أن يسلم ويتطوع قبل الفرض أن امن فوت الوقت والأول من أدرك
إمامه راكعا فكبّر ودخل في الصلاة لم يدرك الركعة لفوات الفاتحة
باب قضاء الفوائت

يجب الترتيب بين الفوائت ونسب تقديم الفاتحة على ذات الوقت
فصح فجر من تذكر أنه لم يصل العشاء أو الوتر ولا يجب في الصلوات
المقتضية التي تركها عمدا أو آخرها بعد زوال العذر ولو شرع في
الفاتحة فبان ضيق وقت الحاضرة فطعمها أو قلبها نفلا وسلم من شفع
أن اتسع الوقت وشن الجماعة للفاتحة والأذان والإقامة فإن كثرت
الفوائت يؤذن للأولى منهما ويقوم للمكان من ترك الصلاة متعمدا
كفرو هل يجب عليه القضاء أم لا فيه قولان وتجب عليه التوبة
بالإتفاق فإن لم يتيب يجب قتله ولا قضاء على حر بنى سلم في دار
الحرب لم يعرف الصلاة ولا على المرتد إذا أسلم ما فاتهما منهن
الجهل والارتداد

باب سجود السهو

يجب يستحب قبل السلام أو بعده ما لم يفش الفصل سجدتان
يكبر للهوى الرنع فيها فإن فعلهما قبل السلام فلا تحريم ولا تشهد
بعدهما وإن فعلهما بعده شرع لهما ذلك فمن سهوا عن فعل سنون
أو زاد فيه ما ليس بمشروع فيه أو فعل منه شيئا أو مكررها يستحب له

السجود وان فعل مراعه مبطل للصلاة سهوا ويجب ومن ترك
ركعة او ركنا سهوا تدارك وسجد بعد السلام وان شك في عدد
الركعات اول مرة استأنف والا تحرم والا بنى على الاقل يسجد
بعد السلام ولو شك في ركن تحرم الصواب فان لم يأت بنظيره من
الاخرى عاد له والا فليات بركعة في اخر صلوته ويسجد قبل السلام
ولو قام ساهيا للتشهد الا وسط عاد اليه ان لم يتجاو وزجد الركوع
ولا يسجد الا مضى لم يعد ويسجد للسهو قبل السلام ولو سجد
بعده جاز فان عاد بعد التجاوز عاد لما بالتحرير بطلت صلوته في
الا او يسجد للسهو ولو قام الى خامسة فتى تذكر عاد ولو كان
قد قعد لها بالسجود سواء تشهد بعد الرابعة ام لا ولا يضم اليها
سادسة ولا يتابعه الموت قبل يسلم ويفارق يبقى جالس يسلم منه
واذا انتظره سجد معه للسهو واذا سجد الا اماما تابعه الموت ولا
يسجد الموت يسلم نفسه والمسبوق يوافق ويتابع الا اماما سجد
قبل السلام ويسجد في اخر صلاة نفسه ثانيا مرة ولو سها المسبوق
بعد مفارقة الامام فيسجد كالمفرد ولو سلم الا اماما وتبعه المسبوق
فعلية سجود السهو في اخر صلاة نفسه ومن سلم عاما فقد انقضت
صلوته فان سجد بعده لا يقتدى بالداخل به ولو سلم سهوا يصح
اقتدائه وان تعدد السهو فلا يسجد الا سجدتين ولو سها في
الفرض والنفل فسجد بعد السلام فلا يبني عليه شفعا اخر ولو سلم

في الرابعة او الثلاثية بعد الركعتين ساهيا الترد لا يضرك التحول عن القبلة
او الكلام او السلام ناسيا ويسجد بعد السلام ولو سها في سجدة السهو
فيسجد سجدتين اخريين للسهو والسهو وهكذا اهل حرا
باب صلاة المريض

ان تعذر عليه القيام ولو مستندا ولو باجرة مقدرة واشق عليه
صلى قاعدا يركع ويسجد وموميا ان تعذر او جعل سجوده اخفض ولا
يرفع الخ جهة شيئا يسجد عليه فان فعل وهو يخفض راسه صح
والا الا فان تعذر القعود واشق عليه صلى على جنبه الا يمين مستقبل
القبلة فان تعذر الاضطجاع على الشق الا يمين او شق عليه صلى -
مستلقيا ورجلاه الى القبلة ومن عجز عما تقدمت عنه ولا يؤتى بعينه
وقلبه وحاجبيه وان تعذر الركوع والسجود لا القيام صلى قائما او مائلا
ولو مرض في صلوته يتم بما قدر ولو صلى على حاله ثم قدر على احسن
منها اتمها على قدر عليه وللمتطوع ان يستند الى شئ لو بلا عذر
واعياء ولو صلى في فلك جار او عجلة دخانية او مركب هو ائى قاعدا بلا
عذر صح من انعم عليه او جن ودام ذلك حتى انقضى الوقت او بقي ما لا
يسع ركعة سقطت عنه تلك الصلاة ومن كان بالماء والطين ولا يملكه
الخروج يومى كالمصلوب الربوط ويسجد الغريق على بطن الماء ان لم يكن
والا فيومى لو كان تحت المريض ثياب بخسة وكلما بسط شئ تنجس من
ساعته صلى على حاله وكذا اذا كان مجر وحاو حجاز تلوث به الثياب

باب سجود التلاوة

تسبب خمس عشرة آية منها سجدة ص وفي الحج سجدتان على نالهما تلاوة
مشروعة وعلى ستمها اذا سجد القارئ السامع مخير والمقتدى
يسجد بسجود امامه وان لم يسمعها ولو قرأها غير الامام فلا يسجد
الامام ولا الموتر ولا المنفرد وكذلك اذا قرأ المقتدى لا تقضى
الصلوة خارجها ولو كرر آية السجدة في مجلس مجلسين يسجد لكل
منهما عقب سببه وكذلك لو كرر في ركعة فان لم يسجد للاولى
كفته سجدة واحدة ولو كرر ألف مرة وتستحب الطهارة لها وتجوز على
غير وضوء ويكبر للهوى بلا رفع ليدية ولا تشهد ولا سلام ويكره
ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة لآعكسه -

باب صلاة المسافر

من قصد موينا يسقط عنه الحضور للجمعة او يسمى التوجه اليه في
العرف سفر وجاوز عمران البلد فالأفضل له قصر الرباعية وان صلى
اربعا جزأته ولو نسي القعود في الثانية يسجد للسهمودان تركه عامدا
يبطل صلوته نداء حتى يدخل وطنه او ينوي إقامة أكثر من أربعة
ايام او عشرين يوما فان كان مترددا يقصر الى عشرين يوما وقيل ابدا
ولو اقام سنين وتصح اقتداء المسافر بالمقيم ولو بعد الوقت وكذلك
في عكسه ويبطل لوطن الاصل بمثله لا السفر وطن الإقامة بمثله

والسفر والاصل فائتة السفر في الحضر تقضى ربعا كفاية الحضر تقضى
في السفر ركعتين ولو نوى الإقامة في أثناء الصلاة يتم والعاصي المتذرة
كفدهما لا الهاتم والنائه ويعتبرنية الإقامة والسفر من الاصل وال
التبع اي المرأة والعبد والمجندي والعبدة بالسافة لا للطوى فلو قطع
مسافة يوم في ساعة بالركب لدخاني والهوائى يقصر وين له الجمع
بين الصلوتين تقديما او تاخيرا وترك الرواتب الا سنة الفجر والوتر -

باب الجمعة

تصح في كل موضع تصح فيه سائر الصلوات ولا يشترط لادائها المص
والسلطان او نائبه واذنها ولا دار الاسلام ولا اربعون رجلا ووقتها
من حين ارتفاع الشمس قدر ررح الى ان تيماء وقت الظهر فاذا خرج الوقت
قبل ان يدرك منها ركعة اتموها ظهر او كل من اقتدى فيهما قبل التسليم
ادركها الا من اقتدى في سجدة السهو ويشترط لصحتها خطبتان -
قبلها المشتملتان على ذكر وتذكير المصدرتان بحمد الله ثم الشهادتين
ولو جوبها الجماعة واقلها امام ومقتدى الذكورة والحرية والصحة
والإقامة ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها اثم ولم تجزئه عن فرضه
تقصير نفلا ويلزمه الحضور لهما فان لم يدركها صلى الظهر للعدو
اذا صلوا الظهر في المصرو ونحوه بجماعة فلا تكره ونيد لهم اخفاؤها
واذا جلس الامام على المنبر فلا صلاة غير تحية السجد ولا كلام وباج
الكلام اذا سكث او دعا واذا قرأ صلوا عليه وسلموا تسليما فيصلى على النبي

صلى الله عليه وآله وسلم سرا ويجب السجود ترك البيع بالاذان الأول وهو عند جلوس الإمام على المنبر فاذا جلس على المنبر اذن بين يديه وقيم بعد تمام الخطبة والافضل ان يقرأ فيها في الركعة الأولى بالجمعة أو الأعلی في الثانية بالمنافقين والغاشية وفي صلوة الفجر يومها تنزل السجدة والدمر ولو شرع الإمام في صلوة الجمعة ثم نفر للقتدى قبل ان يصلى كعة فيتمها ظهر.

بالعدين

تسن صلواتها سنة مؤكدة لمن تجب عليه الجمعة وهي الجمعة إلا ان الخطبة سنة فيها بعد الصلوة فمن شاء يجلس يسمعها ومن شاء يروح بعد الصلوة وتسن فيها خطبتان يفتتحهما بالحمد لله لا بالتكبير ويكثره اثنا عشر وينبغي دائما خارج البلد في المصلح لو صلى في مسجد البلد جاز وقيل يجوز لضعفة الناس وبعد رندب في الفطر اكل تمرات والتسل والتجمل باحسن ثيابه والتطيب اداء صدقة الفطر قبل الصلوة ثم التوجه الى المصلح ماشيا مكبرا جهرا في الطريق غير متنفل قبلها ولا بعد فيجلس مكبرا الى خروج الإمام ثم يصلى معه بلا اذان ولا اقامة ركعتين يكبر في الأولى سبعاً بعد تكبير التحريمة ودعاء الاستفتاح قبل التعوذ يسكت بين كل تكبيرتين سكتة يسيرة يرفع يديه مع كل تكبيرة ويرسلها ثم يضع يمينه على شماله ويقرأ الفاتحة وسورة فات والأعلى جهرا ثم يركع ويسجد فاذا قام من السجود كبر خمسا متواليه ثم يتعوذ

ويقرأ الفاتحة وسورة القم والغاشية فان شئتك كبيرة يسجد للسهر ويخطب بعد ما خطبتين يعلم فيها احكام صدقة الفطر ويامر بالعرفه وينهى عن المنكر الذي شاع بين الناس في هذه السنة وتؤخر بعد ما الى الزوال من الغد وبعد نفوت فيقضيهما ولو نسيهما او نام عنهما فيؤديا اذا ذكرها وتكون اداء لا قضاء ووقتهما من حين ارتفاع الشمس قد ربح الى الزوال والاصح كالفطر الا ان السنة فيه ان لا ياكل حتى يرجع من الصلوة ياكل من اضميتها ويستحب التعجيل فيه كالتأخير في الفطر واكثر التكبير والتهيل من يوم عرفة الى اخرها ما التثريق من غير تعيين الوقت قبل الصلوات وبعد ما ويبين في خطبتها احكام الصلاة ويعظ النساء ويامرهن بالصدقة والزكاة لان السحب خراج النساء في العيدين حتى ذوات الغدور والعواتق والحيض غير ان الحيض لا يصلين بل يشهدن الخير ودعوة المسلمين والتعريف ليس بشئ وكره المصافحة والمعانقة بعد صلواتي العيدين وكذا بعد كل صلوة وتصح خلف مريض ومساقر ومعد ولا خلف امرأة ولو خطب على الرحلة او على مكان مرتفع في المصلح او مكان او منبر مبنى جاز ما اخرج المنبر لها فدية مروانية.

باب الكسوة والخسوة

يسن لهما ركعتان بلا خطبة واذان واقامة ولا لباس ببدء الناس ان اجتمعوا للصلوة ووقتهما من ابتداءها الى الصفاء والافضل والجماعة فيهما

ليست بشرط ولا تقضى ان فاتت يقرأ في الركعة الاولى الفاتحة جهرا
وكذلك سورة طويلة ثم يركع ركوعا طويلا ثم يرفع فيسمع ويحمد
ولا يسجد بل يقرأ الفاتحة مرة ثانية بالجهر وكذلك سورة طويلة
اقصر من الاولى ثم يركع ركوعا طويلا دون الركوع الاولى ثم يرفع فيسمع
ويحمد ثم يصلي الركعة الثانية كالاولى ثم يمشي ويسلم فان فرغ
قبلا لا تجزأ فيذكر الله ويدعو ويجوز ان يأتي في كل ركعة منها ثلاثا
ركوعات او اربعا او خسا ولا يزيد على الخمس لاسن اصلوة للظلمة
او الرمح او الصاعقة او الثلج او المطر او الطاعون او الوباء او النار
تشرع للزلزلة الدائمة ركعتان مع ست ركوعات واربع سجعات.

باب صلاة الاستسقاء

هي سنة عند الجذب او القحط او غوص الماء العيون والانهيار والاباء
فاذا اراد الامام الخروج لها وعظ الناس وامرهم بالتوبة والاستغفار
ثم يصلي ركعتين يكبر فيهما كتكبيرات العيد ويدعو بعاء النبي
صلى الله عليه وسلم رافعا يديه ظهورهما نحو السماء ويجوز فيها
ان يخطب قبل اصلوة او بعد ها ويتوسل باهل الصلاح والتقوى
ثم يستقبل القبلة ويحول رداءه ولو اقتصر على الاستغفار والدعاء
جاز فان لم ينزل المطر عاد ثانيا وثالثا الى ان يسقون ويتعبد الاطفال
عن الامهات لم يثبت

باب صلاة الخوف

ان اشتد الخوف من عدو او سبع وقف الامام طائفة بازاء العدد
وصلى بطائفة ركعة ثم بطائفة اخرى ركعة اخرى هي رويت على
ست عشر اوسبع عشرة انواع عن النبي صلى الله عليه وسلم يختار
الامام اي نوع منها يناسب المحل المقام ولا رابعة في الخوف وفي
الثلاثية يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة ولا تقصد بالقتال
والضرب الطعن والرمي اذا اشتد الخوف والتهم القتال صلوا مشاة و
ركبا انفرادي ولو الى غير القبلة ولو بالايام

باب الجنائز

يسن توجيه المحتضر القبلة على جنبه الايمن فان لم يسترجع
الاستلقاء وقدماه الى القبلة فان مات غمض عيناه وسرعورته
ويلف الغاسل على يده خرقة فينجيه بها ويغسل ما به من نجاسة
بماء مغلي بالسك والافيا الماء القراح ويمسح البطن حتى يخرج ما فيه من
النجاسة ولا يدخل الماء في فمه وانفه ثم يأخذ خرقة اخرى فيمسح
بها اسنانه ومخبريه وينظفهما ثم يغسل شقه الايمن ثم شقه
الايسر بالدلك ثم يفيض الماء على جميع بدنه ويكره الاقتصار في
غسله على مرة وتجاوز الزيادة الى سبع مرات فصاعدا فان خرج شيء من
بطنه بعد الغسل لا يجب عادة الغسل بل يغسل المحل ويوضأ وان
خرج بعد تكفينه لم يوضأ ثم تيسط اللفائف الثلاث ببعضها على بعض
ويستحب تجهيزها وتبخيرها ويجعل الظاهرة احسنها واطولها واعرضها

ويوضع عليها مستلقيا ثم يرد طرف اللقافة العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن ثم طرفه الأيمن على شقه الأيسر ثم الثانية كذلك ثم الثالثة كذلك ويجعل أكثر الفاضل عند راسه ثم تقعد وتحمل إذا وضع في القبر وتكفن إلا نثى في خمسة أثواب بيض من قطن إذا روجار وتميص لفافتين ويجوز كفن الصبي السقط في ثوب واحد وكذا كفن غيرهما عند الضرورة.

فصل الصلوة على الميت فرض كفاية وشروطها اسلام الميت وطهارته ولو بتيمم النية والتكليف واستقبال القبلة وستر العورة واجتناب النجاسة وحضور الميت ان كان بالبلد الذي يصلي فيه او حضور قبره والا فتصح الصلوة عليه غائبا واسلام المصلّي وطهارته واركابها القيام والتكبيرات واقلها اربعة وقرأة الفاتحة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء للميت والسلام والترتيب فتتعين القراءة في الأولى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية والدعاء للميت في الثالثة وقيل لا تتعين الدعاء في الثالثة بل يجوز بعد كل تكبيرة ويقوم الإمام عند رأس الرجل ووسط المرأة ويكون الرأس على يمين الإمام فان عكس جاز مع كراهة ويكفي نية الصلوة على الميت الحاضر ولا تشترط معرفة كونه ذكرا وانثى وقيل لا بد منها إلا في الضمائر ثم يكبر ويرفع يديه ويضع يمينه على شماله ويتعوذ ويجسمل ولا يستفتح ويقراء الفاتحة والسورة او الفاتحة فقط جهرا

او سائر تكبير ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كما يصلي في التشهد ثم يكبر ويدعو للميت ولا تحديد فيه ويسن ان يقرأ الدعاء المأثور ثم يكبر الرابعة ويقف بعد ما قليلا ويجوز ان يدعو بعد ها أيضا ثم يسلم تسليمه واحدة ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى ولا تشترط فيها الجماعة ويجوز ان تصلي عليه طائفة بعد طائفة ولو لمرة واحدة وان يصلي عليه مرات ولو بعد دفنه من غير تعيين المدة ولا بأس لو صلى عليه في المسجد ومن استعمل وسقط لأربعة اشهر فصاعداً صلى عليه كصبي صبي مع احد ابويه الا ان يسلم احدهما او هو او له فليس باحد هما معه ولا يصلي على الخائن الغالك قاتل نفسه ويصلي على الملك الظالم وعلى العصاة واهل البدعات من المسلمين ولا يفضل مسلم كافرا ولا يكفنه ولا يصلي عليه ولو كان قريبا بل يواريه بولم يكن هناك كافر يواريه والمرتب يلقي في حفرة كالكلب.

فصل حمل الميت ودفنه فرض كفاية ويؤخذ سريره بقوائمه الاربع او يحمله اثنان يضعه السابق على اصل عنقه والثاني على صدره ويجعل به بلا خبب وجلس قبل وضعه ومشى قد امها او خلفها ويكره الركوب إلا الحاجة فان ركب مشى خلفها والقرب منها ويستحب لقيام لها اذا جاءت او مرت به وهو جالس يكره رفع الصوت معها ولو بالذكر والقرآن والاشعار وكلمة الشهادة واتباعها بناو شق الجيوب والدعاء بالويل والثبور والصياح والنياحة وحمق القهر

ويوسع والحمد لله والى لباس بالضرع ويكره الدفن في التابوت اذ خال
المكتوب في القبر ووضع الفراش والمخدة بل يضع حجرا او لبنة تحت
رأسه حتى يبقى وجهه مستقبلا للكعبة ومجبان يستقبل به القبلة
على جنبه الايمن ويدخل عن موخر القبر اى يسيل سلا من قبل رجل
القبر وقيل من قبل القبلة ويقول مدخله بسم الله وعلى بركة رسوله
الله ونخل لعقده وكل من حضر يمشي والتراب عليه ثلثا من قبل رأسه
باليد ثم يمال ويضع المذبح بقراءة سورة الاخلاص لا اصل له ^{التراب} خففوا
في التلقين ومن رش القبر بالماء ورفعته قد رش بر و وضع صخرة عليه
ويكره التعليق فوق شبر وبناءه باجر وحجر ولبن ونشيد وتطيينه
وزخرفته والتسقيف البناء عليه وتطلية الصندل والقاء الورود
والرياحين عليه وتزيقه وتخصيصه وتخيره وتقبيله والطواف به
والانكاء والوطى والجلوس والكتابة عليه وتعليق العرائض به وتربيعة
افضل من تسنيمه ومحرم اتخاذه مسجدا وتسريح السرج عليه.

فصل تسن التعزية الى ثلاثة ايام ولا لباس بالبكاء من غير
رفع الصوت ويستحب هدا الطعام لاهل الميت اما الاجتماع لقراءة
القرآن في ليوم الثالث وتقسيم الحلوات والقاء الرءاء على القبر وكذلك
الاجتماع في ليوم العاشر والاربعين والسنة مما لا اصل له والزياره
مشروعه للرجال النساء وقيل تكره للنساء ويكره سب الاموات.

باب الشهيد

من قتله اهل الحرب البغي قطاع الطريق او وجد في معركة وبه اثر الجرح
او قتل ظالما فهو شهيد لا ينسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ويدفن بديه
وثيابه وقيل يصلى عليه وان قتل هو جنبا وقتل وهو حايض فيلزم
الفصل من تصال العد وفي المعركة فاصاب نفسه فهو شهيد ويفصل
من قتل في جدل وقصاص.

فصل لا يجوز اداء الفرائض اخل الكعبة وقيل يجوز ويجوز اداء
النوافل بالاتفاق ولرحلوا حولها وبعضهم اقرب اليها من امامه تصح
صلوته ان لم يكن في جانبه وان في جانبه فلا.

كتاب الزكوة

هو كن من اركان الدين وتجب في الاموال التي ياتي ذكرها اذا كان المالك
مكلفا حرا فلا تجب في مال اليتيم وسببها ملك نصاب حولي فارغ
عن الدين والحاجة الاصلية نام ولو تقديرا وشرطا لادائها نية مقار
للاداء او لغزل ما وجب لا تسقط بتصدق المالك كله وقيل تسقط.

فصل اموال الزكوة الذهب والفضة والخمصة والشعير والذرة
من الحبوب والتمر والزبيب من الفواكه والعسل والابل والبقر والغنم والخيول
والضان ولا شئ فيما عدلها ولو كانت للتجارة وقيل تجب فيها اذا كانت
للتجارة اما في ثياب البدن واثاث المنزل ودور السكنى وكتب العلم لاهل
والا الحرفين والاموال المفقودة والساقطة والمغصوبة التي لا مينة
عليها والهدنونة التي شئ محلها فلا تجب بالاتفاق والاصح انه لا زكوة

في المستغلات كالدر والارض التي يكرها ربهما والخيل والبغال
والحمير والافعال والظباء وحمر الوحش والعبيد الاماء وان كانت التجارة
واختلفو في وجوبها ان لم يكن هناك امام والصحيح وجوبها على كل فرد
كالصلوة ويجوز تعجيلها قبل ان تحمل ولا يجوز التراخي عند مطالبة الامام
او نائبه -

فصل تجب الزكاة في الابل والبقر والغنم من السوائم لا غير
الجاموس كالبقرة والضأن كالمغرة ثلاثة شروط احدها ان تكون للدم
والنسل لا للعمل كالحرث والنضح ثانيها ان تسوم اكثر الحول فلا تجب
في العلوفة ثالثها النصاب فلو نقص واحد منه لم تجب الاشئ في الاوقات
وسوائهم الوقت والعمر العرج وما كان من خليطين في تراجمان بالسوية
فصل اقل نصاب الابل خمس نفيا شاة ثمر في كل خمس شاة فاذا
بلغت خمسا وعشرين نفيا ابنة مخاض وابن لبون وفي ست وثلاثين
ابنة لبون وفي ست واربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي
ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين
فاذا زادت ففي كل اربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة وابلنت

كالعرب ولو وجب مسن ولم توجد دفع اعلى منهما واخذ الفضل او دونها
ورم الفضل مثلا وجب عليه جذعة وليس عنده فيؤخذ الحقة وشاتان
او عشرين درهما ومن وجب عليه حقة وليس عنده فيؤخذ الجذعة
وترو عليه شاتان او عشرين درهما ويؤخذ الوسط ولا تجزى ذكور الابل

الا بالقيمة والمستفاد في اثناء الحول لا يضم الى جنسه فلا تجب الزكاة
الا بعد مرور الحول على النصاب الكامل ولو اخذ الخراج والعشر والزكاة
بناة لم يؤخذ اخرى -

فصل يجب في ثلاثين من البقر تبع او تبعية وفي اربعين مسنة
ثم كذلك ويجب في اربعين من الغنم شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت
واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه
الى ثلاث مائة فاذا زادت واحدة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة
والمالك مخير بين الذكور والانثى في البقر والغنم غير انه لا يؤخذ منه
الذكر جبار ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة
او لاجل الزيادة في الصدقة -

فصل نصاب الذهب عشرون دينارا اي عشرون مثقالا و
نصاب الفضة مائتا درهما كل عشرة منه وزن سبعة مثاقيل فاذا
حال على احدهما الحول القمري وجب ربع العشر لاشئ فيما دون ذلك و
لا يضم احدهما الى الاخر تكفيل للنصاب والمعتبر وزنهما لا قيمتهما
ولا تجب في الحلق التبر للكنوز الذي يريد اهله صلاحه ولبسه و
قيل تجب هو الرأج بالدليل ولا شئ في غيرهما من الجواهر والعروض
ولو كانت للتجارة وقيل تجب كما تقدم ولكن لا يؤخذ من المسلمين
الا ربع العشر غالب الفضة والذهب فضة وذهب فان غلب الفضة
لا تجب الا اذا كان الخالص فيه ما يبلغ النصاب اختلف في الفضة المساوي

ولا تجب في المال الحرام ولا تؤدى منه.

باب زكاة النبات

يجب لعشر في الخطة والشعير والذرة والتمر والزبيب ما كان يسقى بالسانية ففيه نصف العشر نصابها خمسة اوسق وهذا للمسلمين ولا شيء فيما عدا ذلك من الحبوب الثمار ويجب في الغسل العشر على الايمان ان يرد صدقات اغنياء كل محل في فقرائهم ومن منعها مع مطالبة الامام تؤخذ منه جبراً ويؤخذ شطرماله تعزيراً وفي تركها الخمس من قليل وكثيره وتقدير خراج النبات من الكفار ومن اموالهم التجارة مفوض الى رأي الامام

باب المصارف

هي ثمانية الفقير والمسكين العامل المكاتب المديون ومنقطع الغزاة او طالب علم او حاج بيت الله وابن السبيل والمولفة فلو بهم قد دفع الى كلهم ان وجدوا والا الى الاصناف الموجودة وجاز صرفها الى نصف واحد وتحرم على بني هاشم ومواليهم وعلى الاغنياء والاقوياء المكتسبين ولا تدفع الى ذي حرج الا للتأليف

باب صدقة الفطر

هو صاع من القوت المعتاد عن كل فرد واجبة بالفطر من رمضان باول ليلة العيد على كل مسلم خرو مكاتب ذكر وانثى كبيراً وصغيراً ولوتيا يبيد ما يفضل من قوته وقوت عياله يوم العيد وليسته بعد ما يحتاجه

من مسكن وخادم ودابة وثياب كتب علم يوم العيد ويجوز تقديماً بها بيوم او يومين ولا يجوز ادائها الى كافر ولا اخراج القيمة الا عند تعدد الدين

كتاب الصوم

هو ترك الاكل والشرب الجماع من الصبح الصادق الى الغروب مع النية من اهله وصوم رمضان ركن من اركان الاسلام ولا يصح الانهية بعد غروب الشمس الى ما قبل الفجر في صوم النقل تكفي النية ونية مطلق الصوم الى قبل الزوال والقيام في السحر وتناول الطعام والشراب من دون عادة له نية ولو نوى في رمضان مطلق الصوم والنقل واجباً اخر يصح ويكون من رمضان لا غير ولا بد من التعيين في صوم النذر فلا يصح بنية واجب آخر ولا يصام يوم الشك وقيل يصوم احتياطاً بنية انه من رمضان ولا يستقبل رمضان بصوم يوم او يومين الا من كان بصومه من قبل ومن راي هلال رمضان رد قوله صام وان فطر حتى فقط ويثبت بشهادة مسلم مكلف عدل ولو كان عبداً وانثى

ستفاسة الخبر ولا يقبل للفطر وليقية الشهور الا شهادة عدلين بلفظ الشهادة ولا عبرة باختلاف المطالع وقيل يعتبرا اذا كانت المسافة قد ر شهر ولا يجب الصوم على سكان عرض تسعين

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

ان كل الصائم او شرب او جامع ناسياً او مكرهاً او احتلاماً وانزل بنظر

او تفكر او ادهن او ذاق شيئا ثم عجه او مضغه من غير دخول في
جوف او احتجم او اكتمل او قبل او دخل حلقه غبارا و ذبابا هو ذاكر
لصومه او اكل ما بين اسنانه اقل من الحصاة او قاء ولو ملاء الفم او
فاحشا او دخل الريق او النخامة في الجوف ولو باختياره او جمع الريق في
الفم ثم ابتلعه او قطر في الاذن او الاحليل والآنف ولم يصل الى جوفه
او دماغه او دوى الجائفة ولم يصل الى رءاء الجوفه او خرج منه المذي
بتقبيل ولسن واستمنا او مباشرة او سبق ماء المضضة والاستنشق
الى جوفه من غير اختياره او طلع الفجر وهو يجامع فزرع في الحال واصبح
جنبيا او ادخل عودا او حديدة او خشبة في برة او احليله او استنبحي
فدخل الماء من الدبر او الاحليل الى جوفه او شتم المسك او الورع او
الطر او ابتلع البلل التي بقيت بعد المضضة مع الريق او طعن برمح
او سهم ودخل في جوفه او نفذ او بقي النصل في جوفه او ادخل الشرط
في جوفه او دماغه لمعالجة وخرج منه الصديد او الدم ولم يدخل
الرءاء فيهما او ابتلع خشبة او خيطا فيه لقمة ثم اخرجها ولم يبق
منها شيء في الجوف او ادخل صبعة في دبره او ادخلتها في فرجها او
ادخلت قطنه ثم اخرجتها ولم يكن عليها داء او غداء او رمى اللقمة
من فيه عند ذكر الصوم او طلوع الفجر او جامع امراته فيما دون الفرج
او الدبر ولم ينزل او دخل القطرة او القطرتان من دموعه او عرقه
او فطران جامع عمدا من غير اكرامه عليه القضاء والكفارة كفارة الظهار

على المرأة القضاء فقط وان جامع بعيمه او صبية او صغيرة او جنبة
او جامع امراته فيما دون الفرج والدبر وانزل واكل وشرب واستنشق عمدا
او شربا لدخان او انزل المني بتركه او بالنظر او بالقبيل او بالمس والمباشرة
الفاحشة او ادخل شيئا في جوفه او حلقه او دماغه بفعله او ببلع ما في
اسنانه من الطعام قدر الحصاة او اكل وشرب بطن بقاء الوقت ثم ظهر
مضيه او افطر بطن انه حان ثم ظهر انه لم يحن افطر وقضى فقط ولا كفارة
بفساد صوم غير رمضان وكره ذوق شيء مضغه بلا عذر ومضغ الطاك
والكذب والغيبة والنميمة والسب الشتم والتقبيل المس من لا يقدر
على نفسه والمبالغة في المضضة والاستنشاق لا الكهل والمتدهين
والسواك ولو بعد العصر ولو كرر الجماع في يومين لزمه كفارتان وان في
يوم واحد فكفارة واحدة ولو جامع المسافر عمدا لزمه القضاء فقط ومن
اكل وشرب في نهار رمضان شهرة بلا عذر يعزر تشريرا شديدا
فصل يباح للحامل والمرضع الفطر اذا خافتا الصرع وتقضيان فقط
وقيل تكفران ايضا عن كل يوم بمدة من الطعام وقيل تكفران فقط ولا
قضاء عليهما اما المسافر ولو كان سفره سفر معصية فالفطر له رخصة الا
ان يخشى تلفا والضعف عن القتال فعزيمة وقيل بوجوب الفطر له وكذا
المرضى ثم عليهما القضاء بعد نزول السفر والعذر ولا قضاء ولا كفارة
ان ما تاعليهما والمرضى الذي لا يرجى بركه والشيخ الكبير الذي لا يستطيع
الصوم يكفران عن كل يوم باطعام مسكين وقيل لا كفارة عليهما ولا قضاء

ولو بلغ صبراً وسلم كافراً برئ المريض وأقدم السافر ففطر أو طهرت
الحائض في أثناء النهار لزومها مساك بقية اليوم ولا قضاء على الأولين
وإذا سلم المرتد لزومه قضاء ما فاتته حال روته ولو نوى الصوم وهو
مقدم ثم خرج مسافراً جمل له الإفطار وقيل يجب عليه إتمام الصوم
إذا لم يخش الضرر ويجوز قضاء رمضان متفرقاً ومتتابعاً إلى إذا بقي من
شعبان قدر ما فاتته فيجب التتابع والصحيح أنه لا يجب إلا الكفارة لو
أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر وكل من مات وعليه صوم يوم
عنه ولية أو يطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً ولا يجب إتمام صوم التطوع
ولا قضاءه إن نقضه ومن اغتم عليه أو جن فلا قضاء عليه إلا إذا أفاق
ولو ساعة من غروب الشمس إلى زوال بقدر ما غمى أو جن بعد الغيبة بخلاف
النائم فإنه يقضى من نذر صوم يوم الفطر أو أيام التشريق فنذر
باطل إلا إنفريه ولو نذر صوم سنة فيفطر في الأيام المنهية ويكملها من
السنة الأخرى يستحب صيام ست من شوال وقسم ذي الحجة ومحرّم وشعبان
والأثنين والخميس أيام البيض أفضل التطوع صوم يوم وفطار يوم وكذا
صوم الدهر وفرد يوم الجمعة ويوم السبت ومحرّم صوم السيدين وأيام
التشريق

باب الامتكات

هو سنة في كل وقت وفي رمضان أكدياً في العشر الأواخر منه وقد عُدَّ
مستحباً فيجب يوم ويجب بالنذر وشرط الصحة والنفق والإسلام العقل والتكليف

وعدم ما يوجب لنفسك كونه بمسجد جماعة إن تلزمه الجماعة ولا دليل
على اشتراط الصوم ولا يخرج من المسجد إلى الحاجة شرعية أو طوعية فإن
خرج عاماً بلا عذر فسد وكذلك إن جامع ولو ناسياً أو مسلماً بأشهر
بشهوة وبأكل يشرب وينام ويبيع في المسجد من غير إحضار مبيع وله
الخروج للآتيان بالطعام والشراب إذا لم يجد خادماً ويلزمه الاجتناب
عملاً لا بعينه وعن كثرة الكلام ويستحب له الاشتغال بالعبادة والذكر
وتلاوة القرآن وتعليم القرآن والحديث ومطالعة كتب الحديث والتفسير
ولا يلزمه الليالي بنذر امتكاف أيام وكذلك الليلة في يومين وإذا
حاضت وهي متكفة تخرج من المسجد ولو نذر امتكاف شهر بعينه لزومه
متوالي إلا لمن نذر امتكاف شهر مطلقاً

كتاب الحج

هو ركن من أركان الإسلام يجب فوراً مرة واحدة في العمر بشرط الحرية
والبالغ والعقل وقد مرّ زاد وراحلة فضلت عن مسكته ونحو ذلك منه و
نفقة ذهابه وإيابه وعياله وأمن الطريق والحرم والزواج إلى امرأة في سفر
فلو أحرص صبحاً وعبد فبلغ أو عتق ففرض الحج بمنزلة من فطرته فان عارفت
عرفته في رقبته اجزأه عنه والعمرق مشروعة في جميع السنة حتى في شهر
الحج وقيل واجبة في العمرة ومناسك الحج والعمرة كلها واجبة إلا أنها لا
تؤثر عدماً في علمه غير الوقوف بعرفة ولو ساعة في وقتها المدين
فلونات بدل حجه والمفلوج وغير صحيح البدن والشائب الذي لا

يستقيم على الرحلة يستنوبون عنهم والحج راكبا افضل منه ماشيا
وميقات الاحرام لاهل المدينة ذوالحليفة واهل الشام الحجة
ولاهل نجد قرن المنازل واهل اليمن والهند والصين يلهموا
لاهل العراق ذات عرق فهي لاهلها ولبن مريها وصح تقديمه عليهما ولا
يجوز التجاوز عنهما بغير احرام لمن يريد الحج او العمرة وللمكي الحرام للحج
الحل للعمرة.

فصل استحباب المريد للاحرام الفضل وكيف الوضوء ايضا والتيمم
له غير مشروع ويستحب له ازالة ظفوه وشاربه وعانته وحلق راسه
ان اعتاده والا فالترجيح والتلبيل افضل والجماع ان لم يمنع مانع منه
ولبس زاروراء وتطييب او بطيب يبقى اثره ثم يصلي ركعتين ويقول اللهم
انني اريد الحج فيسره لي تقبله مني ثم يلبس جبرائيل عي بها الحج وهي لبك
اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والثمة لك والمملك
لا شريك لك وتجاوز الزيادة فيها ثم يسأل الله رضوانه ويستعين برحمته
من النار ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لا يزال يلبس كل ما نزل
واذيا وعلا شرفا او لقي راكبا وفي الطريق وبعد الصلوات الى ان يرمى جمرة
العقبة فاذا بالي ناويا فقل حرم وكذلك لو ساق الهدى هو يريد الحج
والحرق فيتقى الرث والفسوق والجذال وقتل الصيد والبدل لاله والاعانة
عليه ولا يلبس القميص العمامة والبرنس السراويل وثوبامسه ورس
او زعفران والخفين الا ان لا يجد نخلين فيقطعهما حتى يكونا اسفل

من الكعبين والجوربين ولا يستتر الوجه والراس الا ذنين ولا ينسلها
بالخطمي ولا يمس الطيب الا باخذ من شعره وظفوه ولا يستظل بشئ
ملاصق براسه ويجوز له الاستظلال بغير ملاصق كحبل وخيمة
وشمسية وهو ج وشجرة وببيت الاغتسال ودخول الحمام وشدة الحميا
في الوسط ولا ينكح ولا يخطب وله الشهادة في النكاح والرجعة وقتل
الفواسق الخمس الغراب الحداة والعقرب الفارة والكلب لعقور وكل
سبع ضار يخاف منه الضرر والهوام السمية.

فصل اذا قدم مكة يبدأ بالمسجد الحرام بعد ما يامن على
استنائه وندب دخوله من باب السلام فاذا راى البيت كبر وهلل ثم
استقبل الحجر الاسود مكبرا مهلا لا رافعا يديه كالصلوة واستلمه
بكفيه ان امكن بلا ايذاء ولا يضع اليد عليه ثم يقبله والا يشير
اليه بشئ في يده ثم يقبله والا يشير اليه بباطن كفيه كانه واضعها
عليه ثم يشرع في الطواف عن يمينه مضطجعا من وراء الخطيم سبعة
اشواط ويرمل في الثالثة الاولى فقط ويستلم الركن اليماني والحجر في كل
شوط ان استطاع ثم يختم الطواف باستلام الحجر ثم يصلي ركعتين في
المقام اذ حيث يتيشر ثم يلتزم الملتزم ويدعو هناك بكمال الخشوع ثم
يشرب من ماء زمزم وندب بالتضلع به ثم يخرج من باب الصفا قاشلا
ان الصفا وامرة من شعائر الله ابداء بما بدا الله به ويصعد عليه
بحيث يرى الكعبة ويستقبلها مكبرا مهلا مصليا على النبي صلى الله عليه

وسلم بصوت مرتفع داعيابه ثم يهبط ويمشي الى المروة ساعيا بين
الميلين الاخضرين ويفعل عليهما كما فعل على الصفا هكذا يطوف بينهما
سبعة اشواط يختم الشوط السابع على المروة ثم يقيم بمكة حراما ويجوز
له ان يفسخ الحج ويجعله عمرة ويميل بعد الطواف والسعي ان لم يكن معه
هدي ثم يطوف بالبيت نفل ما شاء من غير همل واضطباع وان حل
فيعتمر نفلا فان حل بحرم واهل يوم التروية بالحج ويخطب الامام يوما
قبله بعد الزوال يعلم الناس فيهما الناسك ثم يخرج يوم التروية الى منى
ومكث بها الى فجر عرفة ويلبى في السير والاقامة ثم يخرج يوم عرفة بعد
صلوة الفجر الى عرفات وعرفات كلها مرقف الا بطن عرنة ثم اذا زالت
الشمس خطبا الامام خطبة واحدة وعلى الراحلة او الى ثم يصلي الظهر والعصر
باذان واقامتين يجمع بينهما ولا يصلي الرابطة ولا التطوع ثم يذهب
الى الموقف ويستحب له الغسل ويقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة
مستقبل القبلة حاملا مكبرا مهلا داعيا ملبيا ويعلم الناس المناسك
ويقف الناس خلفه مستقبلين القبلة سامعين خاشعين باكين اعين
ثم اذا غربت الشمس يرجع الى مزدلفة ولا يصلي المشرق الا بعرفات ولا
في الطريق فاذا دخل المزدلفة يجمع بين المغرب والعشاء والمزدلفة كلها تقف
الا وادي محسر والاولى ان ينزل عند جبل قزح ويستحب ان يجيئ الليلة
بالصلوة والذكر والدعاء والتلاوة فاذا طلع الفجر يصلي ثلث ثم يقف الى
الطولع او الاسفار فيرجع الى منى اذا بلغ بطن محسر اسرع فاذا دخل منى

يسلك الطريق الوسطي بين الطريقين الى الجحرة التي عند الشجرة وهي
جيرة العقبة ويرميها من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف فيكبر
مع كل حصاة ويقطع التلبية باول الرمي ثم يذبح ان كان معه هدي
ثم يحلق راسه او يقصر الخلق افضل احب فاذا فرغ منه حل له كل شيء
محظور في الاحرام الا النساء ثم يروح الى مكة يوم النحر او غدا او بعد و
طاف طواف الزيارة سبعة اشواط بلا رمل وسعي ان قد مهمما قبله الا
فعلما فاذا فرغ منه حلت له النساء ثم يرجع الى منى وبعد زوال ثاني
النحر على الجمار الثالث كل جيرة بسبع حصيات يقف عند الاولى والثانية
حاملا مكبرا مهلا مصليا ولا يقف عند جيرة العقبة بعد الرمي بل
يرجع ثم يرمي غدا كذلك ثم بكرة كذلك ان مكث في منى ولو رمي
في اليوم الرابع قبل الزوال صح ويجوز الرمي اكبا والافضل ان يرمي شيا
وله النفر من منى قبل طلوع فجر الرابع لا بعد غل دخول وقت الرمي فاذا نفر
من منى يستحب له ان ينزل في الجحيت لولساعة ثم اذا اراد السفر من
مكة يطوف للوداع سبعة اشواط بلا رمل وسعي يشرب من زمزم
ويكثر من التلبية فيتشبث بالاعتكاف ويدعو ثم يصيد ويخرج كما يخرج
الناس المساجد وقيل يرجع فيمقرى.

فصل لو لم يكن لوقوف عرفة وقت نذير روح الى عرفات راسا او
يترك طواف القدر ومدة يستط عنه ولو جاهد او نائما ومن لم يقف
عرفة ولو جماعة فان جهة طواف وسعي تحلل وقضى من قابل ولا دم

عليه ومن احرم ثم انعم عليه واهل عنه رفيقه او غير رفيقه ثم افاق
 واتى بانفال الحج جاز ولو بقى الاغماء طيف به المناسك وان احرم عنه
 رفيقه اكتفى بمباشرة والمرأة فيما مر كالرجل غير انهما تكشف وجههما
 ولو سدرت شيئاً على وجههما وفصلته عنه جاز ولا تلجى جهرا ولا
 ترمك لا تضطبع ولا تسعى بين الميادين ولا تخلق بل تقصر من شعرها
 وتلبس الخيط والخفين والحلى لا تقرب المحر في الزحاحيضها لا يمنع
 فسكا الا الطواف ولا شئ عليها بتأخيرها ان لم تطهر الا بعد ايام النحر -
فصل انواع الحج ثلاثة الافراد كما تقدم والتمتع وهو ان يحرم
 الا فاقى بالعمرة في شهر الحج فيدخل مكة ويتم العمرة بالطواف والسعي
 ثم يقبض حلا لا حتى يحرم بالحج يوم التروية وعليه ان يذبح ما استيسر
 من الهدى والقران ان يحرم الا فاقى بالحج والعمرة جميعا او يحرم بالعمرة
 او لا ثم يدخل الحج عليها قبل الشروع في طوافها او يحرم بالحج ثم يحرم
 بالعمرة فيدخل مكة ويتم العمرة ويبقى على احرامه حتى يفرغ من انفال
 الحج وعليه الذبح ايضا ولا يجوز ان لاهل مكة ومن هو داخل لسيقا
 فان فعلا اساء او عليه ما دم جبر ولا يجزئها الصوم ولا يجوز الاحرام
 للحج قبل شهر الحج ولا الا فاقى قبل بلوغه الى الميقات والقارن المتمتع
 اذا عجز عن الذبح يصومان ثلاثة ايام ولو متفرقة آخرها يوم عرفة
 وسبعة بعد تمام الحج فان فاتت الثلاثة تعين الدم وكذلك ان تكا
 عليه في ايام النحر قبل الحلق ويستحب الذبح للمفرد وسوق الهدى للقارن

وتقليدها واشتارها فان ساق المتمتع الهدى فلا يحل بعد العمرة حتى
 يذبح هديه يوم النحر واد في الهدى شاة او وسطها بقرة واعلاها
 بدنة ويجوز اشترائك السبعة في البقرة والبدنة ويجوز الاكل منها
 والركوب عليها ولا يحلبها ان كان المذبح قريبا ولا يحلبها وتصدق
 به فان عطبت او تعبت يقيم بدلها اخرى ان كانت تطوعا محررها
 صبيغ ثلاثة ايام بها وضرب به صفحة سنامها ليعلم انه هدى
 للفقراء ومن بعث هديا الى الحرم فقط لم يحرم عليه شئ.

فصل يقول القارن بعد صلوة الاحرام اللهم اني اريد الحج والعمرة
 فيسرها لي وتقبلها مني ثم يحج كما مر ويكفي لها طواف واحد وسعي
 واحد ويقول متمتع اللهم اني اريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني.

فصل الاجزاء الا في قتل الصيد البري الوحشي حالة الاحرام
 ولا فدية الا فيما ورد فيه النص هو حلق الراس والقصر واشد الشعر
 بذر او غير عذر وهي ان يذبح شاة او يصوم ثلاثة ايام او يتصدق
 بثلاثة اصع من زبيب او تمر او نحوهما بين ستة مساكين فلو لبس
 خيطا يزرعه ولا شئ عليه وكذلك لو تطيب بطيب يفصله ولا شئ
 عليه وكذلك لو قدم بعض الناسك على بعض كمن حلق او ذبح او افاض
 الى البيت قبل ان يرمى فلا حرج وكذلك لو جامع امراته ولو قبل
 الوقوف بعرفة او قبل طواف الافاضة فلا يفسد حجه وليس عليه دم
 بل ياثر فينبغي ان يتوب يستغفر الله وكذلك لو وطئ في العمرة قبل

الطواف واتمام السعي اما جزء الصيد فهو بالمماثل ففي الضبح كبشر وفي
الغزال عذرو وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي
حمار الوحش بقرة وفي الوبر والنضب جدي في الحمام والطيور القيمة
يحكم فيها رجلان عدلان واذا وجد لمثل فلا يجوز اداء القيمة

باب الفوات والاحصاء

من فاتته الحج انقلب لخرامه عمرة فيطوف ويسعى سواء كان قارنا او غيره
ثم عليه ان يأتي بالحج في العام التالي ان كان الفاتت فرضا ومرض من
البيت ولو بعد الوطوف ومنع من دخول الحرم ظلما او صار الطريق غير
امن فالحج في موضع المحصر هديا بذية التحلل فان لم يجد صام عشرة
ايام نيته فتدخل من حصر عن طواف الاناضة وقد رمى حلق فلا
يأتي النساء حتى يطوف فاذا زال المحصر طاف واتم حجة ولادم عليه
بالتأخير ومن شرط حين الابتداء في الاحرام ان يحل حيث حبستني او
قال ان مرضت او عجزت او ذهب نفقتي فلي ان احل كان له ان يتحلل
ولم يجب عليه شيء

فصل من عجز عن الحج لكبر او مرض مرضا لا يرجي برأه وكملت
سائر الشروط فله ان يقيم قريبا ولو امرأة عن رجل فيج عنه من
بلده فان كان ما يرجي برأه لا يجوز له ان يستنيب فان فعل لم يجزئه
ولومات قبل ان يستنيب فيج قريبا عنه اما الحج عن الاجنبي فلم تقم
على صحته دليل لا يصح الحج عن الغير لمن لم يحج عن نفسه فان فعل انشر

حجه او لا الى حج نفسه وقال علماءنا الحنابلة لومات قبل الاستنيب
يجبان يدفع من تركته لمن حج عنه من ذرية اهله او صلي ولم يوص
فصل اذا دخل المسجد النبوي في المدينة يصل فيه ثم يزور قبر
النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عليه وعلى صاحبيه وليستحب ان ياتي
مسجد قباء ويصل فيه ويخرج الى البقيع يزور قبور من فيه من الصحابة
واهل البيت والازواج الطاهرات يزور قبور شهداء احد سيما قبر
سيدنا حمزة رضي الله عنه وليستحب زيارة المسجد لافضة الصلوة فيه

كتاب النكاح

هو عقد يحل الاستمتاع من المرأة قصدا وبالذات بشرط ان لا يمنع
منه مانع شرعي هو مشروع لمن استطاع الباءة وواجب على من خشي الوقوع
في المعصية فان لم يستطع الباءة فعليه بالصوم وينعقد باليجاب قبول
وضعا للمضي واحد هما ولا يشترط لفظ التزويج او النكاح في الايجاب
بل ينعقد بكل لفظ وضع لتمليك العين حالا فلو قال لا ب البنت
هل اعطيتيها او ملكتنيها فقال اعطيت او ملكت ينعقد توسط
الولي شرط لصحته واللاقي يتكهن انفس من غير ولي في حكم البغايا وكذا
رضا العاقدين وتعيينهما والاشهاد وخلو الزوجين من الموانع المحرمة
فصل الاشهاد ان يكون العقد بشهادة ذكرين مكلفين عدلين
من غير اوصى الزوجين وفعي هما ولو كانا ضريرين او عديين او محدومين
في قذف ان تابا او عديين او مستورين ولا تزوج بشهادة الله ورسوله

لم يجز بل يخشى عليه الكفر لانه جعل الرسول له الغيب ولا يلزم الغيب
احدا لا الله -

فصل حرم تزوج امه وبنته وان بعتا واخته وبنتهما وبن
اخيه وعمته وخالته وامامراته بمجرد العقد وبنتهما ان دخل بهما
وامراة ابيه وابنه وان بعتا والكل رضاعا والجمع بين الاختين نكاحا
وطاء بملك يمين ولو تزوج اختين في عقدين ولم يرد الاول فرق
بينه وبينهما والجمع بين امرأتين اية فرضت ذكر احرما للنكاح والزنا
يوجب حرمة المصاهرة فتحل له امر المزنية وبناتها ومزنية الابن والاب
لا امه من الزنا واختلقتوا في بنته من الزنا والصحيح تحريمها وحرمة تزوج
اخت معتدته من طلاق رجعي امته الا اذا جعل عقدها صداقها و
سببته والمشرقة والمزنية حتى تتوب وتنقضي عدتها كذلك يحرم
الزاني على الضيفة وطريان الزنا لا يبطل النكاح وحل تزوج ام اخيه
واخت ابنه من رضاع ومزنية الابن وامراة الاخت اذا لم تكن امه ولا
زوجة ابيه والجمع بين الاختين رضاعا والكتابة والصابئة والمجوسية
ويصح نكاح حرة على امه ونكاح الامة ولو كانت ابنة واربع من الحواثر
والاماء فقط وشتين للعب لانكاح امه على حرة ومحرمة ومحرمة
والمضمومة بمحرمة ولا يجوز له وطئ امراة ادعت عليه انه تزوجها
وقضى بنكاحها بابينة اقامتها ولم يكن تزوجها وكذلك لو ادعى هو
نكاحها واقامه بينة الزور وقضى به ولم يكن نكاحها -

فصل يجب الوفاء بالشروط التي شرطت في العقد اذا لم تتضمن
تغيير الحكم الله ورسوله فاذا لم يف بها الزوج كان لها حق الفسخ بقضاء
القاضي وبطلان شرط ان لا يتزوج او لا يتسرى عليها او يطلق خيرا
وبطل نكاح الشغار والتحليل ونكاح المتعة والموت وقيل يجوز نكاح
المتعة عند الضرورة في حالة السفر ورتبة المحافظ
فصل شرط في الولاية الذكورة والعقل البلوغ والحرية واتفاق
الدين والكفر صلة واحدة واستثنى من امة كافرة لمسلم والعدالة
الظاهرة واستثنى منه السلطان والسيد الرشيد فمن لا يراعي
مصلحة المرأة وقصد افسادها سقطت ولايته ممن كان عاصدا والولي
هو الاقرب من العصبات وذوي الفروض والولي الارحام فالاباء وال
الابناء والى من غيرهم ثم الاخوة ثم اولاد البنين واولاد البنات ثم
اولاد الاخوة واولاد الاخوات ثم الاعمام والاعمال واذا اجتمع
الاب والابن او الجد والابن يقدم الاب الجد والكفاءة ليست شرطا
لصحة النكاح بل للزومه فلها اولولها الفسخ اذا لم ترضا ويرضى بعد
العلم ولا بعد حق الاعتراض مع رضا الاقرب ويمرر على الولي -
انكاحها بغير كفوف غير رضاها وفيسقط به ونكاح غير الولي باطل ولا
يجوز الباطنة بغير الوشيعا على النكاح فان زوجها الاب من غير رضاها
فلها خيار الفسخ وان زوج الصغير فلها الخيار بعد البلوغ والقاضي
والسلطان والى من لا ولي لها وسكون البكر عند استئذان الولي اذن

لا عند استئذان الاجنبي كذلك غمكمها وبكائها بلا صوت اما الشيب
فلا بد من اذنها بالقول وللولى لا بعد التزوج بغيبة الاقرب مسافة
القصر ولا يصح انكاح غير الاب صغيرا او صغيرة بغبن فاحش او
بغيره بكفو او غير كفو ولا يصح انكاح الاب لهما ايضا اذا عرف منه
سوء الاختيار وجانة او فسقا او عرفت سفاهته كان زوجهما من ناسق
او شرير او فقير او ذي حرفة دنية يستحي منها والكفارة تعتبر من
جانب الرجل فالناسق الدني ليس بكفو للشرقية الصالحة ولا اعتبار
للحرفة والصنعة الغير الدنية ولا اقامة الحرية ولا اقامة الاسلام
ولا النسب فغير القرشي كفو للقرشية والمحقق كفو للحرمة

فصل لا يجوز للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه وكذلك
لابن العم ان يزوج بنت عمه الصغيرة من نفسه وله ان يزوج الكبيرة
بعد الاستئذان وكذلك لا يجوز للوكيل ان يزوج موكلته من
نفسه بنكاح العبد والامة بلا اذن السيد موقوف كنكاح الفضولي
وقيل باطل ويشولى طرقي النكاح واحد بايجاب يقوم مقام القبول كن
كان وليا او وكيل من الجانبين او اصيلا من جانب ووكيلا او وليا
من اخر او وليا من جانب ووكيلا من اخر ولا يجوز لو كان نضوليا ولومن
جانب المامور بنكاح امرأة مخالف باصرايتين في عقد واحد فلا يصح
نكاح كل واحد منهما بالامامة وان زوج بعقدين يصح الاول والثاني
فصل العيوب المشبهة للخيار ان يكون الزوج مجبويا او مقطوع

الخصيتين او مرضوضهما او مسلوتهما او اسل مفلوج اعضاء التناسل
فلها الفسخ في الحال ما اذا كان عنينا او معوج الذكر او مسترخي العرق
بحيث لا يمكنه الوطي فيوجبل كما سياتي وان كانت رتقاء او قرناء او عقلاء
او بخرء او مقروحة الفرج او فتقاء او مستحاضة فله الفسخ في الحال
وكذلك لكل منهما ان كان باحدهما جنون او صرع او جذام او عوى او
برص او بخر الفم او الباسور او الناسور او النار الا فرنجي او تهرجة
الاحليل والمثانة او استطلاق البول والغائط والعقم وامثالها فان
لم يمسها فلا مهر عليه غيراته لا ياخذ مما اعطاها شيئا وان
مسها فلها المهر بما استحل من فرجها

باب المهر

هو واجب في العقد وتسكن تسميته فيه وان صح بلا ذكره ولا حد
لاقله ولو خاتم من حديد او تجليد قرآن او فقه او حديثا وشعر مباح
او ادب وصنعة او حرفة او كتابة او فن او خدمة لمدة معينة فان
لم يسم او سمي فاسد كخمر خنزير صح العقد وجب اقل مهر مثل لساءها
ان دخل بها ولا يمتنعها وقل المتعة درع وخمار وثوب تصلى فيه ولا
حد لاكثرها ويلزم ان يكون المهر معلوما ولا يضر جهل يسير وان
تزوج امته وجعل عتقها صداقها صح وكذلك ان اصدقها عتقته
لا طلاق زوجته وتكره المغالة فيه وتعلق الزيادة بعد العقد بالاصل
فان طلقها قبل الدخول فلها نصف الاصل ونصف الزيادة وما اهداه الزوج

قبل العقد على عدل التزوج ثم لم يف به أهلها رجع به ان كان قائما او
 بثمنه ان كان هالكا ولا مهر في النكاح الفاسد الا بالوطى فلا
 يلزم قبل الدخول فيه شيء ولا مهر في النكاح الباطل صلا كنكاح
 شائدة على اربع او نكاح اخت على اخت او نكاح محرما ان لا مهر
 للحره اذا سكنت من نفسها الزنا واختلوا في الحره المكرهه ويقر المهر
 كاملا موت احدهما والوطى اى الدخول ولو في دبر لا المسه لهما و
 تقبيلها والنظر الى فرجها بشهوة والمخلوة ولو كانت صحيحة وصح خطها
 ولو قبضت الف المهر وهبت له فطلقت قبل الوطى رجع عليها بالنصف
 فان لم تقبض الا الف وقبضت النصف وهبت الالف او وهبت عرض
 المهر قبل القبض وبعد فطلقت قبل الوطى لم يرجع عليها بشيء ولو نكحها
 بالف على ان لا يخرجها وعلى الفين ان اخرجها فان اقام لزمه الالف
 وان اخرجها لزمه الفان ولو نكحها على هذا العبد وعلى هذا العبد و
 احدهما او كس حكم مهر المثل ولو على فرش او حمار او جمل وخاتم من
 خواتيمه او قميصا من قمصانه او عبدا من عبيده يجب الوسط او
 قيمته ولو على ابيه او ثوبا وعبد لزم مهر المثل ان امهر العبد
 واحد مما عرفت من ما العبد وقيمة الحر لو عبدا ومهر مثلها يعتد به
 بقراباتها النساء من العصبان وغيرهن من ذوى الارحام من غير
 ترتيب اذا استويا نه اوجما الا وما لا بد له وعصره وعقلا ودنيا
 وبكارة فان لم يوجد فمن الاجاب فان وقع النزاع يفرضه القاضي

او الحاكم وعند فقد هما علم من علماء الدين وصح ضمان الولي المهر والمطالب
 زوجها او وليها ولها منعه من الوطى والاخراج للمهر وان كان موجلا
 ولها النفقة بعد المنع واذا اختلفا في تدريس المهر فالقول قول الزوج
 بيمينه واذا اختلفا في القبض فالقول قولها بيمينها ومن بحث الى امرته
 شيئا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول له في غير المهر الا لكل
 ولو نكح في مستان ذمية او حربي حرية ثم بميتة او بلا مهر وذا
 جازع عندهم فوطئت او طلقت قبله او مات عنها فلا مهر لها ولو
 تزوج ذمي ذمية بنحر او خنزير عين فاسلم او احدهما لها الخمر و
 الخنزير في غير المعين لها قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير

فصل ان تزوج العبد باذن سيده على صداق مسمى صح وعلى سيده
 المهر والنفقة والكسوة والسكنى جاز ببيع فيه وان تزوج بلا اذنه لا
 وقيل يتوقف على اجازه السيد فلو وطى فيه وجب في رقبته مهر المثل

باب نكاح الكافر

كل نكاح صح بين المسلمين صح بين الكفار ولو تزوج كافر بلا شهود او في
 عدة كافر وذا في دينهم جائز ثم اسلمنا اقرار عليه كذلك ولو نكح محرمة
 جاز مادام معتقدا حله ولم يتراجع اليها ولم يسلم احدهما او كلاهما
 والا يفرق بينهما واذا اسلما معا فمما على نكاحهما وكذلك اذا اسلم الزوج
 الكتابية او المجوسية وان اسلم زوج الوثنية وامراته في بلادنا او في
 بلادهم يعرض عليها الاسلام فان اسلمت فمما والا توقف الامر الى القضاء

العدة فان لم تسلم الى انقضاءها او تزوجت بكافرا اخر انفسخ النكاح وان
اسلمت تحت زوجها الكافر قبل الدخول انفسخ ولا مهر لها وان بعده كان
في بلد ما يعرض عليه الاسلام فان اسلم فيها والا وقف الامر الى انقضاء
العدة فان اسلم قبله بقي على نكاحها والا فللمرأة ان تتزوج غيره
والعدة في كل هذه الصور طهر واحد وان حاملا فالوضع فان لم
يكن في بلدنا فمها على نكاحها وان طالت المدة ولها ان تتزوج باخر
بعد الطهر او الوضع فاذا تزوجت باخر فلا يبقى للدول عليها سبيل
وان كان الزوج كافرا صديا غير ميمز واسلمت يوقف الامر الى عقله
وتميزه ولو اسلم وهي مشركة فتهودت او تنصرت او تمجست بقي
النكاح على حاله وتبين الكافرة بالسبي فان سبيا معا فلا واذ اسلم
الكافر وتحتته اكثر من اربع فاسلمن في العدة او كن كتابيات ومجوسيات
يختار منهن اربعا ويفارق سائرهن وكذلك ان كانت تحتها اختان
فيختار اتيهما شاء وان ارتد قبل الدخول وعرض عليه الاسلام فابى
انفسخ النكاح ولها نصف المهر ولو بعد الدخول فكله وان ارتدت
وثنية وعرض عليها الاسلام فابت انفسخ ولا مهر لها ولو ارتدا
معاً ثم اسلما معا بقي على حاله ولو ماتت المرتدة في العدة ورثها
زوجها المسلم وبعدها لا والولد يتبع خير الابوين ديناً ولو بلغت
المسلة المنكوحة ولم تصف الاسلام بالجهل فلا تبين ر على الزوج
ان يعلمها اركان الاسلام والاحرمة للمشركات التي تدرك في بلادنا

على ان كانت
مجانبة
على حاله

كاشفات رؤسهن صدورهن وظهورهن ويطون من فلا انتم لو نفع
النظر عليهن

فصل في تزوج الرجل البكر على الشيب قام عندها سبعا ثم قسم واذ تزوج
شيبا اقام عندها ثلثا ثم قسم ولحقه ضعف الامة واذ اراد سفر القرع ويحرف
للرأة ان تهب نوبتها لآخرى ولها ان ترجع

كتاب الرضاع

هو مص لبن او شربة ثاب من حمل من ثدي امرأة في حولين من يوم
الولادة وشرط ان يرضع خمس رضعات فصاعدا فلا تثبت الحرمة
باقل منهما ويحرم به ما يحرم من الدب لا امراخته واخت ابنته وزوج
مرضعة لبنها سنة اب للرضيع وابنه اخ وابنته اخت واخوه عمر واخته
عمة ويحل اخت اخيه رضاعا ونسبا كالاخ لابل له اخت لامر جاز
لاخيه لا بان يتزوجها وكذلك المرضعة لا اب للرضع ولا حل بين
رضيعي ثدي وبين مرضعة وولد مرضعتهما وولد ولدها واكل
ما جبن او شرب ما خلط بالماء وصفاته باقية كالرضاع اذا بلغ
قد خمس رضعات فصاعدا لا الصب العين او الاختقان او الايصال
التي خوف لا يثدي به وان وصل اللبن الى فيه ثم لقاها لم تثبت الحرمة
ويجوز ارضاع الكبير ولو كان ذالحية لتجوز النظر خلا للجمهور و
يثبت الرضاع بشهادة المرضعة فقط ولو مص جلثدي زوجته و
شرب لبنها لم تحرم عليه ويعتبر الغالب لو اختلف بلبن امرأة اخرى

اولين شاة وان استويا تثبت الحرمة ولو خلط بطعام لا قيل ان كان ثمة
وحاء حسوات تثبت ولو ارضعت ضرتها الصغيرة حرمتان دخل
بالام واللبن منه والاحراز تزوج الصغيرة ثانيا ولا مهر للكبيرة ان
لم توطأ وللصغيرة نصفه ورجع به على الكبيرة ان تعدت الفساد
والالا وكذا على المجران او جربن الكبيرة في الصغيرة خمس مرات
ولو ارتضا البن شاة او بقرة لا تثبت الحرمة بينهما ولبن الرجل لا تثبت
الحرمة اتفاقا وكذا البن انثى لم يثبت من حمل

كتاب الطلاق

مورفع القيد لثابت شرعا بالنكاح وينبغي ان يكون الموطوءة في طهر
لم يمسهما فيه ولا طلقها في الحيضة التي قبله او في حمل تداستبان
ومجرى ايقاعه على غير هذه الصفة وهل يقع ام لا فيه قولان كذلك
في وقوع ما فوق الواحدة من دون تخلل رجعة والراجح عدم الوقوع
ولو كانت غير موطوءة فيجوز طلاقها في كل حين حتى في حالة
الحيض من لا تحيض تكفيها تطليقة واحدة ولا يقع طلاق المكره
والناسي المخطي وخير المميز والمجنون والنائم المغمي عليه والمبرم
واختلقوا في طلاق السكون والراجح عدم الوقوع بخلاف المازل
فانه يقع طلاقه اما الغضبان فيقع طلاقه في مبادي الغضب
فاذا زال عقله بشدة فلا يقع وكذلك لو لم يزل العقل ولكن
حال بدنه وبين نيته بحيث تدمر على ما فرط منه اذا زال الغضب

وصح التوكيل في الطلاق وقيل لا تصح وتبطل بالوطئ الرجوع ولو قال لها
طلقي نفسك لا يقع شيء ولا تملك شيئا قال امامنا اين خزمه تمليك
الزوجة امرها الغور لوطقها ثلاثا او شنتين متفرقة في طهر لم يصحها
فيه وفي احدها وقبل رجعة او حالة الحيض وطلق ثلاثا بكلمة واحدة
في طهر لم يصحها فيه وفي الحيض وفي طهر وطئ فيه ولم يستب حملها
او طلق في حيض ثم طلقها في طهر بعدة فلا يقع شيء وقيل تقع واحدة
رجعية في صورتين الاوليين فقط ولو طلق غير المدخول بها
او الصغيرة او الانثى او الحامل التي استبان حملها ثلاثا بكلمة واحدة
او بكلمات متفرقة في مجلس واحد يقع الواحد ولو طلقهن في كل
شهر مرة وراجع بعد كل طلاق فتقع الثلث في ثلثة اشهر وان لم تخلل
الرجعة تقع واحدة والنكاح كالحيض لو قال الموطوءة انت طالق ثلاثا
للسنة او على طريق السنة فلا تقع الا واحدة وكذلك لو كانت غير
موطوءة او لا تحيض وحاملا فلو نكحها ثانيا لا يقع عليها شيء ويقع
طلاق الاخرس بالاشارة وطلاق الفضولي باطل وكذلك طلاق
السيدة امراة عبده واعتبار عدد الطلاق بالرجال والعدة بالنساء
فيملك الحر ثلاث تطليقات وان كانت زوجته امه والعبد شنتين
وان كانت زوجته حرة وتعتد لامة حيفتين وان كانت تحت
حر والحر ثلاث حيف وان كانت تحت عبد
فصل الطلاق الصريح كانت طالق ومطلقة وطلقتك لا يحتاج

الى النية اذا عرف معناه فيقع ولو كان هازلا او لاعبا وقيل يحتاج
الى النية ايضا وكذلك كل لفظ جرى في عرف الناس للطلاق يقع
به مع النية ولو اراد بالطلاق انه ضربها الطلق او مطلقة من ثاق
لا يقع ولو فتح اللام يقع ولو قيل له اطلقنا امراتك فقال نعم او بلى
تطلق ولو قال انت الطلاق وانت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا
تقع واحدة رجعية ولو نوى اثنتين او ثلثا وان اضاف الطلاق الى ما
يعبر به عنها كالرقبة والحنق والروح والبدن والجسد والفرج
او الوجه والراس الاست او الى جزء شائع منها كنصفها او ثلثها تطلق
ولو الى اليد والرجل او الشعر والانف ونحوها لا ولو الى البضع ادم
ففيه قولان ونصف التظليقة او ثلثها مطلقة ومن واحدة او باين
واحدة الى اثنتين واحدة وكذا واحدة في اثنتين وان نوى الضرب
وثنيتين في اثنتين ومن هنا الى الهند والشام وبمكة وفي مكة و
في الدار تخييزا اذا دخلت مكة تحليق ولو قال انت طالق غدا او في
غد يقع عند طلوع الصبح وصدق في الثاني لو نوى العصر في اليوم
غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك او
امس نكحها اليوم فهو لغو وان نكحها قبل امس وقع الا ان انت طالق
ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت في
ان لم اطلقك واذا لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك لا يقع شيء لان الطلاق
المشروط عند الغرور على هذا الاحتجاج الى بيان التفويج الكثيرة

التي ذكرها الفقهاء في الطلاق المشروط انما منك طالق لغو ولو قال انت
على حرام او على الحرام ويلزم في الحرام والحرام يلزم مني ونوى امراته فهو ظهار
وقيل لغو وقيل ان نوى الطلاق كان طلاقا وان نوى الظهار كان ظهارا
وان نوى ليهين كان يميناً وان لم ينو شيئا فهو لغو ويلزمه كفارة يمين
ولو قال انت طالق يوما تزوجك ثم تزوجها لا يقع شيء وكذلك انت
طالق ان شاء الله ولو قال للموطوءة انت طالق بائن والبتة تقع واحدة رجعية
فصل اذا كانت المرأة غير موطوءة ففي كل صورة تقع فيها واحدة فهي
واحدة بائنة اعني لا يبقى للزوج حق الرجوع وفي الموطوءة واحدة رجعية
اما الكتابات كجملتك على غار بك الحقي باهلك ونحوها فنعت اصحابنا لا يقع
بها الطلاق وان نواه وقال الاحناف لا تطلق بها الا بنية او دلالة الحال
بحالة مذاكرة الطلاق والغضب وتفصيلهما في كتبهم ونحن لا نحتاج
اليه فلذلك طوبى الكشح عن ذكرها وكذلك عن الفاظ تفويض الطلاق
والطلاق المعلق المشروط لكونها لغو عندنا

باب طلاق المريض

تزال الزوجة في الطلاق الرجعي كذا في البائن من مريضاتهم بقصد حرمانها
الميراث ولو انقضت عدتها قبل موته ما لم تتزوج باخرا وترتد
والمراد من المريض هم من غلب حاله الهلاك وفي حكمه من باور
رجلا اقوي منه او قدم ليقتل في قصاص او رجما او بقي على لوح
من السفينة او افترسه سبع وبقي فيه وانيابه ولو اكرهته

على الطلاق اورسيت به او اختلعت لا ترث

باب الرجعة

هي عادة زوجته المطلقة الى ما كانت عليه قبل الطلاق من غير عقد جديد فان كان الطلاق بائنا كن استوفى عدد طلاقه او كانت غير مدخولة فلا رجعة ومن شروطها صحة النكاح وكون الطلاق بلا عوض وكونها في العدة وتصح بالقول كراجعتها او راجعتك او امسكتها او امسكتك او رددها او رددها بتك بلا نية وبانت عندي كما كنت او انت امراتي بالنية وبالفعل مع كراهة كالوطي ولو في الدبر والتقبيل والمس ويستحب لها الاشهاد ولا تخرج المطلقة الرجعية عن بيتها بغير اذن الزوج وان ماتت في العدة ثلثها وهي ثلثه كما صرولها النفقة والسكنى ولا يحل لزوجها اختها ولا الخامسة حتى تنقضي العدة اما مطلقة الثلث فيجوز لها الخروج بلا اذن زوجها ولا نفقة لها ولا سكنى ويجوز للزوج ان ينكح اختها او الخامسة وهي في العدة ولو ادعى الوطي بعد الدخول وانكرت فله الرجعة لافي عكسه وتنقطع الرجعة بالغسل او التيمم عند فقد الماء بعد الحيضة الثالثة للحرة وبعد الحيضة الثانية للامة ولو غرطت في الغسل عشرين سنة تقع الرجعة قبل الاغتسال ويستحب للمطلقة الرجعية التزني لميل اليها زوجها ولا يجوز للزوج ان يسافر بها حتى يراجعها والزوج الثاني يهدم الثلث ولا يهدم صا دونها

باب الایلاء

هو امتناع عن طي الزوجة بالحلف لمدة تزيد على اربعة اشهر فعمل الله فيه مدة اربعة اشهر فاذا اتممت فاما ان يفئ ويكفر عن يمينه واما ان يطلق فان امتنع منها يجبه الحاكم حتى يطلق او يفئ فان لم يفعل شيئا منها طلقها الحاكم تطليقة ان طلبت وقيل يفسخ النكاح وان آلى الاقل من اربعة اشهر او اربعة اشهر لا يكون للمرأة حق المطالبة الا بعد مضي اربعة اشهر ولو آلى الى شهر ثم الى شهر ثم الى شهر فللمرة حق المطالبة بعد اربعة اشهر ان لم يطاها وكذلك ان قال لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما ويوما بعدهما او قال لا اقربك او لا اقربك ابدا ولو قال والله لا اقربك سنة الا يوما لم يكن مولى الحال بل ان قربها وبقي من السنة ما يزيد على اربعة اشهر صار مولىا وايلاء العبد والحرم الحر والامة سواء ولو ادعى الزوج الوطي بعد مضي اربعة اشهر لم يقبل قوله الا بهينة ويسقط الحلف لو كان موقتا وبقي الوطي على الابد فلو نكحها ثانيا وثالثا ومضت المدة وتطلق الزوج او الحاكم بجل اخر ثم عادت عند الزوج الاول تعود على ما بقي من طلاقها ولو قال والله اقربك شهرين ومكث يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن مولىا وكذلك لو قال لا اقربك سنة الا يوما اقربك فيه او قال بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها وكذلك لو ترك الوطي من غير

ان يقول شيئاً غير انه لو كان قادراً على الجماع ولم يجامع الى اربعة اشهر من غير سفر ولا عذر فيكون للمرأة حق المطالبة بالجماع والطلاق عند القاضي او الحاكم ولو آلى من المصلحة الرجعية صح لأمن المباشرة والاجنبية ومن عجز عن الوطى لعذر فيصح فيثبه باللسان فان تد في المدة يتعين الوطى في الفرج

باب الخلع

هو جازان كرفت صحة الزوج ولا يمكنها القيام باداء حقوقه وحرام اذا اذنها او منعه حقوقها حتى تضجر وتختلع ومكروه بلا سبب فالخلع باطل في الثانية ويرد عليهما ما لهما فاذا في الاولى والثالثة فاذا خلع كان امرها اليها ولا ترجع اليه بمجرد الرجعة ويجوز بالقليل والكثير ما لم يجاوز ما صار اليها منه بشرط التراضي من الطرفين وهو نسخ الاطلاق وقيل بالعكس على الاول يجوز في المحض لا ينقص به عدد الطلاق ان رجعت اليه وعدة المختلعة حيضة واحدة وشهر للأنثى والوضع للحاملة وصينته الصريحة كخلعت وفسخت فاديت لا تحتاج الى نية وكذلك الكناية كياريتك وبارأتك وابنتك مع سوال الخلع وبذل العوض والا فلا بد منها ولا يجوز في النكاح الفاسد ولا بعد البينونة ولو قال خلعتك ناويا للطلاق تقع واحدة رجعية بل عوض ولو قال غالعتك او اختلعتي لم يسم شيئاً فقبلت لا يصح حتى يبين العوض ولو طلق على مال فهو ليس بخلع بل يجوز له الرجعة

ولا يجوز للزوج الرجوع عنه قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس لا يقتصر قبولها على مجلس علمها وصح رجوعها قبل قبول الزوج وشرط الخيار لها ولو أكثر من ثلاثة ايام ولو اكرها على قبوله لا يصح وقيل تطلق بلا مال ولو هلك بدل الخلع في يدها قبل الدفع او استحق فعليها قيمته او مثله ولو خلع بجزء خنزير او منية ونحوها مما ليس بمال لا يصح ويقع الطلاق مجازاً ولو انكر الخلع او ادعى شرطاً او استثناء او ان ما قبضه من دينه او اخلفاً في الطوع والكراهة او قالت كان بغير بدل وقال ببذل فالقول قوله ولو ادعت المهر ونفقة العدة وانه طلقها وادعى الخلع ولا يثبت فالحق لها وكذلك لو ادعى الخلع على مال وهي تنكر ولو ادعت الخلع وهو ينكر لا يصح الخلع ولا يفسخ النكاح ولا نفقة ولا سكنى للمختلعة

باب الظهار

هو قول الزوج المسلم المكلف المختار لامراته انت على كظهر امي او ظاهرتك او انت مظهرة او انت الظهار او نحوه او تشبيهه جزء من اجزائها بجزء من اجزاء الام لهو فرجك كفرج امي او بطنك كبطن امي اما قوله انت على كظهر اختي او بنتي او خالتي او عمتي او تشبيهه جزء منها بجزء من محارمه غير امه فليس بظهار وكذلك تحريم وطئها عليه وقوله انت على كالدما والخنزير والميتنة والغيبة والنميمة والزنا او الربوا والرشوة او قتل المسلم ليس بشئ ولو قال نصفك على حرام

او ربك او ثلاثك او وجهك او رقبتك او ظهرك فهو لغوا ويمين
ولا يصح ظهار السيد عن امته ويصح توقيته وكذلك يصح ظهار العبد
ولا يكفر الا بالصوم ولو حرم طعامه او شرابه او لباسه او امته فهو
لغو وقيل عليه كفارة اليمين بالخث فاذا ظاهر الرجل ثم عاد يجرم
عليه الوطي ودواعيه حتى يكفر فان وطئ اثم وليس عليه الا كفارة
واحدة

فصل في الكفارة هي لا تسقط عن المظاهر بحال وهي ان يعتق رقبة
مومنة فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع بكبر او
مرض لا يرجي برئه او لقوة الشهوة وعدم امكان الحصر عن النساء
فليطعم ستين مسكينا بان يعطي كل مسكين مدا من برا او تمر شعير
ويجوز ان يطعم ستين غداء وعشاء جملة او متفرقين ويشترط كون
المساكين مسلمين احرارا ولواناثي ولا يجوز ان يطعم مسكينا واحدا ستين
يوما قل اما ما ابن القيم رحمه الله وجد غيره لم يجزوا الا اجزاء ولا ينقطع
التتابع بالفطر في الايام المنهية ولا بصوم رمضان ويتقطع بصوم
غيره فان افطر ولو بعد ركسفر او مرضا او طمها فيماليلا او فهارا
عامدا او ناسيا استأنف الصوم لا الاطعام ان وطمها في خذلها
وصيام العبد في الظهار كصيام الحر شهرين

باب اللعان

هي شهادتان موكدتان بالايان مقرونة باللعن والغضب قائمة

مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها فاذا قذف زوجة الحية
المحصنة بالزنا ولم تقر به ثم رجع عن قذفه فعليه حد القذف وان لم
يرجع فاما ان يقيم البينة او يلعن وكذلك ان نفى نسب الولد او الحمل
قبلا لوضع وصفته مانطق به الكتاب ويشير اليها وتشير اليه الشهادتان
فاذا اتممت تقع الفرقة ونحرم عليه ابدا ولو اكدب نفسه فان اكدب
نفسه يحد حد القذف وان اكدبت نفسها متحد حد الزنا ولا يبطل للمعا
ولو بدلت الكلمات او نقصت او قدمت او اخرت او وقع بلا حضور
حاكم او نائبه او من يقوم مقامه من العلماء او علقه بشرط او عدت
مولاة الكلمات لم يصح وسن قيا ما بحضرة جماعة لا تنقص من اربعة
ويخط الامام او لا اعلام منها ويقول عذاب الدنيا اهن من عذاب
الآخرة ويكون بعد العصر في الاماكن المعظمة كما بين الركن والمقام
في مكة وعند منبر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة وعند
الصخرة في بيت المقدس وعند منبر المسجد الجامع في غيرها فان
نفى نسب الولد نفى نسبه والحق بامه ولا يجب بقذف امته ولا ينفي
ولدها عنه وان كانت رقتا او عذراء فيحد الزوج حد القذف ولا
يجب لللعان وفرقة اللعان فسخ واذا قذف امراته برجل بعينه ثم لعن
المحد عنه لهما والافعليه لكل واحد حد كما لو قذف اجنبية به ولا
سكنى ولا نفقة للملاعنة وهي ترث من ولدها المنفي نسبه وهو يرثها
بخلاف الثاني ولا يسقط صدق الملاعنة بعد الدخول ويلزم نصفه

قبله وقيل يسقط بالكلية كما في كل فرقة تجئ من قبلها أو فسحها
لعيب في الزوج قبل الدخول

باب العنين

هو ما لا يقدر على جماع زوجته فان كان مجبواً وطلبت الفرقة فرق في الحال
والأجل سنة ثم يثبت بعدها خيار الفسخ للمرأة ولو كانت رتقاء
فلا خيار لها ولها الخيار إذا كان ذكره صغيراً بحيث لا يمكنه ادخاله
وان كانت زوجة المجبوبة فالنخيار ولو لاها وان كانت صغيرة ينتظر
بلوغها وقيل لو لم يلها خيار الفسخ في الحال ولو جب بعد وصوله اليها
مرة أو صار عنيها بعد فلها الخيار فان طلبت الفرقة يفرق الحاكم
في الأول حالاً ويؤجل سنة في الثاني ورمضان وأيام حيضها منها
وكذا وجه وغيبته لأمد حجيها وغيبتها ومرضه ومرضها ولو وجدته
عنيها أو مجبواً ولم تخصص إلى مدة طويلة لا يبطل حكمها وله شق
رتقاء أمته وكذا زوجته الحرة وهل تجبر عليه أم لا فيه قولان
ولو تزوجته على أنه حراً ومن أهل السنة أو قادر على المهر والنفقة
فبان بخلافه أو على أنه فلان بن فلان فاذا هولو قيط أو ولدنا
كان لها الخيار ولو على أنه من أهل الحديث ثم ظهر أنه حنفي أو
شافعي أو مالكي أو حنبلي فلا وقيل لها الخيار أيضاً

باب العدة

هي تربص من فارت زوجها بوفاة أو حياً أن يدخل بها

فالمعدة بالوفاة غير الحامل تربص أربعة أشهر وعشرون يوماً وإن أمه
فأشهرين وخمس ليالٍ وقيل كالحره وان كانت حاملاً فعدتها وضع الحمل
حره كانت أو أمه تحت حرا وعبد وقيل بعد الأجلين والمفارقة بالحياة
لا تعد إلا إذا وطئها زوجها فان كانت حاملاً فعدتها وضع الحمل والأفان تخير
فثلث حيضاً كانت حره وإن كانت أمه فحيضتان لا تعد بحیضة طلقت
فيها وإن لا تحيض أو كانت مستحاضة ناسية لوقت حيضها فعدتها
ثلاثة أشهر إن كانت حره وشهرين أو شهر ونصف إن أمه وقيل
كالحره وتبتدئ العدة من وقت المفارقة ومن كانت تحيض و
انقطع حيضها لمرض لم تكن أنيسة فعدتها ثلاثة أشهر وعدة المختلة
ومن فسخ نكاحها حيضة أو شهران لم تكن حاملاً وإن حاملاً
فوضع الحمل وعدة المفقود عنهما زوجها سيأتي ذكرها والمتوفى عنها
زوجها ترث زوجها ولو مات قبل الدخول ولها الصداق كاملاً
إن كان مسماً والأفهر المثل هل تحرم الربيبة بموت الأم كما
تحرم بالدخول فيه قولان وتعتد في منزلها الذي توفي زوجها
أو بلغها موته وهي فيه إلا أن يحولها الورثة أو طلبوا منها الكراء
والمبتوتة حيث شاءت وإن وطئ الأجنبية بشبهة أو نكاح فاسد
أو زنا من هي في عدتها أتمت عدة الأول ما لم تحمل من الثاني
فإن حملت تنقضي عدتها بالوضع قبل أن تتم عدة الأول لا
يحتسب من عدة الأول مقامها عند الثاني وللزوج الأول أن كان

طلاقة وجعبار جعتهما في التهمة ثم تعتد للثاني وان وطئها عمدا من غير شبهة من ابائهما في عدتها منه فكلا اجنبي اي تتم العدة الاولى ثم تتبداء العدة الثانية للزنا وان وطئها بشبهة استأنفت العدة من اولها ومن وطئت زوجته بشبهة ثم طلقها اعتدت له ثم تتم للشبهة وتتعدد العدة بتعدد الوطي بالشبهة للزنا وان قالت مضت عدتي وكذبها الزوج فالقول لها مع الحلف

فصل في استحراء الامة اذا ملكها بحیضة ان لم تكن حاملا والا فبوضع الحمل وان كانت آتسة فبشهر وقال ما منا ابن القيم اذا امن عليها الحمل فلا يلزم الاستبراء كما اذا ملك صغيرة لا توطأ مثلها واذا ملك امه ووطئها ثم اراد ان يزوجهما او يبيعها فيجرم عليه تزويجهما وبيعها قبل الاستبراء وان لم يطأها يجوز ان فان خالف صح البيع دون النكاح وان اعتق امته التي كان يطأها او مات عنها لزمها استبراء نفسها بحكم امر

فصل في يجوز الحد على ميت فوق ثلثة ايام كائن من كان الا الزوج وحده فتحد المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا ان لم تكن حاملا والا للوضع الحمل ولا يجب على الامة ولا امر الولد اذا مات سيدهما ولا على المعتدة بطلاق بائن او رجعي او وطئ شبهة او زنا او استبراء وتجنب الحادة الطيب الزينة والحمل بالاشهد والثوب المصبوغ للزينة والخضاب الحلي لا الكحل بالتوتيا

والعنزوت ونحوهما او بالاشهد للتداوي فتكحل ليلا ويمسحه نهارا ولا تقليل الاظفار ولا تنف الا بط ولا حلق الشعر ولا الاغتسال ولا الحرير الابيض والاصفر من لونه الذي لم يصبغ وقيل تجنب الثياب الرفيعة الغالية الاثمان ولو كانت بيضا واحدا وعلى صغيره ومجنونة وكافرة وتحرم خطبة المعتدة الا المعتدة بوفاة بالتعريض ويجوز الخروج لها نهارا الا المعتدة الطلاق الرجعي لومات الزوج وهي زائرة في غير مسكنها تعود اليه فورا ولا تخرج منه الا بعد كان تخرج جبرا او ينهدها وخافت الانهدا ما وتلف الاموال او لم تجد الكراء ولا بد من ستره بين الزوج والمطلقة المائنة لا بينه وبين المطلقة الرجعية فانها تترين وتتسوف لعله يراجعها

باب ثبوت النسب

اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها اربع سنين وجهات ثبوت النسب اربع الفراش والاستلحاق والبينة والقائض والنكاح السر يثبتان الفراش المستلحقان لم يقربه جميع الورثة لم يلحق بالمقرا الا ان يشهد منه امر اثنان انه ولد على فراش اميت واذا استلحق ولد من امته يلحقه ما بعده وان لم يثبتان الاقرار ولا بصير الزوجة فراشا الا بالعقد والدخول المحقق والامة الا بالدخول وقيل يكفي امكان الوطي وقيل العقد فقط اما الاستلحاق فلا بد ان يستلحق واذا كان موجودا فلا اثر لاستلحاق الحد فان لم يكن وهو الوارث فقط

صح اقراره وثبت نسب المقربه وان كان بعض الورثة وصدوقه فكذلك
والا لم يثبت نسبه الا ان يكون احدا لشاهدين فيه والحكم في
الاخ كالحكم في الجد وقيل يوثر اقرار الاخ على نصيبه من التركة
فقط اما البينة فهو ان يشهد شاهدان من الورثة او غيرهم بانه
ابنه او انه ولد على فراشه فلا يلتفت الى انكار بعض الورثة ويثبت
النسب ويوثر على حق الجميع واما القائف فقد ثبتت لحاق النسب
بقوله من الحديث الصحيح وقضى عمر في امرأة وطيمها رجلا في طهر
وقال القائف قد اشتركا فيه جميعا ان الولد بينهما وقال على فهو بينهما
وهما ابواه يرثانه ويرثها وقال سحاق بن راهويه ان المولود من الزنا
اذا لم يكن مولدا على فراشه يدعيه صاحبه وادعاه الزاني الحق
به قال ابن القيم القياس الصحيح يقتضي صحة هذا القول امام
الجمهور وهو انه لا يثبت النسب من الزاني ولو ادعاه ولم تكن
الوالدة فراشا لاحد ولو كانت فراشا لاحد فالولد له وللعاهر
الحجر بالاتفاق

فصل في اولدت زوجة الرجل وامته من وقت الدخول لستة اشهر
الى ربيع سنين لحقه نسبه والا لا وامكان الاجتماع كاف عند الامام
احمد والعقد فقط عندابي حنيفة وان انكر الزوج الولادة وادعيا
ثبتت بحجة تامة وقيل بالقابلة فقط وقيل برجل وبجبل ظاهر
او اقرار الزوج به ويتبع الولد اباه في النسب لجماعا فولد قرشي غير

قرشية قرشي ولد فاطمي من غير فاطمية او امة يكون فاطميا

باب الحضانة

اذا افترق الابوان فالأولى واللاحق للحضانة الام ما لم تتزوج بالحنين
من الولد فان تزوجت بغير موافقة بقيت احق على حالها ثم الخالة ثم
امهات الام القربى فالقربى ثم الاب ثم يمين الحاكم من راي فيه حلا
من اقارب الصبي فان تساوا فاصالحهم واورعهم وقيل لامر
احق ثم امها قها ثم الاب ثم امهات الاب القربى فالقربى ثم الجد ثم
امهاته ثم الاخوات لا بون ثم الاخوات لا ثم الاخوات لا ثم الاخوات لا
ثم العمت كذلك ثم خالات امه ثم خالات ابنته ثم عمت ابنته ثم بنات اخوته
واخواته ثم بنات عمه وعماته ثم لها في العصيات الا قربا لا قرب فتقدم
الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم ثم اعمام الاب ثم بنوهم ثم اعمام الجد ثم
بنوهم واللاحق لابن عم او عمة او خالة اذا كان الصغير انثى بلغت سبعا وان
صارت الام مرتدة سقط حقها وكذلك ان كانت فاجرة يخاف من
صحتها على الولد ولا حضانة للرقيق والفاستق والكافر على المسلم
ولا للحنون والمعنوه ولا للعاجز عنها كطفل اعمى ومن ولا المبروس
او مجذوم فان زال المانع عاد الحق وان ابت الام ان تربيته بجائزا
والاب معسر والعمة قبلت ذلك قيل لهما اما ان تربيته بجائزا او لا
للعمة ويلزم على الاب سكنى الولد والحاضنة ان لم يكن لهما سكن
وكذلك اجرة الخادم ان احتاج الصغير اليه ومؤنة الحضانة في مال

المحزون ان كان له مال والا فاعل من لزمه نفقته ولو سكنت الحاضنة
عند المبعوض للولد يستقط حتمها وان اراد احد الابوين السرفا المقيم
اخي بها وقيل ان الامر بل الاجنبية الحاضنة والمرضة لها ان تذهب
بالولد الى سكنها ثم اذا بلغ الصغير سبع سنين عاقل خير بين ابويه
فيكون عندهم من اختار منهما فان اختار اياه كان عنده ليلا ونهارا ولا
يمنع من زيارته امه ولا تمنع هي من زيارته وان اختار امه كان عندها
ليلا ويكون عندها به نهارا ليودبه ويعلمه ثم ان عاد واختار الآخر
نقل اليه ثم ان اختار الاول رد اليه وهكذا ابدا وان لم يختار احدا
او اختارها جميعا اقرع وكذا اذا تعدد المستحقون ولم يترجح احد منهم
واذا بلغت الانثى سبعا كانت عند ابويها وجوبا الى ان تتزوج ويمنعها
الاب او من يقوم مقامه من الانفraz ولا تمنع الام من زيارتها ولا
هي من زيارته انهما ان لم يخف الفساد ولو اختلفا في سنة فان اكل
وشرب ولبس استنجى جده دفع الى بيه ولو جبرا والا لا

باب النفقة

هي الطعام والكسوة والسكنى وتجب باسباب ثلاثة زوجية وقربا
وملك فتجب لزوجته على الزوج بالمعروف بقدر حالهما فان تنازعا
في القدر والنوعية يقدرها الحاكم حسب حالهما من اليسار والعسر
ولو كان صغيرا فتجب في ماله لا على ابويه الا اذا ضمنها ولو كانت كافرة
او صغيرة تطيق الوطى وكسوته فيما دون الفرج او رتقاء او قرناء

او معتوهة او كبيرة لا توطأ وجب نفقتها فان لم تنطق الوطى ولا اشتمته
فيما دون الفرج لا كما لو كانا صغيرين ولو منعت نفسها للمهر وان كان
كله موحلا لا تنسقط النفقة وكذلك ان كانت في بيت ابويها ولم يطأ
الزوج بالنفلة وقد رعى الاستمتاع هناك وكذلك اذا طلقها ولم
تمتنع او امتنعت للمهر او مرضت في بيت الزوج وكذا لو مرضت ثم
اليه نقلت او في منزلها بقيت ولنفسها ما منعت ولو مرضت عند
الزوج فانتقلت الى دار ابويها ان لم يمكن نقلها بحففة ونحوها فلها
النفقة ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه ان يطعمها مما ياكل بل
يندب وعليه مؤنة نظافتها من دهن وسدر واشنان وضوء
وما يمنع الصنان وثمان ماء الشرب الطهارة وغسل الثياب ثمن
المشط واجرة كسر الدار وثمان الدوا واجرة الطبيب لاثمن طبيب
وحناء وخضاب ان اراد منها تزينتها او قطع رائحة كريهة وتاتي
بعدتها لزمها استعماله وعليه لها خادمه اذا كانت ممن يخدم
مثلها كالموسرة والصغيرة وكذلك مؤنسة اذا احتاجت اليها
بان كانت في محل قفر خال عن الجيران او مخوف ولا يلزمه اجرة
من يوضئ زوجته المريضة بخلاف رقبته المريضة اذا لم
يمكنها الوضوء ولا نفقة لمرتدة ومعتدة موت وبائس ومنكوحته
باطل والخارجة من بيتها تبهرحق وهي لناشرة فان ادعى نشوزها
وانكرت او ادعى انها اخذت نفقتها وانكرت فالقول قولها بيمينها

ولو لم يخرج عن بيته ولكن منعه من الوطي لم تكن ناشرة بل آثرة
ان منعت بلا عذر ولو كان المنزل لها فمنعت من الدخول عليها في
ناشرة ما لم تكن سالتة الثقلة بخلاف ما لو خرجت من بيت
الخصب وابت الذهاب اليه او السفر معه او مع اجنبي بعثه
لينقلها فلها النفقة وكذا لو آجرت نفسها الارضاع صبي زوجها
شريف ولم يخرج وقيل تكون ناشرة لانها ارادت جلب العار على
الزوج ولو كانت من المحترفات او محبوسة فلا نفقة الا اذا حبسها
الزوج بدين له عليها ولو امتنعت من الطحن والنخز ان كانت ممن لا تحزم
او كان بها علة فعليه ان ياتيها بطعام مهيا والا لا يجوز لها
اخذ الاجرة على ذلك ولا تجبر على هذه الاعمال ان انكرت ويجب
عليه ان ياتيها بالرحي وانية شرب وطبخ ومغرفة وكذا سائر
ادوات البيت الضرورية كحصر ولهد وحنفسة وسرير وبساط
ونمل وخف لأكحل وآجرة القابلة على من استاجرها ويدفع اليها
مصرف كل يوم عند المساء لليوم الاقي ولا باس لو اعطاها شهر
او ستة اما فرض الدراهم فلا اصل له غير ان في عرفنا اهل الهند
الحاجة دعية الى فرض الدراهم فلا باس به ولها اخذ كفيل
للفنقة خوفا من غيبته وللأب ان يجهز نبتة بما تيسر له الجهاز
ملك للمرأة لا للزوج فليس له حق المطالبة الا اذا اشترط فيه
التفصيل ولا يجوز له الاستغناء به الا باذنها ومتى عسر الزوج

بالنفقة او الكسوة او السكنى وما وجد الا يومادون يوم او غاب لم
يترك لها ما يكفيها نفقتها ومصرفها ولم يمكنها الاستدانة عليه
فلها الفسخ فورا ومتراخيا بقضاء القاضي او عالم من علماء الدين
اذا طلبته فاذا فسخ فلا رجعة فيه ولا ينقص بها عدد الطلاق
وان امتنع الموصر من النفقة فلها الاخذ من ماله بنيرانه بقدر
ما يكفيها ويكفي اولادها الصغار ولا نفقة ولا سكنى للمتوفى عنها
زوجها الا اذا كانت حاملا وكذلك المبتوتة لها النفقة اذا كانت
حاملا ولا سكنى لها وتجب لنفقة والسكنى المطلقة الرجعية
فقط حاملا او غير حامل

فصل ينفي للسكنى بيت خال عن اهله غير طفله الذي لا ينفق
الجماع وامته وام ولداه واهلها ولو ولد لها من غيره بقدر حالهما
ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين في كل اسبوع مرة ان لم يقدر
على اتيانها ولو ابوها زنا او مريضا او امها زمنة او مريضة فعليها
التعاهد ولو كافرا او كافرة وان اب الزوج ولا يمنعها من الدخول
عليها في كل اسبوع مرة وغيرهما من المحارم في كل سنة مرة وكذا
لا يمنعها من الخروج اليهم في كل سنة مرة فيجوز لها الخروج لزيارة
الابوين في كل اسبوع ولزيارة المحارم في كل سنة ولو بلا اذن
الزوج وله منعها من الغزل والكتابة ومن زيارة الاجانب ودخولهم
عليها وكذلك يجوز لها الخروج للمخسومة عند القاضي لا دخول

الحامد الاباذنه

فصل تجب النفقة والكسوة والسكنى على الوالد الموسر لولده المحسن وعلى الابن الموسر لابوين اذا كانا معسرين وعلى السيد لمن يملكه لا على القريب لقريبه الا تبرعا وصلة للرحم وقيل يجب لقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث لوموسرا ولا يشارك الابن الوالد في نفقة ولده وابويه احدا ما لو كان لاحدا بنان احدهما موسرا والاخر معسرا فلا يجب على الابن الموسر الا نصف النفقة ومن قدر على الكسب جبر عليه لنفقة نفسه ومن تجب عليه نفقته ويحرم عليه السؤال فان سال مع ذلك عزرا بما يراه الامام ومن لم يجد ما يكفي الجميع بدأ بنفسه فزوجته ورفيقه قوله فامه قابيه والمستحق النفقة ان ياخذ من مال من يجب عليه بلا اذنه ما يكفي ان امتنع ولا نفقة مع اختلاف الدين الا بالزوجية وقيل بالولاد ايضا ولو قضى بنفقة ومضت مدة شهر تسقط لما مضى غير نفقة الزوجة والصغير

فصل يجبر السيد لنفقة مملوكه وتزويجه ان طلب فان ابي يوم يبيعه وكذا مالك البهيمة لاطعامها وسقيها فان ابي عزز اجبر على بيعها او اجارتها او ذبحها ان كانت توكل ويحرم لعنها وتحملها مشقة فوق طاقتها ومن فعل ذلك يعزى بما يراه الامام

كتاب الاعتاق

هو اثبات القوة الشرعية في المملوك ويصح من حر مكلف لمملوكه بانته حر وبما يعبر به عن البدن وعقيق ومعتق ومحرر وحررتك واعتقتك ان عرف معناه سواء نوي ولم ينوها ذلا كان او جادا او بلا ملك ولا رق ولا سبيل لي عليك وهو الله ان نوي ولو قال غلامي حر لا ياتي الفواخشا وامتنى حرة لا تبغى الفجور ولم ينو العتق لا يعتق ولو قال هذا ابني وابني واحي صار لغوا ولو قال هذا مولاي او يامولاي او يا حرا او يا عتيق ونوى العتق يعتق والا فلا لابيا ابني يا اخي والفاظ الطلاق ان نوي بها العتق يعتق كما في انت مثل الحر ولو قال ما انت الا حر يعتق ومن ملك ذارحم محرر عتق عليه ولاعتاق اذا اكره عليه او جن او غنى عليه وان اضافته الى شرط صح بخلاف الطلاق كما صرنا الاضافة الى الملك مثل قوله ان ملكتك فانت حر فلا تنصح فلا يعتق ان ملكه ولو حر رجلا مالا عتقا وان حر وعتق فقط والولد يتبع الام في الملك والحرية والرق لا في التدبير والاستيلاء والكتابة وولد الامة من سيدها حر شريف كالولد الحر

فصل افضل الرقاب نفسها ومن مثل مملوكه فعليه ان يعتقه والا اعتقه الامام والمحاكم ومن اعتق شركا له في عبد ضمن لشركائه نصيبهم بعد التقويم ان كان موسرا والاعتق نصيبه فقط واستسعى شركه العبد ولا يصح شرط الولاء لغير من اعتق ويجوز التدبير اي تعليق العتق بمو فلا يجوز بيع المديرا الا عند الاحتياج ولو ببد موته

ويجوز الكتابة اي جعل مال على عبده او امته مخافان ادي كله
يصير حرا وان ادي بعضه يعتق منه بقدر ما ادي وقيل لا يعتق منه
شي حتى يوفى مال الكتابة كله واذا كان عند المكاتب مال ما يفي لكتابته
فلتحتجب مولاته عنه ومن ولدت امته منه لم يحل له بيعها وتفق
بعد موته ولو كان عبدا بين ثلاثة لواحد نصفه وللآخر ثلثه
وللآخر سدسه فاعتق صاحب النصف السدس حصتها في زمان
واحد فعليه ما قيمة حصته شريكهما بالسوية على كل واحد نصفها
ولو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيره ولم تجز الورثة جميع العتق
فيقرع ويعتق من خرج اسمه بالقرعة وقيل يعتق عن كل واحد ثلثه ولو
اعتق عبدا من عبده لا بعينه يقرع ولو اعتق عبدا في مرض موته
ولا مال له غيره وعليه ديون تستغرقه فلا ينفذ الحق واذا استد
العبد سيده على الكتابة على قدر قيمته او اكثر وجبت كتابته على المولى
وتكره كتابة الامة الغير المكتسبة ولا تصح الامتجة واقلها نجمان و
اذا امتنع المكاتب عن الوفاء وببده مال يفي بها عليه لا يجبر على
الاداء بل يجوز للسيد فسخ الكتابة وقيل يجبر على الاداء فان لم
يكن له مال لا يجبر على الاكتساب تفاقا ويجب على السيد وقيل
يندب بعد قبض جميع المال ان يدفع ربه اليه ويصح فسخها
بالتفاقمها ويجوز بيعه فيقوم المشتري مقام البايع وتبقى الكتابة
على حالها ولو كاتب امته وشرط وطبها لا يجوز وقيل يجوز ولو تزج

امة غيره فا ولدها ثم ملكها لا تصير ام ولد ويجوز بيعها ولا تعتق بمو
الا اذا ولدت منه ثانيا بعد الملك وقيل تصير ام ولد في الحالين
ولو استولد جارية ابية تصير ام ولد له وعليه قيمتها وعقرها
لابيه ويجوز للسيد اجارة ام ولده وقيل لا واذا ادعى ولد امة
مشتركة ثبت نسبها وهي ام ولده ولزمه نصف قيمتها ونصف
عقرها وان ادعيها معا يرجع الى قول القائف واذا اعتقت امة و
زوجها عبدا فلها الخيار اما ان تبقى عنده او تفارقه بفسخ النكاح
لا اذا كان حرا وقيل لها الخيار مطلقا

كتاب اليمين والنذر

اليمين تقوية للغير بالمقسم فلا يشمل التعليق وقيل عقد قوي به غرم
المحالف على الفعل او الترك فيشمل التعليق والحق انه ليس بيمين
لعدم لزوم الكفارة فيه بل يلزم فيه الجزاء والمقصود شهرتها
اليمين الذي فيه الكفارة المذكورة في كتاب الله وهي لا تنقد
الا بالله نعم او باسم من سمائه او صفة من صفاته اما ما سمي به
غير الله ايضا كالعظيم والرحيم والرفوف فان نوي به الله او اطلق
كان يمينا والافلاوان قال يمينا بالله او قسما بالله او اشهد بالله
او اقسم بالله او بحق الله او بحق الله او لعمر الله او اسم الله او بالقرآن
او بكلام الله او بسورة من القرآن او بالتوراة والانجيل والزبور
تتعقد ما قوله اشهد او اقسم واحلف فان نوى اليمين كان

يميناً وان نوي الاخبار فلا وقوله اعزم او عزمت عليك ليس ليمين
ويحرم الحلف بنيران الله واسمائه وصفاته ولا كفارة فيه ولو قال
بعمدا لله وميثاقه وامانته او ذمته لا تنقذ والحلف بالامانة
ممنوع وكذلك بتحريم الحلال فان فعله فهو لغو وكذلك لو قال
ان فعل كذا فهو يهودي او مجوسي او كافرا او بريء من الله ورسوله
اولا ناله شفاعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم او عليه غضب الله
او سخطه او لعنه واثم قائله فيتوب ويستغفر

فصل شرط لوجوب كفارة كون المحالف مكلفاً مختاراً عايداً
ثانياً اليمين وكونه على امر مستقبل الخنث فلا تنقذ من التائب
والساهي الذاهل والمخطئ والذي سبق على لسانه بل اقصد عادة
كقول الناس لا والله بلى والله في عرض الحديث وهو لغو سواء
كان على ماض او مستقبل او حال والحلف على امر ماض او على
الحال كاذباً عالماً به عموماً هو حرام وكهيرة من الكبائر ولا
كفارة فيها ثم الخنث في المنعقدة يوجبها اذا لم يكن مكرهاً
عليه ولا جاهلاً ولو حلف ان لا يحلف ثم نسي حلف ان لا يكلم
زيداً فكله لا تجب الا كفارة واحدة ولو كرر اليمين على شيء واحد
ونرى بما زاد التاكيد فهو على ما نوى عليه كفارة واحدة وان نوى
الاستيناف فهما يمينان وعليه كفارتان سواء اتحدت المجلس او
تعددت وان كانت على اشياء مختلفة فلكل شيء منها كفارة ولو

قال بجيوتي او بجيوتك او براسي او براسك او لعنني او لعنوا عاداة
في عرض لكلام فهو لغو وكذلك الحلف بالكعبة او النبي صلى الله
عليه وسلم وعن امامنا احمد ان الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم
منعقد وان حلف باللات والعزى وقصد تخييرهم ما كفو وكذلك
لو حلف بمشده او ولي من الاولياء وفي ظنه ان الحنث او الكذب
فيه اشد وزراً او كما ان في الحلف بالله

فصل ان حلف على امر لا يجوز فعله كعدم الكلام مع ابويه او
قتل فلان بغير حق يجب عليه ان يحنث ويكفر وان على مباح فتر
الحنث اولى والحنث مباح وان على امر يجب فعله فالحنث حرام
ويكره ان يجعل الحلف مانعاً للبر والتقوى وتقع اليمين على نية
المستحلف ان كان على الحق فلا تنفع التورية للمحالف ولا تاويله اذا
قصد بطلان حق المستحلف وان كان المستحلف ظالماً تقع على نية
المحالف وتنفع التورية ولا اثم عليه بل تجب التورية لاستخلاص
المظلوم ورفع الفساد وان تعذر المحلوف عليه بعد ما كانه حنث
وان عين وقتا تعين والا لم يحنث حتى يتيأس من فعله تبلف
المحلوف عليه او موت المحالف ونحوهما ومن وصل ان شاء الله
بيمينه قاصداً للاستثناء لم يحنث

فصل كفارة اليمين على التخيير بين ثلاثة اطعام عشرة
ساكنين مسلمين ولو في وقت واحد باحة او تمليكاً مطبوخاً

او غير مطبوخ من جلس احدا واجناس مختلفة بادام او بلا ادم
ولو اطعم واحد عشرة ايام لا يجزى او كسوتهم وهي للرجل ثوب
تجزئه صلوته المكتوبة فيه وللراة درع وخمار فان اطعم بعضا
وكسا بعضا او اطعم بعضا الطعام وكسا بعض الكسوة واعتق نصف
عبده واطعم خمسة او كساهم واطعم وصام وكسا او ادعى القيمة
لم يجزى وتحرير رقبة ولو كانت كافرة او مدبرة ولا يجزى اعتاق الحمل
وام الولد والمكاتب فان عجز عن العتق والاطعام والكسوة صام
ثلاثة ايام متتابعة ويسقط التتابع بالعتد ويجوز ان يكفر قبل
الحنث او بعده

فصل تشترط النية لصحة الكفارة ويكفي العجز وقت الاداء
ولو نسي كيف حلف بالله او بطلاق او بصوم لاشئ عليه الا
ان يتذكر ولو حلف مسلما ثم ارتد ثم اسلم ثم حنث يجب الكفارة
ولو نذر الكافر بها هو قرابة ثم اسلم فعليه الايفاء ولو قال
انت على حرام او حرمتك على نفسي فهو لغو وكذلك لو قال لغو
كلامكم على حرام او كلام الفقراء او اهل بداد او اكل هذا الرغيف على
حرام ولو قال والله لا اكلكم لا يحنث الا ان يكلم كلهم ولو حلف لا اكل
هذا الرغيف لا يحنث الا اذا اكل كله الا اذا لم يمكن اكله في مجلس
واحد ولو قال من هذا الرغيف يحنث باكل بعضه ولو حلف لا يكلم
فلانا وفلانا ونوي احدهما ولا يكلم اخوة فلان وله اخ واحد يحنث

كلامه
او لغو
الحنث

لو كلم واحد منهما في الاول وكلم اخاه في الثاني ولو قال كل حل وحلال
الله او حلال المسلمين على حرام او الحرام يلزمني فهو على الطعام الشراء
ويكون لغوا الا اذا نوي مراته وتقدم الحكم فيه

فصل في النذر وهو مكره لا ياتي بخير ولا يرد قضاء ولا يصح الا
بالقول من مكلف مختارا اذا ابتغى به وجه الله ولا بد ان يكون قرابة
ولا نذر في معصية الله ومنه النذر للقسمة الحج على القبور والبقاء
الغلف والاردية والرياحين عليهما والذبح عندها ولو ذبح تعظيما
لصاحب القبر كفر ومن اوجب على نفسه فعلا لم يشترعه الله كعتد
بجلس لميلاد او زخرفة للمساجد او البناء على القبور ونحوها لم
يجب عليه بل وجب عليه تركه وكذلك ان كان مشروعا ولا يطيق
فيكفر كفارة يمين فيهما كمن نذر نذرا لم يسمه ولو نذر نذرا
مباحا كضرب الدف وجب الرفاء به او كفارة يمين ولا ينقذ الامن
الثلاث فلو حلف بصدقة ماله او كل ماله او قال مالي في سبيل الله
فعليه اخراج ثلث ماله ولو جعل ماله في رتاج الكعبة ان كلمه ذا
قرابة فيكفر كفارة اليمين واذا مات الناذر بقربة ففعلها عنه
ولده اجزاء ذلك وان كانت صلوة او صوما او حجا وكذلك يكفر
عنه وليه اما بالصوم عنه او الاطعام من تركته ومن نذر ذبح
ولده فعليه كفارة يمين وكذا لو نذر ذبح نفسه او عبده ومن
نذر الحج لزمه الايفاء فان لم يطيقه فعليه كفارة يمين ومن نذر

الصلوة في المسجد الحرام تعين نعلها فيه وكذا المسجد النبوي المسجد الأقصى
ولو في غيرها وهو على مسافة القصر فلا يوف به يكفر كفارة يمين إن كان قد نها
فيخير بين الأيفاء والكفارة ولو نذر زيارة قبر من قبور الأنبياء أو
الاولياء وهو يجبد على مسافة القصر فلا يوف به ويكفر كفارة يمين
قبل بالتحير وقيل إن نذر زيارة قبر نبينا صلى الله عليه وسلم يلزمه الأيفاء
وفي غيره يخير وإذا نذر صوم يوم بعينه مما يجوز فيه فافطر بعذر
قضاءه وإذا نذر صوم عشرة أيام جاز متتابعة ومتفرقة ومن نذر
القصد لبیت الله الحرام ولم يكن له نية حج ولا عمره يلزمه القصد
بأحدهما ومن نذر الحج أو العرة ما شيا يجوز له أن يركب ويكفر
كفارة يمين وإن نذر القصد لمسجد المدينة أو الأقصى فيلزمه
ولو علق الجزاء بشرط المعصية كقوله إن زدت أو كذبت فعلم
صوم شهر أو حج بيت الله لزمه الأيفاء وقيل يوفى أو يكفر ولو
قال إن برئت من مرضى هذا ذبحت شاة لزمه الأيفاء ولو نذر
ذبح جزور فيكفيه ذبح سبع شياه بدله ولو نذر لفقرء مكة جاز
الصرف على غيره ولو نذر صوم شهر معين لزمه صومه متتابعاً
فإن افطر بغير عذر لزمه استنثاف الصوم مع كفارة يمين ولو نذر
صوم شهر مطلقاً لزمه التتابع فإن افطر بغير عذر لزمه الاستنثاف
ولا كفارة وإن نذر صياماً بلا عدد صام ثلاثة أيام ولو نذر
صدقة مساكين فاطعام عشرة مساكين ولو نذر خمسين

حجة لزمه بقدر عمره فإن مات قبل أن يكمل خمسين فلا شيء عليه لا يلزمه
الوصية لما بقى

جامع الايمان

الايمان مبناها على العرف عند الاحناف وعند امامنا احمد على النية ان لم
يكن الحالف ظالماً فإن كان ظالماً فعلى نية المظلوم بشرط ان يكون اللفظ
محتماً لها والافلا تكفى النية مثلاً لو قال احدا سقني مويه ونوى به
الطلاق لا يقع فإن كان اللفظ محتماً لها يتعلق بيمينه بما نواه ودون ما
لفظ به كمن دعى الى غداء فحلف لا يتعدى لم يحث اذا تغدي بقضاء
غيره ان قصد الاختصاص بالحلف به ومن حلف على نسيان لا يشرب
ماءه ونسيته او السبب قطع منته حث بكل خبره او استتارة دابته
وكل ما فيه منه لا باقل كقعوده في ظل جداره او ضوع سراجيه او حلف
لا يدخل دار فلان وقال فويت اليوم قبل منه ذلك فلا يحث بالدخول في غيره
ومن حلف على امرأته عن دار وقال لا عدت رانيتك تدخلين دار فلان يتوى
منعها فدخلتها حث ولو لم يرها ومن حلف لا ياكل تمر الحلاوته حث بكل
حلوه بخلاف اعتقته لانه اسود فيحق وحده فإن لم ينبو شيئاً رجع الى
سبب اليمينها هيجهما للدلالة ذلك على نية فمن حلف ليقتضين زيدا
حقه غداً فقضاءه قبله لم يحث لان نية كانت تعجيل القضاء وكذا كل
شيء وبقيه وفعله غداً ولا يبيع كذا الا بمائة فباعه بأكثر لا يحث وان
باقل فيحث ولو قال لا يبيعه بمائة فباعه بها او باقل حث ولو حلف

لا يدخل بلد كذا الظلمة آه فيها قرأ ودخلها أو حلف لا يكلم زيدا لشربه
الخمر ثم كلمه بعد أن تركه لم يحث فان عدم النية والسبب جع إلى التبين
وهو الإشارة فمن حلف لا يدخل دار فلان هذه قد دخلها وقد باعها أو
دخلها وهي فضاء أو مسجداً وحاماً أو حلف لا لبس هذا القميص قلبه
وهو رداء أو عمامة أو سراويل أو حلف لا يكلم هذا لصبي نكلمه بعدما
صار شيخاً أو أكلت امرأة فلان هذه أو عبده هذا أو صديقه هذا
فقال ذلك ثم كلمه أو حلف لا أكلت هذا الرطب فصارت تمر أو صار ديسا
أو خلا أو هذا اللبن فصارت ثمة أكله أو لا لبست هذا الغزل فصارت ثوباً
ولانية له ولا سبب حث في الجميع فان عدم النية والسبب التبيين
يرجع إلى ما تناوله الاسم وهو ثلاثة شرعي فعرفي فلعنوي فاليمين المطلق
على الفعل والترك تنصرف إلى الموضوع له الشرعي الصحيح إلا أن يقتصر
بكلمة مريد على الموضوع له اللعنوي فمن حلف لا ينكح أو لا يبيع أو لا يشترى
فنعقد عقداً فاسداً لم يحث بخلاف ما لو حلف لا يبيع فنجح فاسداً أو
لو باع أو اشترى بشرط الخيار حث ومن حلف لا يبيع الخمر أو لا يبيع
الخمر ثم باعه حث لتعذر حمله على الصحيح فان عدم الشرعي فيؤخذ العرفي
فمن حلف لا يطأ امرأته أو أمته حث بجماعها وكذا إذا حلف على ترك
وطي زوجته صار مولى أو حلف لا يطأ داراً أو لا يضع قدمه في دار
فلان حث بدخولها ركباً أو ماشياً حافياً ومتنعلاً ولو قال لا يدخل
داراً فدخل مقبرة لا يحث ولو حلف لا يدخل بيتاً حث بدخول مسجد

والجمار وبيت الشعر والأدم والخيمة ولا يدخل بدخول صفتها أو دهنها
ومن حلف لا يضرب فلانة فخنقها أو تنف شعرها أو عضها لم يحث ولو
عضها للتدذذ لا ولو حلف ليضربها ففعل ذلك برؤسها بعد
الموت لم يبر ومن حلف لا يشم الریحان فشم ورداً أو بنفسجاً أو ياسميناً
أو زنبقاً أو نسريناً أو نرجساً أو لا يشم ورداً أو بنفسجاً فشم دهنها أو ماء
الورد أو لا يشم طيباً فشم نبات طيباً لم يحث كالحزامي حث فان عدم العرف
يرجع إلى اللغة كمن حلف لا يأكل لحم الحما حث بكل لحم حتى السمك ولحم
الميتة والخنزير لا يأكل ما لا يسمى لحم كالثوم والخمخ والكبد الكلية
والكرش والطحال الكوارع ولحم رأس لسان ومن حلف لا يأكل لبناً فاكل
لبن آدمية أو صيداً ورأباً أو نجداً أو حليبا حث لأن أكل زبداً أو
سمناً أو كشكاً أو مصلاً ولو حلف لا يأكل داساً ولا بيضاً حث بكل رأس
وكل بيض حتى رأس الجراد وبيضه لا يأكل فأكهة حث بأكل كل فاكهة
حتى البطيخ وكل ثمرة شجر غير برى كبلح وعنب رمان وسفرجل وقناج
وكمثرى وخوخ ومشمش زعرور وبيض أترج وتوت وتين وموز وأ
ولويابا كصنوبر وعناب وجوز ولوز وبندق وفستق وتمر وزبيب
لأكل التفاح والخيار والجزر والفجل الزيتون والزعرور الأحمر والأس
وسائر ثمار الأشجار البرية التي لا تستطاب لا يتعدى فأكل بعد
الزوال ولا يتعدى فأكل بعد نصف الليل ولا يتسحر فأكل قبله لم يحث
لأكل من هذه الفجرة حث بأكل ثمرتها لا بأكل ورقها لا بأكل

من هذه البقرة حنت باكل شيء منها لا يشرب لبنها او اكل لدنها لا يشرب
من هذا النمل وهذا البير فاغترف بالاناء حنت لا يشرب من هذا الاناء
فاغترف منه شرب لا يحنت لا يلبس الثياب ولا يركب الدواب حنت بركوب
دابة ولبس ثوب كذا الوقال لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابه ولو ذكر
العدد فلا لا يدخل دار فلان او لا يركب دابته او لا يلبس ثوبه حنت
بما جعله فلان لعبده او بها آجره او استاجر له لهما استعاره لا يدخل
مسكن زيد حنت بمسكنه او معار ومغصوب يسكنه لا يملكه الذي
لا يسكنه لا يدخل ملك زيد فدخل في مسكنه لا يحنت لا يملكه انسانا
حنت بكلام كل انسان حتى بقوله تنح او اسكت لا يسلم من صلوة
او خطاب هيت او صلا قبر لا حنت فلا نا حنت لو كاتبه او راسله ان
لم يرد مشافهته لان فتح عليه في الصلوة لا بدأت فلا نا بكلام فتكلم
معالم يحنت لاسلك له يحنت بدين له لا مال له او لا يملك ما لا حنت
به وبمال غير زكوى بضائع لم يئس من عودها وبمغصوب لا يضر
فلا نا بمائة فجمعها وضربه بها ضربة واحدة بر لان حلف ليخبرني
مائة لا يسكن هذه الدار او يخرج من هذه الدار او ليرحلن منها
لرضه الخروج بنفسه واهله ومتاعه فان اقام فوق زمن يمكن الخروج
فيه عادة حنت فان لم يجد مسكنا انتقل اليه او لم يجد من يحمل
متاعه او ابت زوجته الخروج معه ولا يمكنه اجبارها فخرج وحده
لم يحنت وكذا حكم البلد لان الخروج فيه يتناول خروجه بنفسه

ثم اذا خرج فلا يحنث بعوده الى ذلك الدار والبلد ما لم يكن له نية او يكن
هناك سبب يقتضي هجران ما حلف على الرحيل منه فيحنث بعوده ليسافر
لا يحنث بما يقال له في العرف السفر ولو قصيرا لا يسافر يحنث بالسفر لقصير
لينامن ولا ينام مثله لا يستخدم فلانا فخدمه فلان وهو كاستحنت
لا يبيت ببلد كذا او لا ياكل فيه نبات او اكل خارج عمران البلد
لا يحنث وفعل لو كمل كما لو كل من حلف لا يفعل كذا فوكل فيه من
يفعله حنث لا يضرب عبده فضرب بامر يحنث لا يبيع زيدا فباع
من يملأه يشتره له حنث

كتاب الحدود

الحمد عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله في معصيته وهي مطهرة من
الذنوب اقيمت على المذنب اقامتها فريضته الامام او نائبه فلا يجوز
لغيره اقامتها على المذنبين الا السيد فانه يجوز له جلاعه وامتته في الزنا
فصل الزنا وطى خال عن ملك ونسبته وثبت بشهادة اربعة بالزنا
لا بالوطى الجماع فبإسالة الامام عن ماهيته وكينيته ومكانه وزمانه
والمزنية فان بذوه وقالوا رايناه وطئها كالميل في المحلة وعدلوا سرا
وجهر احكم به وباقراره مرة واحدة ويستحب التربعع للاستثنات وقول
الامام له كل مرة لملك لمست او قبلت فاذا اصرح كل مرة بانه زني اى
اولج ذكره في فرج المرأة حدة فان رجح عن اقراره قبل الحد او في وسطه
خلى سبيله فان كان محصناً جلد مائة ثم رجه ولو غير محصن جلد

مائة بسوط ونصفه للعبد ثم يغيره عاما ولا رجوع على العبد والامة بل يحدها
سيدهما والامام بالجلد وتسقط الحد بالشبهات المحتملة ويكون المرأة عدله
او زنتا ويكون الرجل مجبوا او عتيا او تحرر الشفاعة في الحدود بعد المرافعة
الى الامام والحاكم ويحفر للرجوم الى الصدول ولا ترجع الجبلى حتى تضع ترضع
ولدها ان لم يوجد من يرضعه فيؤخر رجها الى الفطام ومن لا يطبذكر
قتل لو كان بكرا وكذلك المفعول به ان كان مختارا ويجحد الزنا من نكح
بمحرمه كامر زوجته ووطئ مع العلم بالتحرير او يقتل تعزيرا ويعز من نكح
بهيمة او طائفا ويجوز للامام ان يقتله ان راي في قتله مصلحة ولا تقا
الحد ودفن المساجد ولا تسقط بالتفادم لو كان الزاني مريضا او ضعيفا
يخاف عليه الهلاك بالجلد يكفي ضربه بعكال فيه مائة شمر اخ
غربية واحدة او باطراف الثياب قيل تقام عليه متفرقة بسوط يوم من
معه تلف النفس ان لم يستطع ان يحتمله ايضا ترك حتى يصير اهلا
للتحمل ويموت وكذلك الزانية ولو كانت احدهما محصنا والاخر غير محصن
المحسن يجلد غيره وقيل لا يرجم احد منهما واذا مكنت المرأة العاتلة
من نفسها مجنونا او صبيا فوطئها او بالعكس فيجب الحد على العاقل
والبالغ منهما ولو نادى لاعنى وجته فاجابته اجنبية فوطئها ظانا
انها امراته ثم بان اجنبية فلا حد عليهما وقيل تحدا لاجنبية وان
شهد ثلاثة بالزنا يحدون كلهم حدا القذف وكذلك ان شهد اربع
بالوطئ والجماع فقط او قال في لهما را لا يلا ج بل رايتهما في داء واحد

ويشترط جمع الاربعة الشهود في مجلس واحد فان شهدوا متفرقين فسد قضيته
وعليهم الحد ولو شهدا ثلثان منهم على انه زني بها وهي مطاوعة واخران
انه زني بها وهي مكرهة فلا حد على واحد منهما ومن اكره المرأة وزني بها
فلا حد المرأة ويجحد الرجل ولو شهدا ثلثان انه زني بها في هذه الزاوية من
البيت وثلثان انه زني بها في زاوية اخرى من ذلك تقبل الشهادة ويجب
الحد وقيل لا تقبل كما في اختلافهم في بلد الزنا او بديته ولو اقربا بالزنا يحد
حد وان شهدوا بذلك فلا ولو حكم الحاكم بشهادة ثلثان ان الشهود
فسقة او عبيد او كفار او الواحد منهم كذلك حدوا وارش ضربه هذا
فان رجم فديته في بيت المال ولورجع احدا لاربعة بعد الرجم حد وغرم
ربع الدية وقبيله حدوا ولا رجوع احدا الخمسة فلا شيء عليه فان
رجع آخر حدوا وغرم اربع الدية ولا يضمن المزكى ان ظهر واعبدا وخمسة
اذا لم يتبعوا الكذب لو قال شهود الزنا تعمدنا النظر قبلت شهادتهم لو
انكروا الا حصان فشهد عليه رجلان رجم لا لو شهد رجل وامرأتان والمرأة الحرة
اذا ظهر لها حبل لا زواج لها وكذا الامة وقالت اكرهت او وطئت بشبهة
فلا حد عليهما وان اعترفت بالزنا فحد

باب حد الشرب

المخمر كل شراب خامر العقل قليله وكثيره حرام وليس بنجس فمن شرب صبغرا
مكلفا مختارا قليله او كثيره جلد على ما يراه الامام ما ربعين او اقل
او اكثر الى ثمانين ولو بالنعال الا يدعى اطراف الثياب يكفي اقراره مرة

أو شهادة عدلين ولو على التقي وقتله في الرابعة منسوخ ومن استحل الخمر
فهو كافر والنبيذ حلال وكذا العصير إذا لم يشتر ولم يسكر وحد السكر
أن يخط في كلامه خلاف عادته وأن اقرب شربه ولم يوجد منه ريح يجد
فإن وجد منه الريح فقط ولم يقر لا يجد ومن غص بلفظة ولم يجد غير خمر
له أن يسيغها به ويجوز شربه إذا اضطرب اليه ولا يجوز للتداوي ما روي
الخمر الكحل فلا شك في حرمة لأنه المسكر حقيقة لكنه ليس بنجس
فأنواع الطب بالأدوية التي يختلط بها لا بأس باستعمالها وشربها
لأنها لا تسمى خمر ولا هي مسكرة وكذلك الخبز إذا خلط بحبيته بالخمر لأنه
يحترق ويقضي بالطبخ وكره أكل النبيذ والحشيش والافيون ولو سكر
بها لا يجد ولا بأس بكل قليلها للتداوي والضرورة وكذلك لتتقوا التبت

باب حد القذف

من رمى غيره بالزنا بجلد ثمانين جلدة حر كان أو عبداً وقيل بجلد ثلثين
أربعين ويشترط كون القاذف عاقلاً بالغاً مختاراً ليس بوالد ولا سيد
للمقدوف وكون المقدوف حراً مسلماً عاقلاً بالغاً عفيفاً فإن كان غير
محض عنز القاذف على أي الإمام وإن كان صغيراً لا يطأ ولا يطأ مثله فلا يجد
قاذفه حتى يبلغ ويطلب بالحد ولورثة الميت مطالبته فإن عفا
البعض سقط الحد ويعزرو ويثبت بالإقرار أو بشهادة عدلين وإذا
لم يثبت فلا يقبل شهادة قاه أبدأ في أمر من الأمور وإن جاء بعد القذف
بأربعة شهور أو أقر المقدوف بالزنا سقط عنه الحد وإذا قذف جماعة

يحد حداً واحداً وقيل لكل واحد حداً وقيل أن بكلمة فواحد وإن بكلمات
فلكل واحد والتعريض الظاهر ما لحق بالصرح لا المحتمل فالصرح كقوله
يا زاني يا عاهر قد زנית أو لست بولد فلان أو لست لأبيك والتعريض
يا حلال بن حلال أو ما أنا بزان ونحوه

فصل في التعزير وهو في المعاصي الجرائم التي لا توجب حداً بنجس
أو ضرب أو مال ونحوها وترك كلاماً وشتماً بالافتش فيه أو زجراً وفرك
أو نظراً أو عبوسة وجهه ولا يجاوز في الضرب عشرة أسواط ويجوز
الحبس في التهمة وكذلك حبس من يفتش معترته على المسلمين أو ضربه
بهم لو ترك مطلقاً ولا يعز رصبي لا يفهم ما يقول ويعز إذا عقل على
رأي الإمام وهو من حقوق الله لا يحتاج إلى المطالبة ويعز المسلم
لو قذف كافراً عفيفاً ولا يعز الوالد بحق والد ولا يعز الولد بحق
والد وإذا قذف أمه أو أخته أو بنته أو أخته أو بنته أو أخته أو بنته
في رمضان بغير عذر أو ترك الصلوة متعمداً وقيل يقتل ولا بأس بتسويد
الوجه والطواف به والناداة عليه بدنه وشاهد الزور يضرب ظهره
ويحلق رأسه ويستحم وجهه ويطاف به في الجامع والأسواق والجوامع
ويطال حبسه ويحرق حلقه بحبته وقطع عضوه وبجرحه وضرب اللقطة
الموجبة للتعزير بقوله لغيره يا كافراً يسقى يا فاجر يا خبيث البطن يا خبيث
الفرج يا شقي يا كلب يا حمار يا خنزير يا فاضل يا عدو الله يا ظالم يا كذاب
يا خائن يا شارب الخمر يا مخنث يا قرنان يا قواد يا ديوث ونحوها ومن قال

لزمي يا حاج اولعنه بغير موجب ولعن مسلما عنز وكذا لك كل
متكبر منكرا وموذي للعامة بغير حق بقول وفعل والتقدير في التغيرات
مفوض الى رأي الامام ولكل دولة من الدول قانون تعزيري يمكن
العمل عليها والقضاء به الا فيما يخالف الشرع فلا يجوز العمل ولا القضاء
به والى الله المشتكى من الدول الاسلامية التي ذهبت اكثرها وبقيت
اقلها فانها اسلامية للاسم فقط حيث تركت الحدود الشرعية وهجرت
كتاب الله وسنة رسوله فجانزها الله بخلية اعدائها عليها وذلهما و
خذلها ففقرها ومسكنتها وان لم تستيقظ من رقدة الغفلة ولم
تتب الى الله تفنى وتلاشي عن قريب ولا تبقى للمسلمين امرة حرة مستقلة
في سائر اقطار الارض ولا لوم على من انتقل من المنفية الى الشافعية او
من الشافعية الى المالكية والحنبلية وبالعكس لا على من اخذ برخص
المذاهب ولفق نعم يعز من سب الائمة المجتهدين والسلف الصالحين
والعلماء الراشدين كالامام البخاري ابن تيمية والمافظ ابن حجر وابن
القيم والشيخ ولي الله الدهلوي والشوكافي وسماعيل الشهيد والسيد
محمد بن اسماعيل الامير والسيد الصديق وغيرهم وكذلك من كفر
اهل الاسلام بلا وجه واضح متفق عليه او غلا في المسائل الاختلافية
وشدد التكبير على المخالفين وفسقتهم وفجرهم واهان اولياء الله المتفق
عليه ولايتهم وجلالة قدرهم كشيخنا عبد القادر الجيلاني وخواجه معين
الدين چشتي وخواجه بهاء الدين نقشبند والشيخ شهاب الدين

السهروردي والشيخ احمد المجدد دلالة الثاني السيد احمد البريلوي
او منع عن العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او سخطها او كرها
كالصلوة في الثقلين ورفع اليدين والجمهر بآمين او منع المسلمين على
اختلاف مذاهبهم من دخول المسجد الصلوة فيه او خض المسجد لفرقة منهم
فصل اذا وجب الحد على المريض فان كان رجلا لم يؤخر الا الحاصل
حتى تضع ويستغنى فلا دها عنها وان كان جلد اخر حتى يبدأ ويضرب
فاما وقيل قاعدا ولا يجرد عن الثياب الا عن ثوب يمنع الم الضرب و
يضرب جميع البدن الا الوجه والفرج والراس وقيل الظهر وما قارب
فقط والضرب في كل حد وتعزير على السواء ولو عزرا الاما مر جلات
فلا ضمان عليه وكذلك على الاب المعامل اذا ضرب الصغير للتاديب فمات
وقيل يجب لضمان عليهما والحق التقصيل -

باب حد السرقة

من سرق مكلفا فختارا من حر ربع دينار او ثلثة دراهم فصاعدا روا
يلغ ثمنه الى هذا القدر قطعت كفه اليمنى ويكفى الا قرار مرة ويندب
تلقين المسقط ويمسح موضع القطع وتعلق اليد المقطوعة في عنق السارق
ويسقط بعفو المسروق منه قبل البلوغ الى الاما م لا بعد ولا قطع ولا
تعزير في ثمر ولا فاكهة ما لم يورده الجرب اذا اكل ولم يتخذ خبنة ولا
عليه ثمن ما حملة مرتين وضرب بكال ولا قطع على الخائن والمنتهك والمختلس
ويقطع جاحدا لعارية وسارق الخطب الخشب الفحم ان بلغت قيمتها نصابا

وانما اشتركت جماعة في السرقة وحصل لكل واحد قدر انصاب قطع والا
فلا وقيل اذا بلغ المجموع نصابا قطعوا ولو دخل احد هما في النقب اخرجه
فمحمي الاول للمناع الى الثاني وناولوه فالقطع على الاول ويعزر الثاني ولو
دخلوا فيه واخرج بعضهم متاعا ولم يخرج بعضهم شيئا والاعا ونوافي
الاخراج فلا يقطع الا من اخرج وقيل يقطع كلهم ولو نقب رجلان حرزا
دخل احدهما وقربا للمناع الى النقب وتركه فادخل الخارج يده واخرجه
فعليهما القطع ولو سرق مصحفا لا يقطع ويقطع النباشان ببلغ ثمن الكفن
ربع دينار ولا يقطع على احد الزوجين بسرقة مال الآخر ولو كان محررا
كذلك على الاباء ان سرقوا مال الاولاد وفي العكس خلاف ويقطع الابواب
بسرقة بعضهم اموال بعض من كسر صناما من ذهب فلا ضمان عليه فان سرقة
فقيل يقطع وقيل لا وان سرق من الحمام ثيابا وعليها حافظ قطع وكذلك
لو من مستجدا ومدرسة او بيت موقوف وعليها حافظ او كان في حرز
ان سرق عينا مسروقة فلا وقيل يقطع كل منهما ولو ادعى السارق ملكه
بعد ما اقيمت البينة انه سرق نصابا من حرز لا يقطع وقيل يقطع ولا يبيع
دعواه ولا يتوقف القطع على مطالبة المشرق منه لو قتل رجلا دخل في داره
وقال دخل للسرقة ولم يزد نفع الابا القتل فلا قود عليه اذا كان الداخل
معترا فبالفساد والاعتليه القود الا ان ياتي ببينة ولو اخرج امتاع بمجر
قتله مادام في يده فان من محبته فلا ولو سرق من المغنم فان كان من
اهله فلا يقطع والا يقطع والصياد للملوك اذا اخذ من حرز فغيرها القطع

ولو سرق شيئا ثم ملكه بشراء وهبة او ارثا ونحوه قبل الترافع سقط القطع
والا فلا ولو سرق مسلم مالا محرمين متاعا من نصابا من حرز قطع وكذلك
يقطعان لو سرقا ومن سرق قطعتا ولا كفنه اليمين فان عاد قطعت رجله
اليسرى بالاتفاق فان عاد فكفه اليسرى فان عاد فرجله اليمين قتل لا
يقطع اكثر من يد ورجل ثم يعده يجلس كما لو سرق خامس مرة يجلس
بالاتفاق وان لم يكن له طرف مستحق قطع ما بعده وان كان اشل قطع
الاشل لو غلط القاطع فقطع اليسرى بدل اليمين مجزئ وقيل عليه اللدية
ولا يجوز ضرب السارق حتى يعترف ومن فعل ذلك من الضبطية عزر
ولو سرق آلات اللهو والشطرنج والنرد لا يقطع

فصل قطاع الطريق ولو في المصر يقتلون او يصلبون او قطع ايديهم
وارجلهم من خلافا ويجلسون او يعذبون فيفعل الامام من ذلك ما راي
فيه مصلحة فان تابوا قبل القدرة عليهم سقط الحد الا لو قتلوا احدا
فالولية الحيا ويقتل ويغفو ويجوز للرجل ان يقاتل دون ماله وان لم
يبلغ نصابا ويقتل من يقاثل عليه ولو اشتركت امرأة مع قطاع الطريق
وقتل واخذت المال قتل حد ولو شرب رجل الخمر وزنى وسرق و
قطع الطريق يقتل ولا يقطع ولا يجلد ولو قذف وقطع يداه وقتل جلد و
قطع وقتل ومن تاب منهم لا تقبل شهادته حتى يظهر صلاحه وان
قتل من لا يكافيه كالكاافر والعبد وعبد نفسه لا يقبل وقيل لا يقتل
فصل مجوز قتل المرتد والمرندة والساحر والساب دله ولرسلكه وانبياء
اولاد اسلامه اول الكتاب السنة والطاعن في الدين والزندق والمجد

بهما استتابهما لم يتوبوا والزاني المحصن اللوطي مطلقا وطاع الطريق الزنديق
من يظهر الاسلام ويبطن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع والمحمد من يظهر الاثم
والكفر واختلغوا في قبول توبتهما والحق القبول ان خرج قوم من طاعة الامام
الشرعي وتجهتوا جماعة المسلمين ككفرهم وقتلوه فصر البغاة بحمل قتلهم ولو
صلوا وصاموا وغير انه لا يقتل سيرهم لا يتبع مدبرهم ولا يجازي جريحهم لا تغنم
اموالهم

كتاب الجهاد

هو ركمن اركان الاسلام وفرض كفاية ابتداء فان قام به قوم سقط عن الكل
والاثموا بتركه غير ان له شرائط كون الامام قرشيا منتخبا باتفاق وشورى
اهل الحد العقدا ونص الاسلام المتقدم وعدم كون المسلمين تحت امان
الخالقين وكون المقصود منه اعلان كلمة الله واسماة التوحيد لا تحصيل المال
والملك والحكومة والافليس يجهاد بل فتنة قد نهى الله عنها كما قال لا تقفد
في الارض جهادا صلاحها والفتنة اشد من القتل لا يجب على صبي امرأة وعبد عبي
ومتعد معذرة وفرض عين ان هجر العدو فخرج المرأة والمبد بلا اذن زوجها
وسيده ونهجه الدعوة الى الاسلام قبل الشروع في القتال فان اسلموا فيها والا
الى الجزية فان قبلوا فلهما مالنا وعليهم ما علينا ولا نقاتل من لم تبلغه
الدعوة وندهوندها من بلغته والصحيح في هذا الزمان عدم الوجوب
لان دين الاسلام قد فشا وكتاب الله شاع يعرفه كل طائفة من الكفار
والانستعين بالله ونحاربهم بالسيوف والجنابيد بالخناجر والسهام
والرماح والبناديق والاثواب والمدافع والهبوب وغيرها من الآلات
الجديدة التي انشأت للحرب وحرقت مواضعهم وغرق دوارعهم

وكسر مرابهم قطع اشجارهم وافساد زروعهم ورميهم وان تترسوا
ببعضنا ونقصدهم ونهيننا عن اخراج مصحف وامرأة في سرية صغيرة
يخاف عليها وغدر وغلول ومثلة وقتل امرأة غير مقاتلة وغير
مكلف وشيخ فان لا يعطى لهم الراي في الحرب اعنى مقعد نصالحهم
ان كان الصالح خيرا لنا ولم يدخلوا بلادنا والا فلا حتى يخرجوا منها او
ونخذ لو خير او قاتل بلا نبذ لو خان ملكهم ولا تقتل من آمن مسلم
او مسلمة ولا نفر من الزحف الا اذا كانوا اكثر من الضعف ولا يرجع الا
التلف ويشرع للامام اذا اراد الخزان يورى بغير ما يريد ويذكر العيون
والجواسيس يستطلع الاخبار ويرتب الجيوش ويعاينهم آداب الحرب البري
والبحري قواعد وطرقه ويتخذ الرايات والالوية ويهيأ أدوات الحرب
والطيارات والدواب والسفن احسن مما هيأه العدو ويجب على الجيش
اطاعة اميرهم الا في معصية الله وعليه مشاورة رفقهم الرفق بهم التصحح لهم

باب الغنائم وقسمتها

ما غنمه الجيش كان لهم اربعة اخماس الخمس يصرفه الامام الى الله
والرسول وذوي القربى واليتامى المساكين وابن السبيل واعدا والآت
الجهاد والحرب وتربية الخيول وسد الثغور وبناء الحصون ونحوها ويطي
للفارس ثلثة اسهم وللراجل سهم ويستوى القوي والضعيف ومن قاتل
ومن لم يقاتل ويجوز تنفيل بعض الجيش وللأما الصفي اي شيء يختاره
قبل التخصيص من اموال الغنيمة كبدا وفرس وائمة او سلاح وسهمه

كاحد الجيش ويرضع منها المن حضر مع القتالين من النساء والعبيد ولا
يسهم لهم ويوثر المولفين ان راي في ذلك صلاحا واذ ارجع ما اخذه
الكفار كان لملكه ولصاحبه اخذه قبل القسمة ويدها مجانا ويحرم
الانتفاع بشئ منها قبل القسمة الا بالطعام والفواكه التي يخشى فسادها
والعلف والخبث ونحوه وكذلك يجوز لكل الابل والبقر الغنم والغلات و
الحبوب والثمار اذا احتاجوا اليه واكلوا منها بالمعروف ويجوز للغلول حتى لا يصل
على الغال ومن جملة الغنمة الاسارى الامام بالخيار يقتلهم فيسترقهم
او يمن عليهم او ياخذ منهم الفداء وعن الحسن وعطاء لا يقتل الاسارى
وهذا كله بعد ان يتشغن في الارض ويكسر شوكة الكفار وقوتهم واما
قبله فلا يجوز الا القتل ويجوز استرقاق العرب قتل الجاسوس واذ اسلم
الحربي قبل القدرة عليه احرز امواله واذ اسلم عبد الكافر صرحا اما الارض
المفتوحة فاصرها الى الاسلام ان يقسم بين الفاتحين او بين جميع المسلمين
او يقسم بعضهم ويترك بعضها للنواب واعلاد اروات الحرب وظائق العلماء
والقضاة والوعاظ او يقرها لهم عليها ووضع عليهم الجزية والخراج لا يقتل
الرسول ولا يجبس البرد ويجوز مهادة الكفار اذا راي الامام فيه مصلحة
ولو بشرط الاجل اكثره عشر سنين ويجوز للابد باخذ الجزية منهم ولا
جزية على النساء والصبيان واما قدرها فمفوض الى راي الامام واقله
دينار في كل سنة على كل حال وقيل على الموسر اربعة دنانير وعلى المتوسط
ديناران وعلى الفقير دينار وياخذ من اموالهم التجارة ما صولوا عليه وقت

عقد الذمة فياخذ العشر وما دونه او ما فوقه اما من تجار اهل الحرب
المستأمنين فياخذ منهم ما شاء او ياخذ مثل ما اخذ ومن تجارنا
في بلادهم وينع المشركون واهل الذمة من اليهود والنصارى عن
السكينة في جزيرة العرب وقيل في الحجاز خاصة وقيل يجوز دخولهم
فيه للتجارة وكذلك في الحرم واذ اجاز رسولهم والامام في الحرم فلا يرد
لدخوله بل يخرج اليه او يبعث من يسمع رسالته وكذلك لا يدخل
الكفار مسجدا من مساجد المسلمين الا باذنه.

فصل لا يجوز الخروج على الامام ما اقام الصلوة ولم يظهر كفره
بولحا ولم يخل بمصالح المسلمين ولم ينفق اموال بيت المال في اللهو واللعب
فاذا فعل شيئا من ذلك يجوز الخروج عليه وكذلك اذا استبد براه
وترك مشاورة اهل الراي من المسلمين فالامام كانه رئيس للجمهورية
ولا جمهورية في الدنيا احسن من جمهورية الاسلام ولا يجوز احداث
بيعة ولا كنيسة للكفار في دار الاسلام ويجوز لهم اصلاحها ان تمت
او ضعفت ويستحب ان لا يقتل في الحرب اصله ويترك قتله لغيره ان
امكن والا يقتله واذ اسب الذم على النجى لم يلل الله عليه وسلم والقرآن
او دين الاسلام انتقض همه وحل قتله ويجوز تعذيبه وتكره مصافحته
ولا يبدل بسلام ومن اهان نبيا من الانبياء قتلان لم يمت.

فصل لا يفتي بتكفير مسلم ما امكن حمل كلامه على محمل حسن
او كان في كفره خلاف ولو برواية ضعيفة فينبغي الاحتراز عن تكفير

اهل القبلة مهما امكن.

كتاب اللقيط

هو طفل طرح في شارع او مسجد او سكة لا يعرف نسبه ولا رقة التقاطه
والا اتفاق عليه فرض كفاية وهو حر مسلم الا ان يوجد في دار الحرب
ولا مسلم فيه وينفق عليه مما معه ان كان والا فمن بيت المال فان
تغذر فينفق عليه من النقطة وهو احق بمحضاته وارثه وديته في
بيت المال ان لم يكن له وارث وان كانت له زوجة فلها الربع والباقي
لبيت المال وان كانت له بنت كان المال كله لها وكذلك الذي رحمه
وبغير الامام في عهد بين اخذ الدية والقصاص وان قطع طرفه عمدا
انتظر بلوغه وشده وان ادعى احدا انه مولده ويمكن كونه منه الحق به
وان ادعاه اثنان فاكثر معا قدم من له بديته والا يرجع الى القائف فان
الحق بالجميع الحق بهم وللملئقة قبض هبته وتسليمه في حرقة لا
انكاحه والتصرف في حاله ولا اجارته وقيل يصح اجارته

كتاب اللقطة

من وجد لقطة فليعرف عفاصها وكاءها وعددها فان جاء صاحبها
دفعها اليه والاعترف حولها ثم يجوز له صرفها على نفسه وبضمن في اجا
صاحبها ولقطة مكة اشد تعريفا ولا باس بالانتفاع من الحقير كالصا
والسوط والحبل والد رهم ونحوها بعد ان يعرف ثلثة ايام وان كان
ما كولا كتمره وثمره ورغيف وقطعة خلوا يجوز اكله حاله لا تعريف

ويجوز التقاط الدواب كالبقر والغنم الا الابل فيتركها حتى ياخذها
ربها والنعاء المنفصل بعد حول التعريف يكون ملكا لواحد ها وان
تلفت او نقصت في حول التعريف لم يضمن وبعد ضمن وما انفق عليه
له الرجوع به على مالكة وقيل هو مستبرع فيه وباذن القاضي يكون
دينا ومن وجد في حيوان نقلا او درة يلزمه تعريفه ومن استيقظ من
نوم او اغماء فوجد في ثوبه او كيسه ما لا فهو له وان وجد الحطب في الماء
ان له قيمة فلقطة والا فله ولو مر ثبما راسا فلقطة تحت اشجار فله كلها
ولا يحمل.

كتاب الابق

هو اثر بالاتفاق ولا تقبل صلوته الى ان يرجع الى مولاه واخذناه واجب
ان خاف ضياعه فان ادعاه احد دفعه اليه ان يرهن واستوثق منه
بكفيل ان شاء ويخلفه بالله ما اخرجته عن ملكه بوجه وان لم يرهن
واقرا العبد انه عبد او ذكر المديعي علامته وحليته دفع اليه بكفيل
وله الجعالة دينار واثناعشر درهما قربت المسافة او بعدت وقيل من
رده مدة سفر فله اربعون درهما ومن رده لا قلي منه فبحسابه وان
مات السيد قبل وصول المديبر وامر الولد عتقا ولا شئ للراد فان انكر
المولى باقه مخافة الجعالة حلف الا ان يبرهن الراد على اباقه او على
اقرار المولى به فان طالت المدعى باعه القاضي حفظ ثمنه لصاحبه
وامسك منه ما انفق عليه فان جاء بدين وبرهن او علمه دفع باقي الثمن

اليه ولا يملك المولى نقض بيعه ولو زعمت بغيره او كتابته او استيلا
اما لو اثبت الاستيلاء ينقض البيع ولا ينقض في المدبر والمكاتب
الثاني يبقى مكاتبه عند المشتري بما بقى عليه والمدبر يصير عبدا واختلاف
في الضال قيل اخذه افضل قيل تركه ولو عرف بيته فايساله اليه اولى

كتاب المفقود

من فقد ولم يعلم خبره انه حي او ميت فتترصد زوجته اربع سنين من
انقطاع الخبر ثم ان تضررت وطلبت من القاضى وعالم من علماء الدين .
فسخ النكاح فيفسخ وتعد عدة الوفاة ثم لها ان تتزوج باخر ولو قد
الاول بعد الزواج ولم يدخل بها الثاني فهي للاول وان دخل بها
فهي للثاني ووجب عليهما دفع انصداق الاول ويقسم ماله بعد اربع
سنين فان تدمر بعد القسمة اخذ ما وجد بعينه ورجع الباقي على من
اخذه فان مات مورثه في زمن الانتظار اخذ كل وارث اليقين اى الا
يمكن ان ينقص منه مع حياة المفقود ووقف له الباقي حتى يتبين امره
او تنقضى مدة الانتظار وليس للقاضى تزويج امة غائب ومجنون
وعبد هما وله ان يكاتبهما ويبيعهما او يوجزهما

كتاب الشركة والمضاربة

الناس شركاء في الماء والكلأ والنار وقيل في المالح ايضا فلا يجوز لاحد منع
الاخر عنها واذا تشاجر المستحقون للماء فالأعلى يمسكه الى الكميين
تحرير سلبه الى من تحتة ولا يجوز منع فضل الماء ليمنع به الكلأ ولا يجوز

منع الماء الفاضل عن حاجته لمن اراد الشرب وسقى الدواب وله المنع
عن سقى الزروع والاشجار وللا مامان يحصى موضعا الرعى الدواب عند
الحاجة ولا يجوز لغيره والشركة جائزة ولا مانع للرجلين ان يخالط
ماليهما ويتجرا واشترطا استواء المالكين وكونهما فقدا وغير ذلك من الشروط
من مخترعات الفقهاء بل مجرد التراضى بجمع المالكين والاشجار بهما
كاف وكذا لا مانع من ان يشترك اثنان في شراء شئ ويكون
لكل واحد منهما نصيبه من الثمن وهذه الشركة ثابتة في ايام النبوة .
ودخل فيها جماعة من الصحابة غير ان الفقهاء قسموها على انواع
شركة العنان وهي ان يشترك اثنان فكثر في مال يتجران فيه والربح
بينهما على ما اتفقا عليه وشرطها كون راس المال من احد النقيدين ^{المضرب}
ولو لم يتعد الجعش والفلوس النافقة وكونه معلوما فان اشتركا في
مال مشاع صححت ان علم قدرهما لكل منهما وحضور المالكين واشترطا
جزء مشاع معلوم من الربح ولو متفاضلا فاذا فقدت واحدة منها .
تصير فاسدة واذا فسدت فالربح بينهما على قدر المالكين ويرجع
لكل واحد منهما على صاحبه باجرة نصف عمله ولا يجوز تعيين الربح كولد
على مائة فان عين فسدت وشركة المضاربة وتسمى تراضا ايضا
وهي ان يدفع مال الى آخر ليتجرفه ويكون الربح بينهما على ما اتفقا عليه
وشرطها كون راس المال من احد النقيدين المضروبين او من الفلوس .
النافقة وكونه معلوما وكون ربح العامل جزءا مشاعا معلوما

كنصفه او ثلثه او رבעه فان فقدت واحدة منها تصير فاسدة فتكون
للعامل جرة مثله وما حصل من خسارة او ربح فعلى المالك وله كذلك
ولو عين الربح كواحد على مائة في كل شهر واربعة او ستة فستدوم
هو ربوا ام لا الظاهر انه ربوا وانفق بعض الناس بجواز عند الضرورة
والمضارب ان يعمل بغير عوض فلا شئ له ويملك العامل حصته من الربح
بمجرد ظهوره قبل القسمة غير انه لا يجوز له الاخذ منه الا باذن رب
المال واذا اضعت والمال عرض فرضى ربه باخذه قومه ودفع للعامل
حصته من الربح والا فعلى العامل ان يبيعه ووطا نا ضا كما اخذه هو
امين يصدق بيمينه في قدر راس المال والربح وعدمه وفي الملاك
والخسارة ان لم تكن لرب المال بينة تشهد بخلاف ما ذكره ويقبل قول
المالك بيمينه في قدرها شرط للعامل من الربح ان لم تكن له بينة وشركة
الوجوه وهي ان يشترك اثنان لا مال لهما في ربح ما يشتركان به بجاهيهما
ويكون الربح بينهما كما شرطوا والخسارة على قدر الملك او يوكل احدهما
الاخران يستدين له مالا ويتجر فيه ويشتركان في الربح ولا يشترط
لصحة ما بيان صنف ما يشتركان به ولا قدره ولا مارة الشركة وشركة
الا بدران وهي ان يشتركا فيما يملكان با بدرانها من المباح كالاحتشاش
والاخطاب الاصطياد والاستقاء والتلصص على ارباب الحرب وما يتقبل
بذمههما من العمل كخبز وقصارة وخياطة وصياغة ووباغة ويطالبان
بما يتقبله احدهما ويلزمهما عمله ولكل منهما طلب الاجرة ومن هذا

القبيل ما رايته في مشق اشترك رجلان في خدمة الحجاج واعانتهم
في سفرهم وارسلوا بجهنم وشركة المفازة وهي ان يفوض كل واحد الى
صاحبه شراء وبيعاً في الذمة ومضاربة وتوكيلا ومسافرة بالمال اربابا
وهي الجمع بين عنان ووجوه وابدان ومضاربة ويصح دفع مائة او
عبدا وعجلة او قدرا ومحراث او منخل او غراب لمن يعمل به بمجزو من
اجرته فان دفع ثوبه الخياط ليفعله قصانا ثم يبيعهما وله نصف الربح
بحق العمل جاز ولو جعل له درهما او درهماين لم يصح ونهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن تفيز الطحان لانه لا يدري الباقي بعد التقدير فتكون
المنفعة مجهولة وهل يجوز شراء النيك ثوب (براميسرى نوث)
الذي يكون الربح فيه معينا على كل مائة الظاهر عدم جوازه قيل
يجوز لانه كالمضاربة الفاسدة واذا اشاجر الشراكاء في عرض لطريق
يجعل سبعة اذرع ولا يحمل لاحد ان يمنع جاره ان يضر خشبة في
جداره ومن صار شريكه يعاقب بقلع شجرة او بيع داره وصح لشريك
المالك في منقول بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن اما في غير المنقول
لان لشريكه حق الشفعة ولو كانت الدار مشتركة فباع احدهما بيتا معينا
او نصيبه من بيت معين فلا اخران يبطلان ما لو باع مع غير تعيين جاز
كذلك لو باع احدهما نصيبه من الدار دون الارض لم يجوز مع الارض
جاز ولو صار المضارب بلا اذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل
الثاني ربح او لا -

كتاب الوقف

هو حبس ملك الشيء لله تعالى والوقف والتصدق بالمنفعة ويجوز
لكل قرية حتى لا يطعم الحيوانات المحترمة أو لا يخرج القاذورات من
المسجد أو يدفع ما يؤذي الناس في الطريق والوقف ان يجعل نفسه فيه
كسائر الموقوف عليهم ولا يصح الوقف على الأولاد اذا لم تكن فيه أو
في أخوة قريبة أو كان مضار البعض لورثته ولو وقف عام ولم يجعل
أخوه للفقراء والمساكين صح وإذا انقرض الموقوف عليهم يرد اليهم ولا يصح
من كافر ولا غير مكلف وشرطه كون الموقوف مستغابا مع بقاء عينه
فلا يصح وقف المأكول والمشروب ويصح وقف المشاع وجميع أمواله لو كان
فيها ما لا يصح فيه فيبطل فيما لا يصح فيه ويصح فيما يصح فيه وإن قال
وقف أرضي ثمر عينيها صح ويصح بأشراقه وأيامه ولا يشترط بيان المصير
ومجوز صرفه إلى كل قرية فإن عين المصروف فله صرفه فيه والانتفاع
الغيره وإذا زال فالمرجع إلى قصد الوقف فإن كان قصد العود إلى الورثة
بعد زواله يبطل الوقف ويعود إلى الورثة ولا يجوز صرفه إلى المماثل
ويصح على نفسه مع الفقراء والمساكين وبدونهم لا وقف على الأولاد
فلا تدخل الأولاد في وقفه فان زاد ثمر الأولاد هم يقتصر على طبقته
فلا يدخل فيه الأولاد الأولاد الأولاد وقف على الأقارب يجعل على الغير
ولو على الأقرب فيعتبر الأقرب نسبيا ثم من يليه وإذا وقف لله مع
تعيين المصروف خرج الموقوف من ملكه أن لم يرد العود إلى ورثته فإن

ولا وقف من
الأولاد على من
ليس بالعلماء الذين
يختصون بالصالح
التقوى أو جعل
في نصيب
الفقراء أو

زال المصروف يصرف إلى المماثل وإن جعله مؤقتا بقاء المصروف أو نواه لا
يصح الوقف والقرينة لا تكفي للخروج عن الملك حتى يعلمه بقوله وقته
أو نيويه ومن هذا القبيل وضع المصحف في المسجد والمدرسة ونصب الحجر
وتعليق الباب والساعة والقناديل فلوا قطع الحطب وشري شيئا بنية
الوقف صح ويصح الوقف على مسجد ولو قبل بنائه أو تكيله وينجز
بعد التكميل المسجد يصير مسجدا إذا رضى الباني بكونه مسجدا ولا
حاجة إلى الألفاظ المخصوصة ولا تسوية جميع الناس فيه بل المسجد
الذي سواه لنفسه وأهله وأهل قرية مخصوصة حكمه حكم سائر
المساجد نعم المسجد الذي تكثر فيها الجماعة الصلوة فيها أفضل من
الذي يقل الجماعة فيه وإذا خرب المسجد بان لم يبق هناك من يصلي فيه
فيجوز نقل عماراته وأدواته وأوقافه لعمارة مسجد آخر ويجب تعديره
أولا من غلات الأوقاف على المتولي فإن لم تسع للتعمير الكامل يعمر ما يمكن
منه ولا بأس بتوسيعه عند الحاجة أو زياد البناء فيه أو ترميمه أو
تزيين المحراب والزخرفة والنقش فلا يجوز ولاية الوقف أو الأوقاف
عليه ثم للأوقاف ثم للمتولي من جمته ثم للحاكم فإن ظهرت خيانة المتولي
فلا ما من ينزعه منه ثم إذا تاب وصار عادلا تعود الولاية إليه أن
عين الإمام متوليا بنير توقيت لا تبطل توليه بموته ويجوز للتولي البيع
والشراء والإجازة وكله وفيه مصلحة للمال الموقوف ولا يجب عليه الضمان
الأبجائية والتفريط وتصرف الغلات أو الأوقاف في صلاح الوقف ثم فيما بينه

الواقف والوقف على الوقف له حكم الوقف ولو صرف احد غلاته بنهر
اذن المتولى فهو غاصب وعليه الضمان ولا يحل وطى الامة الموقوفة
الا بالنكاح ومن باع شيئا موقوفا لم يصح بيعه ويجب عليه الاسترجاع
فان تلف فيسترجع المتولى عوضه ويصرفه في مصالح الوقف وان صار
الموقوف بحيث لا ينتفع به يجب عليه ان يبيعه ويشترى بثمنه شيئا
ينتفع به ولو وقف شيئا بعد موته لا يصح له الرجوع فيه قبل الموت
بخلاف الوصية نعم اذا خالف فيه الورثة فينفذ من الثلث ولا يصح
الوقف لأجل الفراع عن قضاء الدين بل يقضى دينه او لأجل من ماله ثم
لو فضل شيء ينفذ من ثلثه وقفه ومن وضع ما لا في مسجدا ومشهد
لا ينتفع به جازصرفه في مصالح المسلمين وواضع الحلي والجواهر في الكعبة
او على قبر النبي صلى الله عليه وسلم او قبر غيره من الاولياء والصلحاء اثم
ويجوز ويتاب أخذه وصار فيه في مصالح المسلمين ولا يجوز الوقف على
القبور لرفع سمكها او البناء عليها او تزئينها وزخرفتها او التسميم عليها
او للاجتماع حولها او القاء الخلف والاردية عليها وكذا للخمر والذبح عند
وثوقها للطعام من ينفذ الى القبر فلا بأس به ولو وقف المرتد فقتل او
او ارتد المسلم بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم او زعمى على بيعة او حرب
وجاز وقف الأكسية على الفقراء وقد دفع اليهم شئ ثم يرد ومنها بطل ولو
وقف على هذا الحديث لا يدخل فيه المقلد المتعصب الذي يجتهد ليل
من الكتاب والسنة ثم لا يعمل به ولا يترك ما يخالفه من عمل مجتهد

ولو وقف على المسلمين يدخل فيه سائر اهل القبلة حتى المعتزلة والامامية

كتاب البيع

هو مبادلة المال بالمال بالتراضي بقول وفعل وإشارة او كتابة او معاينة
من الجانبين او من احدهما بشرط جواز الرضا فلا تنعقد بيع الهمازل و
المكره والرشد فلا تصح من مجنون وسكران ونائب ومبرسم ومنع عليه
والسفيه المحجور وكذا من المميز والسفيه الغير المحجور ما لم ياذن وليهما
وكون المبيع مالا فلا يصح بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام والتساوير
المحرمة والدم وعسب الفحل وكل حرام واختلفوا في بيع الكلب والاصم
جوازه اذا كان صائدا ولا يجوز بيع السنور ولا بيع فضل الماء يمنع به
فضل الكل ولا يبيع ما فيه غرر كالطائر في الهواء والسمك في الماء والعبد
الابقي والجمل الشارد وجبل الحبله وكون المبيع ملكا للبايع وقت العقد
فلا يصح بيع الفضول في قيل يجوز ويتوقف على اجازة رب المال كالنكاح ^{الفضول}
ومعرفة الثمن والمثلن للمتعاقدين اما بالوصف او المشاهدة حال العقد
او قبله بيسير وكونه منجزا فلا يصح معلقا بعتك اذا جاء راس الشهر او
بتك ان رضى فلان او بعتك ان دخلت الدار او بعتك وابيعك ان شاء الله
او سوف ابيعك ومن باع معلوما وحججه ولا يرتد رعه صحت في المعلوم ^{تقسط}
من الثمن وان تعذر رعه ولم يبين ثمن المعلوم بطل البيع.

فصل لا يصح بيع المناذرة والملازمة ولا بيع ما في الضرع ولا ^{بيع}
الغائمه حتى تقسم ولا يبيع الثمر على الشجر حتى يبدل صلاحه ويظهر من ^{الغائمه}

والبيع الزرع حتى يزهو ولا بيع الصوف على الظهر ولا بيع السمن في اللبن
ولا بيع الحاقلة والمزانة والمعائمة والعربون ولا بيع العصير الى من
يتخذ خمر الكالي بالكالي لا بيع ما اشتراه قبل قبضه وقيل يجوز في الغداء
وقيل يجوز في غير الطعام وروى عن السلف بيع الصكوك قبل ان يقبض فيها
ولا يجوز البيع والشراء في المسجد لغير المتكف ولا بيع من تلزمه الجمعة
نذاتها الذي يكون عند المنبر وكذا الوضائق وقت الصلوة المكتوبة ولا
بيع البيض الجوز ونحوهما للقمار ولا بيع السلاح في الفتنة ولا لاهل البغي
او قطاع الطريق ولا بيع غلامين يعرف باللواط وفي بيع الامة له وبيع
الامة المغنية او بيعها لمن يعلمها الغناء قولان اما من يشترىها للزنا فلا
يجوز بيعها له اتفاقا ولا بيع قن مسلم لكا فرالا اذا عتق عليه بالقرابة
ولا بيع على بيع المسلم وشراء على شراؤه وكذا اقتراضه على اقتراضه وانما
على اتها به وكذا المساقاة والمزارعة والمجالة ونحوها اذا سبقت لآخيه
المسلم ولا السور على سوراخيه مع الرضاء الصريح من البايع اما الزايدة في
المناداة فجازة اتفاقا ويجوز بيع المصحف وقيل لا يجوز ولا يجوز لكا فراتفاقا
وكذا بيع الامة التي يطأها قبل استبلائها ولا يصح التصرف في المقبوض
بعقد فاسد ويضمن هو وزاوته كغصوب ولا يصح الاستثناء في البيع
الا اذا كان معلوما معيناً ومنه استثناء ظهر الدابة المحمل معلوم ولا
يجوز التفريق بين المحارم ولا بيع حاضر لبدل ولا التناجش وتلقى الركبان
والكسيرة ويثبت وضع الجوامع ولا يحمل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيتان

في بيعة ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عند البايع الا في السلم

باب الشروط في البيع

منها صحيحة لازمة وفاسدة مبطللة للبيع او باطللة لا تبطله فالاولى
كتأجيل الثمن وتجيله او تأجيل قبضه او رهن او ضمان معين او كون صفة
في المبيع ككون العبد كاتبا او فحلا او خصيا او صانعا او مسلما او كون الامة
بكر او صايسة والدابة هلاجة او لبونا او حاملا والفهد والكلب البازي
صيورا والطير مصوتا والبغاء ناطقا والبيل متكلما فان وجدت لزم
البيع والا فلا يشتري لفسخ او ارش فقد الصفة ويصح ان يشترط البايع
على المشتري منفعة ما باعه كالركوب العمل المحمل معلوم في الدابة والسكنى
الى اجل معين في الدار والحذمة الى مدة معلومة في العبد والامة غير الوطي
ودواعيه وكذا اشترط المشتري على البايع حمل ما باعه المحمل معلوما و
تكسيره او فتحه او خياطته او تفصيله والثانية كشرطين في بيع بيتين
في بيعة وصفقتين في صفقة او شرط سلف او قرض او هبة او شفاعاة او
شركة او عدم البيع من الاخران احتاج اليه او صرف للثمن او تزويج بنته
منه او الاتفاق على ابته او عيده والثالثة كما لو شرط المشتري ان نفق
المبيع فيها والارده او شرط البايع ان لا يبيعه او لا يهبه او لا يقرضه وان
اعتقه فالولاء له او شرط ان يفعل شيئا منها او يقف المبيع فالشرط باطل
والبيع صحيح الا شرط العتق ويجبر المشتري عليه فان امتنع اعتقه الحاكم
ومن باع ما يزرع كارض وثوب على انه عشرة فبان اكثر او اقل صح البيع

ولكل الفسخ إلا أن أعطى المشتري ما زاد مجانا فلا فسخ له وإن اتفقا على
امضاءه بوضوح أو بان أو بقل فالنقص على البائع وللمشتري مضار
البيع بقسطه من الثمن إن رضى البائع والإفسخ وإن بذل المشتري
جميع الثمن لم يملك البائع الفسخ وإن اتفقا على تقويضه عنه جاز وإن
صبرة على أنهما عشرة أقدرة أو قطعة حديد على أنهما عشرة أطلال فبانت
زائدة صح البيع والزائد للبائع مشاعا ولا خيار لمشتري وإن بانت أقل فكذلك
وينقص من الثمن بقدره ولا خيار له

باب الخيار

منه خيار المجلس يشترط للمتعاقدين من حين العقد إلى أن يتفرقا بإحدى
عرفا ولو طالت المدة ولا يسقطه التفرق بأكراه أو فزع ما لم يتبايعا على
أن لا خيار لهما ولم يسقطاه بعد العقد فإن اسقطاه أحدهما بقي خيار
الأخر وينقطع بموت أحدهما لا بجنونه فله الخيار إذا افاق ولا يكون له
وإن خرس قامت اشارته مقام نطقه وتجوز المبادرة بالفرقة خشية
الاستقالة وقيل لا ومنه خيار الشرط وهو أن يشترط أحدهما أو كلاهما الخيار
إلى مدة معلومة فيصح وإن طالت لكن يحرم تصرفهما في الثمن والمبيع
فيما وينتقل الملك إلى المشتري من حين العقد فما حصل فيهما من النماء
المنفصل كالكسب الأجرة فلا تنتقل له ولو كان الشرط للبائع فقط ولا
يفتقر فسخ من يملكه إلى حضوره أحبه ولا إلى رضاه فان مضى ولم يفسخ
لزم ويسقط الخيار بالقول والفعل كصرف المشتري في المبيع بوقف وهبة

باب الخيار
فصل في
المبيع

أو سوما وبيع أو ليس بشهوة أو وطئ ينفذ تصرفه إن كان الخيار له فقط
منه خيار الخلافة فيثبت لمن اشترطه إلى ثلاثة أيام وقيل بغير اشتراط
أيضا إذا كان الغبن فاحشا ولا ارش مع امساك المبيع ومنه خيار التمسك
كمن اشترى شاة مصراة أو بقرة أو ناقة كذلك فهو بخير النظرين بعد أن
يحملها إن رضى بها امسكها وإن سخطها رد هاورد معها صاعا من تبن إن
لم يوجد رد قيمته ومنه خيار العيب فاذا وجد عيبا في المبيع خير بين سره
المبيع بنائه المتصل لا المنفصل وعليه اجرة الرد ويرجع بالثمن كاملا على
البائع وبخمس امساكه واخذ الارش ويتعين الارش إذا تلف المبيع عند
المشتري ما لم يكن البائع علمه بالعيب لم يرد له شيء فان دلس عمدا تلف
المبيع بغير فعل المشتري كما لو مات فيذهب على البائع ويرجع المشتري
عليه بكل ما دفعه له وخيار العيب لا يبطل بالتراخي إن طالت المدة إلا
إن وجد من المشتري ما يدل على رضاه بالعيب كصرفه فيه مع العلم به
أو استعماله لغير تجرية كالوطئ الحمل والمبيع بعد الفسخ أمانة بيد المشتري
لكن إن تصرف فيه حتى تلف ضمنه وإن اختلفا عند من حصل العيب لا
بينة فالقول قول المشتري بهمينه إن احتمل وإن لم يحتمل لا قول أحدهما
قبل قوله ومنه خيار الخلف في الصفة فان وجد المشتري ما وصف له أو رآه
قبل العقد بزمان يسير متغيرا فله الفسخ ويخلف المشتري إن اختلفا ومنه
خيار الخلف في قدر الثمن فاذا اختلفا في قدره ولا بينة فالقول قول البائع
بهمينه وقيل إذا كان منكرا غير مدعى وقيل حلف البائع ما بته بكذا وإنما

بعتة بكذا ثم يحلف المشتري على الاشتراء كذلك ثم ان رضى احدهما بقول
الآخر لم يتحالفا بل نكلا احدهما وحلف الآخر اقر العقد في صورتين والا
يفسخ البيع وكذا اذا اختلف الموجد والمستاجر في الاجرة ومنه خيار من باع
قبل وصول السوق ومعرفة السعر ومنه خيار الروية فمن اشترى شيئا لم
يرد له اذ اراد

باب التولية والمراجعة

التولية بيع بثمن سابق والمراجعة به وبزيادة وشرطها كون الثمن الاول
مثليا وله ان يضم الى اصل المال اجرة القصار والصبغ والطراز والحمل الشوق
ويقول قاهر على بكذا ولا يضم اجر الراعي والتعليم وكرا بيت الحفظ فان
في مراجعة اخذ بكل ثمنه اوردته وحط في التولية وتيل يحط فيهما او بخير
وهو الاصح ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم اشتراه فان باعه بربح طرح
عنه كل ربح قبله وان احاط بثمنه لم يربح ولو اشترى ما ذون مديون
ثوبا بعشرة وباع من سيده بخمسة عشر يبيعه مراجعة على عشرة وكذا العكس
ولو كان مضارب يبيع مراجعة رب المال باثنى عشر ونصف فان اعوسرت
المبيعة او طئت بكر الزمه البيان لا لو طئت ثوبا ولو اشترى بالف نسيئة
وباع بربح مائة ولم يبين خير المشتري وان اتلف فعلم لزم بالف ومائة و
كذا التولية ومن ولي رجلا بما قام عليه فلم يعلم المشتري بكم قام عليه
فسد ولو علم في المجلس خير

فصل لا يملك المشتري المبيع المنقول قبل القبض ولا يصح تصرفه

فيه فان تلف قبل القبض فسخ العقد ويرجع بالثمن كاملا على البايع ^{محصل}
قبض المكيل بالكيل والموزون بالوزن والمعدود بالعد والمذروع
بالذرع بشرط حضور المستحق او نائبه فان ادعى القابض بعد ذلك نقضا
ما اكتماله او اتزنه او عداه او ذرعه او ادعى انهما غلطانية او ادعى البايع
زيادة لم يقبل قولهما واجرة الكيال والوزان والعد والذراع والنفاد على
البازل واجرة النقل على القابض ولا يضم الناقض للمأذوق الا من خطأ
متبرعا او باجرة

فصل تن الاقالة للنادم من بايع ومشترو وليست ببيعابل
فسخ قصح قبل القبض وبعد نداء المبيعة ولا خيار فيها ولا شفعة ولا
يحنث بها من حلف لا يبيع وتصح بالثمن الاول او مثله و باقل منه
اذا تيب المبيع ورضى المتعاقدان به وهلاك الثمن لا تمنعها وهلاك
المبيع يمنعها وكذا اهلاك بعضه بقدره

باب الربوا

هو من الكبائر بلا خلاف وعلى نوعين احدهما ربوا الدين وهو ان يشتري
القضاء زائدا على اصل الدين وثانيهما ربوا البيع فيحرم بيع الذهب بالذهب
والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر الملح بالمح
الا مثلا بمثل يدا بيد جيدها ورميها سواء ويحرم الفضل والنساء عند
التحامل الجنس في هذه الاشياء الستة فقط وعند الاختلاف وفي غيرها
من المكيلات والموزونات جاز القاضل دون النساء متحدة الاخماس

او مختلفة ولا يجوز بيع الجنس بجنسه من الستة المذكورة مع عدم العلم بالتساوي كبيع صبرة من تمر بصبرة من صخرنا وان صحبه غيره وقيل يجوز ان صحبه غيره وكذا لا يجوز بيع حلى وسقاية او نية من ذهب او فضة بجنسه متفاوتا ولا يجوز اخذ الفضل بدل الا عن العينة وكذا بيع الرطب بالتمر والكرم بالزبيب لو مساويا الى الامل العرايا ولا بيع اللحم بحيوان ولا بيع حيوان بحيوانين نسئة ولا يجوز بيع العينة وجوزها بعض الناس للضرورة فان القرض الحسن مما يتعسر حصوله في هذا الزمان زمن الفساد والقساوة وكذلك افتوا بجواز اخذ الربوا من الكفار في دار الحرب واجاز والدليل الاسلامية ان لم تجد قرضا حسنا اخذ الاموال بالربوا لاعداء الكليات الحرب وحفظ البلاد عن استيلاء الكفار عليها.

فصل من ابواب الربا اخذ الاجرة او قبول الهدية على شفاعته مسلم ومن باع او وهب او رهن او وقف دارا او وصى بها تناول ربحها بعدئها الجامد وبناءها وسقفها ودرجها وفناءها وما كان متصلا بها المصلحتها كالسلا ليم والرفرف المسمرة والابواب المنصوبة وحلقها ورحى منصوبة والخوابي المدفونة وما فيها من شجر وعرش لاكثر وحجر مدفونين ولا السلا ليم والرفرف الغير المسمرة والابواب الغير المنصوبة والاخشاب والحزوع الغير المتصلة والاشجار المنصوبة في الاواني من الفخار وغيره وصبار الاجار والاجر والكس التي جمعت

لا يملك
الربط والكرم
ينقص ربحه
اذا جفأ

للبناء والمبطل والدلو والبكرة والقفل المنفضل ومفتاحه ورجل غير منصوبة وسائر الامتعة المنفضلة من الفرش والكراسي الطاولات والمرايا والسرر ومن باع ارضا دخل ما فيها من غراس وبناء لا ما فيها من زرع لا يحصل الا مرة كبرو شجير وبصل وسمسم وارز ودرغن وذرة وفجل وثوم ولفث وجزر ويبقى للبايع الما دل وقت اخذ بلا اجرة ما لم يشترطه المشتري لنفسه وان كان يميز مرة بعد اخرى كرتبة وبقول او تكرر ثمرته كقثاء وبادنجان وقهوة او يتكرر اخذ زهره وورقه كورد وياسمين وشاي فالأصول من جميع ذلك للمشتري والمحنة الظاهر واللقطة الاولى للبايع وعليه قطعها وقطفها والتقاطها على الفور اذا بيع النخل بعد تشقق طلعته فالثمر للبايع ما لم يشترطه المشتري متروكا الى اول وقت اخذه وكذلك ان بيع شجر ما ظهر ثمره من عنده وتبين وتوت ورماد وجوزر وموزر او ظهر نوره كشمس وتفايح وسفرجل ولوز وخوخ واجاص وانبا وخرج من الكمامة كورد وياسمين ونرجس وبنفسج وقطن وما بيع قبل ذلك فللمشتري لا تدخل الارض بتعال الشجر فاذا اباد فلا يملك غرس اخر مكانه ولا يدخل لعلو بشراء بيت الا بكل حق هوله او بكل قليل وكثير هو فيه او منه وكذا بشراء منزل ودخل بشراء دار كالكثيف كذلك لا يدخل الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل حق بخلاف الاجارة

باب السلم

هو ان يسلم راس المال في مجلس العقد على ان يعطيه جنسا معلوما من
الاجناس وحيوانا معلوما الى اجل معلوم فان كانا موجلين فلا يجوز
ياخذ فيه الا ما سماه او راس ماله عند حلول الاجل وشرط جواز تعيين
جنس السلم فيه ومعرفة قدره بكيل ووزن او معرفة صفته وكونه الى
اجل معلوم ويصح بلفظ البيع ايضا وان تعد حصول السلم فيه او بعضه
خير رب السلم بين صبر الحان يوجد فيطالب به او تسع ويرجع ان تسع براس
ماله او بدله ان تعدد ومن اراد قضاء دين عن غيره فابى ربه لم يلزم قبوله

باب القرض

يصح بكل عين يصح بيعه الا بنى آدم ويشترط علم قدره ووصفه وكون
القرض يصح تبرعه ويتم العقد بالقبول ويملك ويلزم بالقبض فلا يملك
القرض استرجاعه وينتبت له البدل حال الاثان كان متقوما يرد قيمته
وقت القرض وان كان مثليا يرد مثله ويجوز ان يرد اكثر او اقل مما اخذ
بلا اشتراط بل يندب ويجوز قرض الماء كيلا والخبز عدد او الخبز عدد او
والحيوان سببا لا قصد زيادة وجودة ولا شسطهما وكل قرض جرف نفعا
بلا اشتراط فهو ربوا كان يسكنه داره مجانا او رخيما او يعيره دابته او
كتابه او يقضيه خيرا منه او يزارعه على ضيعة او يستعمله في صنعة
او يعلمه فنامن الفنون والسلف احتاطوا فيه حتى انهم كانوا لا يجلسوا
في ظل اجل المستقرض ولو اهدى له هدية بعد الوفاء او علم منه
الزيادة لكرمه وسخائه جاز ومتى بذل المستقرض او الغاصب ما عليه

بغير بدل القرض او النصب لا مؤنة لحمله لزم ربه قبوله مع امن الطريق
والا فلا واختلفوا في السفائح واوراق الحوالة بنقصان ولو خلط فيها جنسا
اخر مكن اخذ سفينة بمائة درهم واعطى تسعين درهما والفلوس لاجل
عشر درهما جاز وكذلك اختلفوا في الربح الذي يحصل من الدولة على
كل مائة في كل سنة او شهر (ربا ميسرى نوث) والصحيح انه ربوا وكذلك
اختلفوا في بيع الوفاء وللمختار جوازه فهو بيع موقوف قبل مضي الاجل
للمشتري الانتفاع به كالا نفع بالشئ المرهون اما بعد مضي الاجل
فتصد البيع باثا ويحمل له التصرف فيه بالبيع او الهبة

كتاب الكفالة والضمان

يصح ان تجيز او تعيقا وتوقيتا ممن يصح تبرعه ولرب الحق المطالبة
عن الضامن والمضمون معا او ايهما شاء ولو ضمن دنيا الى اجل معلوم
صح ولا يطالب قبل مضيئه ويصح ضمان عمدة الثمن والمؤمن ان ظهريه
عيب او استحق والمقبوض على حجه السوم والعين المضمونة كالغصب
ولا يصح ضمان غير المضمونة كالوديعة ونحوها ولا دين الكتابة ولا يفي
دين لم يقدر فان قضى الضامن ما على الدين يورج عليه ان كان مائتو
من جهته وكذا كل من ادعى عن غيره دين او اجبا بامره وان برئ المدينون
برئ ضامنه ولا يعكس لو ضمن اثنان فاكثروا واحدا وقال كل واحد ضمانت
لك الدين كان لرب الدين ان يطالب كل واحد بالدين كله وان قال لا ضمان
لك الدين فهو بينهما بالتخصيص من كفل باحضار شخص وجب عليه احضاره

والا غرم ما عليه ولا تصح الكفالة بيد من في حدا وقصاصا وتزوير
 قيل تصح ويلزم على الكفيل حضاره فان لم يقدر ولا يحسد ولا يقتل ولا
 يعزرو قيل يعزرو ولو مصادرة بالمال على أي الامام والقاضي يعتبر
 لصحتها رضا الكفيل لا المكفول عنه ولا المكفول له ومتى سلم المكفول
 بحال لقدم او سلم المكفول نفسه او مات برئ ومن كفه اثنان فسلمه
 احدهما او سلم نفسه برئا جميعا وقيل للميراث الاخر في الاول.

كتاب الحوالة

هي جائزة وهي انتقال مال من ذمة الى ذمة اخرى ومن المحيل على فليتع
 وشرط جوازها اتفاق الدينين في الجنس والصفة ومعرفة قدرهما
 وكون الدين مما يصح السلم فيه ورضا المحيل لارضا المحال ان كان المحال
 عليه مليا أي قادرا على الوفاء غير مماطل واذا مطل المحال عليه وانلس
 كان للمحال ان يطالب المحيل برينه وقيل اذا توفرت الشروط برئ
 المحيل فليس للمحال عليه بعد ذلك او مات والا لم تصح الحوالة وتكون
 كالوكالة للمحال فله الرجوع على المحيل والمطالبة منه والحوالة المعروفة
 في بلادنا لا دين على المحال عليه من هذا النوع.

كتاب القضاء

هي تعيين الحكم الشرعي والالزام به وهي فرض كفاية فيجب على الإمام
 ان ينصب لكل قطعة من مملكته قاضيا وان يختار لذلك من كان
 مجتهدا متورعا عن اموال الناس عادلا في القضية حاكما بالسوية وياثر

بالتقوى وتحري العدل وتصح تولية القضاء والامارة منجزة ومعلقة
 بشرط لصحتها كونها من امام مسلم ولو كان ظالما او فاسقا او نابية في
 عملها واحد ودها ومن ولي الحكومة العامة فله فصل الخصومات المالية
 وانفاذ الحد وروا التعزيرات واخذ الحقوق ودفعها الى مستحقها والنظر
 في مال اليتامى والصغار والمجانين والسفهاء والغائبين والمجبر لسفاه
 والنظر في الاوقاف هل تجرى على شرطها ام لا وتزوج من لا ولي لها
 طلب رزق من بيت المال لنفسه وامثاله وخلفائه واعوانه وعامله
 وكتابه من اهل الدنقر ولو كان غنيا ولا يفخذ حكمه في غير حد وده
 الارضية ويشترط في لقاضي عشرين خصال كونه بالغاعا قلا ذكرا حرا مسلما
 عدا لا سميعا بصيرا متكلما عتقها فلا يجوز تقليد المقلد ولو حكم اثنان
 فأكثر بينهما رجلا صالحا للقضاء ننذا حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من
 ولاه الامام ويرفع الخلاف فلا يجوز لغيره نقضه ان اصاب الحق ويحرم
 الحرص على القضاء وطلبه ومن فعله فلا يؤلف ومن جعل قاضيا فهو على
 خطر عظيم كانه ذبح بغير سكين وله مع الاصابة اجران ومع الخطأ اجرا
 لم يال جهدا في البحث وقصد العدل والانصاف وخاف الله تعالى.
 ويسن ان يكون القاضي قويا بلا عنف لينا بلا ضعف حليما متانيا متفطنا
 عفيفا بصيرا يفتاوى السلف الصالحين والحكام قبله ويجب عليه التسوية
 بين الخصامين في الخطه ولفظه ومجلسه والدخول عليه الا المسلم مع
 الكافر فيقد من المسلم دخولا ويرفع جلوسا وكذلك التسوية في سماع الكلا

منها قبل القضاء ويجب عليه تسهيل الحجاب يحرم عليه اخذ الرشوة
والهدية التي اهديت اليه لاجل كونه قاضيا وقبول الضيافة الخاصة
للاجابة ضيافة عامة في وليمة او ختان ونحوهما ويحرم عليه ان يسار
احدا المضاين او يضيفه او يقو به ورون الاخر او يبله او يعلم الشهود
بكلام او ايماء او يحكم وهو غضبان او حاقن او في شدة جوع او عطش
او هرا او ملل او كسل او نفاس او برد مولى او حر مزيج فان حكم في هذه
الحالات واصاب الحق صرح واشر ويحرم عليه ان يحكم بالجهل والتردد
فان خالف وحكم لم يصح ولو اصاب الحق وينبغي له ان يوصي الوكلاء
والنظار والاعوان والعملة بالرفق واللين للمصوم وبالقناعة بما وظيف
لهم من قبل الدولة وعدم قبول الجباء والعطية من المصومين ^{بمقتضى}
ان يكونوا شيوخا او كهولا من اهل الدين والنفقة والصلاح والتقوى
ويباح له ان يتخذ الكتاب ويشترط كونهم مسلمين مكلفين عدولا
حافظين عالمين ويستحب ان يكونوا جيد الكتابة والخط.

فصل لا يصح تقليد لقضاء من حاكم كافر ولا لكافر فان قلد
فلا ينفذ حكمه على المسلمين واذا حضر الحضمان فله ان يسكت حتى
يتبدل او يقول ايها المدعى فاذا ادعى احدهما فيشترط لقبوله كونه
متلو ما ومنفكا عما يكذب به شران كان بدنيا او حق يشترط كونه حلالا
والصحيح انه يسمع دعوى لموجب ايضا لاستقرار الحق وان كان بعين
كفرس ونحوه اشترط حضوره للتعين فان كان غائبا وتالفا وفي الزمة

وصفه المدعى كصفات السلم فاذا اتم دعواه يتوجه الخصم ويسال
عنه فان اقر بما ادعاه اقرارا صالحا للقبول يقضى بما ادعاه المدعى يلزم
المدعى عليه بالحق الا ان يقيم بينة لبرأته فان اعترف بسبب الحق ثم
ادعى البراءة لم يلتفت اليه بل يحلف المدعى على نفي ما ادعاه من البراءة
او الالاء وان قال لي بينة بالوفاء او الالاء او قاله بعد ثبوت الحق بينة
او اقرارا وطلب المهلة امهل بما يراه القاضى صالحا والمدعى ملازمته
في المهلة فان عجز حلف المدعى على بقاء حقه ويجوز للقاضى اذا اخرج
القضاء وبذل تاريخ السماع اخذ الضمانة من المدعى عليه ان خاف
المدعى هربه او خفائه او نقل املاكه وطلب من القاضى اخذها وغلب
على ظنه صدق ما يقول والا فلا وان انكر الخصم ابتداء بان قال لمدعى
قرضا او ثمنيا ما اقترضني وما باعني ولا يستحق على شيئا مما ادعاه
او لاحق له على صح الجواب فيقول للمدعى هل لك بينة فان قال نعم
قال له احضرها فاذا احضرها وشهدت عنده يقضى بها فان قال
المدعى انا لا اقدر على احضار الشهود يطلبهم القاضى يسال عنهم
واجرة طلبهم وكراء ركوبهم ان عجز واعين المشى على المدعى بحسب حالهم
من الجاه والثروة وان ظن الصالح يجوز له ان يؤخر الحكم حتى يصطالحا
فصل حكم الحاكم يرفع الخلاف ظاهرا ولا ينفذ باطنا اي فيما بينه
وبين الله ولو كان ذلك في عقد او نسخ او طلاق فان شهد شاهدا
زودانه تزوج فلائنة وحكم القاضى بثبوت النكاح فلا يحمل للرسال

وطيما مع علمه انه لم يرتز وجهها وان وطى فهو زان اشر ولا يجب عليه
 الحد لعروض الشبهة وقيل يجب عليه وعليها ان تمتنع منه فافكتها
 فان اكرهها وعجزت فالأثر عليه دونها وان باع خفي وحبلى فمروك
 التسمية عمدا من ذبيحة اوصيد وحكم بصحته قاض شافعي وخفي
 نفذ قضاؤه وقول الاحناف لا ينفذ قضاء القاضى بخلاف مذهب
 امامه ليس بشئ سيما على مذهبا انه لا بد للقضاء من الاجتهاد
 وقد وقع في حيد راباد من بلاد الهند واقعة سالني الحاكم الاعلى
 للعدلية وكان ضفيا ان اكتب قانونا شرعيا في مسائل القتل والتعزير
 لا يخالف كثيرا قانون التعزيرات المرسوم فقلت له وسع دائرة فهمك قليلا
 حتى تعبر من اهل السنة كلها فسلم ما قلت وكتبت له على مذهب
 الامام مالك واهل الحديث مسائل القتل والتعزيرات فوانقت قانون
 التعزيرات في القتل والتعزير بالمال وغيرهما الا نادرا ومن تلد مفتيا في
 كتاب مختلف فيه ثم تغير فتواه صح ولم يفارق المنكوحة بتغير الفتوى
 بخلاف مجتهد نكح نكاحا اياه اجتهاده الى صمته ثم راي بطلانه فانه
 تلزمه المفارقة.

فصل تصح دعوى الحقوق على الميت وغير المكلف والغائب مسافة
 قصر اذا كان مستقرا بشرط البينة في الكل ثم اذا قضى على غير مكلف
 ورشد بعد الحكم عليه او حضر الغائب بعده او ظهر فهو على حجة فان
 جرح البينة بما رجع له الشهاده او اطلق ولم يقل قبل الشهادة ولا يبدل

المراد بالحق من
 هو اهل الفتوى
 لا الجاهل بالفتوى
 والسنة وقاضي
 السلف

لم يقبل جرحه ولم يبطل الحكم وان جرحها قبل الحكم قبل تجريحه وبطل
 الحكم ومن كان دون مسافة قصر لم تسمع الدعوى عليه ولا البينة
 حتى يحضر الا ان يمتنع من الحضور فيقضى عليه بعد اعلانه وان جرح
 له مال وفي منه والا قال للمدعى ان عرفت له مالا وثبت عندي انه
 ماله وفيه منك منه ويصح ان يكتب القاضى الذي ثبت عند الحق الى
 قاض اخر معين او غير معين بصورة الدعوى لواقعة على الغائب ولا يجوز
 الحكم والتعميل على ماله الذي هو في حدود قاض اخر بشرط ان يقرأ
 ذلك على عدلين ثم يدفعه لهما ويقول فيه ان ذلك ثبت عندك فافق
 اصحابنا بلزوم العمل على كتاب القاضى اذا كان عليه خاتم معروف بين
 الحكام والقاضى المرسل اليه يعرف ان الخاتم صحيحة والكتابة مسجلة
 بخط القاضى المرسل وهو المرسوم بين العدلية في زماننا.

فصل اذا ثبت الدين لمطل المدعى عليه في اداءه فللقاضى
 ان يضبط متاعه ويبيعه ويوردي من ثمنه الدين ولا يضبط ادى ما يمكن
 له السكونة فيه وادنى ما يتعرف فيه ان كان تاجرا واليات الحرفة ان كان
 محترفا وادوات الحرب ان كان عسكريا وفرسه ان كان في الخيالة وكذلك
 ما يستمر عورته وما يقيه البرد وما يسد رمقه ورمق عياله وان كانت
 له وظيفة من الدولة شهريا او سنويا فيضبط منها ما فضل عن الحاجة
 مثله وان كانت بقدر الحاجة فقط فلا يضبط شيئا منها.

كتاب الشهادة

تحمّل الشهادة في حقوق العباد فرض كفاية وإدائها عند الطلب فرض عين
والكتابة مندوبة عند التحمل وقيل واجبة ويجوز ما أخذ الاجرة والمجالة
عليها إلا أن عجز عن المشي وتأذى به فله أخذ كراء موكوب يحرم كتمانها
في حقوق العباد والإضمان ويجب لأشهاد في النكاح خاصة وفي غيرها من
العمودين ويجوز أن يشهد الأبا يعلمه بروية أو سماع ومن رأى شيئاً
بغيره أن يتصرف فيه مدة طويلة كصرف الملاك من نقض وإبرائه
وأجارة وإعارة فله أن يشهد له بالملك والبيع أن يشهد باليد النضر
وكذا إذا رأى رجلاً وامراً يباشران معايشة الزوجين فيشهد بالزوجية
وأن شهد أنه طلق من نساء واحدة ونسبا عينهما لم تقبل ولو شهد
أحدهما أنه أقر له بالف وأخر بالفين كملت بالف وله أن يحلف على ألف
الأخو مع شاهد ويستحقه وأن شهد أن عليه ألف فلان وقال أحدهما
قضاء بعضه بطلت وأن شهد أنه أقرضه ألفاً وقال أحدهما قضاء بعضه
صحت إذا خالفت الشهادة الدعوى بطلته وقيل يحلف المدعى عليه لا
يحمل لمن تحل شهادة بحق إذا أخبره عدل باقتضاء الحق أو انتقاله أن
يشهد به ولو شهدا شتان في جمع من الناس على أحد منهم أنه طلق أو
اعتق أو شهد على خطيب واعظ أنه قال أو فعل كذا ولم يشهد به
غيرهما من الجماعة قبلت شهادتهما.

باب قبول الشهادة

شرط لقبولها البلوغ وقيل تقبل شهادة الصبي المميز سيما في ما وقع بين

الصبيان والعقل والنطق وقيل تقبل شهادة الأخرس إذا فهم اشارته
أو كتب بخطه والمحفظ والمحفظ إذا كان في شهادة أهل الكتاب بالوصية في
السفر من حضره الموت عند عدم المسلم وقيل يجوز شهادة كافر على
كافر مطلقاً والعدالة ظاهرة والمروءة فلا تقبل شهادة متهم وشروط
ومشعبد ونقال ومتزى بزى يسخر منه وشاعر يطرى في المدح أو
الذم ومقامر ولاعب بنرد وأكعاب وقيل بشرط نج أيضاً ومهمل جلية
بحضرة الناس وكاشف عضو جرت العادة بتغطيته ومحدث بمباذنة
أهله أو امته أو مخاطبهما بخطاب فاحش بين الناس وحاكم المضحكات
وأكل في السوق شيئاً كثيراً أو الفاسق المباح والمخائن والعدو والمتهام
والقانع لأهل البيت والقاذف إذا لم يثبت ولم يظهر صلاحه والأجير
الخاص والعبد لسيد والوالد لولد وبالعكس الزوج لزوجته و
بالعكس من جرنقاً بالشهادة كمن شهد بشراء دار وهو شفيقها أو شهد
للمفسر أحد من غرمائه بدين له على رجل أو شهد على رجل أنه
قتل مورثه وتقبل شهادة الأخ للأخ وللسائر الأقارب والأجير
المشترك.

فصل متى وجد الشريطان بلغ الصغير أو عقل المجنون أو أسلم
الكافر أو تاب الفاسق قبلت الشهادة بمجرد ذلك والعبد والامة كالحر
والحرمة وتقبل شهادة صانع دني كجدار وحلاد ووزبال وقمار وكناس و
كباش وقواد وصباغ ودباغ وجمال وجزار وحائك وحارس وصائغ و

اسكاف اذا حسنت معاشرتهم ولم تسقط مروءتهم وكذل لك ولد الزنا
حتى لو شهد بالزنا والبدوى والقروى والاعمى في المسموعات وبما
راه قبل عماه والاصم في المبصرات واهل القبلة من الخوارج والرافض
واهل الاهواء والبدعات وقيل لا تقبل شهادة اهل الاهواء والبدعات
مطلقا كالخطابية ومن يجبر للقبور او يطوف بها او يفعل الاعمال
الشركية او يخلق اللعينة من غير عذر ويبيع الشارب

باب اقسام الشهادة

احدها الزنا وينبغي لثبوتها شهادة اربع رجال عدول ظاهر بالها
انهم راو ذكرا زاني في فرج المزنبة كالميل في المكحلة الثاني القود
وما يوجب الحد لا بد فيه من رجلين الثالث التعزير والنكاح والرجعة
والخلع والطلاق والنسب والولاء والتوكيل والقرض والرهن والوصية
والعتق والتدبير والوقف والبيع والوديعة والغصب والاجارة والشركة
والحوالة والصلح والهبة والكتابة والخارية والشفعة واتلاف المال و
ضمانه والاجل في البيع والخيار وجناية الخطا ونحوها فيكفي فيه رجلا
او رجل وامرأتان او رجل ويمين لا امرأتان ويمين الرابع داء دابة و
موضعة ونحوها فيقبل في ذلك قول طبيب احد ويطار واحد كما
يقبل في داء العين قول كحال واحد وان اختلفا اثنان قدم قول المثبت
على الثاني الخامس ما لا يطلع عليه الرجال غالباً كعيوب النساء تحت الثياب
والاستمالة والرضاع والبركة والثوبية والحيض والبرص في الاعضاء

السترة والرق والقرن والعقل والولادة فتكفي فيه امرأة عادلة ولا
حوط اثنتان -

فصل

لو شهد بقتل العمد رجل وامرأتان لم يثبت ويمحور
لما كره تغزير المجرم اذا عرف صدق الشهادة وان شهد بالسرقة ثبت
المال دون القطع ولو وجد على اية مكتوب حبيس في سبيل الله او
على اسكفة باب دار وقف او مسجد حكم به -

باب الشهادة على الشهادة والرجوع عنها

ان قال الشاهد الاخر اشهد يا فلان على شهداتي اني اشهد ان فلان
بن فلان اشهد في على نفسه بكذا او شهدت عليه بكذا او اقرعتك
بكذا انا الثاني شاهد على الشاهد ويصح ان يشهد على شهادة الرجلين
رجل وامرأتان ورجل وامرأتان على مثلهم او امرأة على امرأة فيما تقبل فيه
شهادة المرأة بشرط قبولها اربعة الاول ان تكون في حقوق العباد الثاني
تعد رشود الاصل بموت او مرض او خوف او غيبة مسافة قصر -
ويمن وتعد زهر الى صدور الحكم فتى مكنت شهادة الاصل وقف
الحكم على سماعها الثالث دوام عدالة الاصل وعدالة شاهدي الفرع
الى صدور الحكم فتى حدث من احد همر قبله ما يمنعه وقف الرابع
ثبوت عدالة الجميع ويصح من الفرع ان يعدل الاصل لا تعدل شاهد
لرفيقه وان قال شهود الاصل بعد الحكم بشهادة الفرع ما اشهدناهم
بشيء لم يضمن الفريقان شيئا من المراء بالشهادة اشارة يعلمه الشاهد

عند الحاكم بأى لفظ أو صفة فإذا قال رأيت كذا أو سمعت كذا فهو
شهادة شرعية ولا يشترط لفظ الشهادة ويجوز تخليف الشهود في ثلث
وتفريقهم للحاكم إلا أمراتين يجمع بينهما لا سوال فيه بتلخيص تفيد
فريقا وتضار آخر وإذا جرح شهود المال وشهود العتق بعد الحكم بقبض
ويضمنون ويعزر شاهد الزور إذا ثبت عليه الزور بما يراه الحاكم من
تضخم الوجه والجلد والحبس الطواف به في الجامع والمساجد ولا
يعزر الشاهد بتعارض البينة أو بغلط أو سهو في شهادته ومتى ادعى
شهود قود خطأ عزروا وإذا تعارض البنتين ولم يوجد وجه
ترجيح قسم المدعى بين المدعين وتقبل شهادة المغنى ولو باجرة
وكذلك شهادة من يلعب بالمزامير والطاير لمكان الاختلاف
في إباحة الغناء والمزامير وحرمتها

كتاب الوكالة

هي استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة كبيع وكساح
وشركة ومضاربة ومساواة ومزارعة وفسخ وطلاق ورجعة وكتابة
وتدبير وصلى وخصومة وقبض مال وتفرقة صدقة ونذر وكفارة
ونفقة ونفل حج وعمرة ولا تصح في صلوة وصوم وحلف وطهارة من
حدث وقسم لزوجات ولعان وإيلاء وقسامة ودفع جزية وتصح منجزة
ومعلقة وموقنة وتنقذ بكل ما دل عليها من قول أو فعل وشرط
لصحتها تعيين الوكيل لأعلمه بها وتصح في بيع ماله كله أو ما شاء

مع
كما إذا ادعى
أشياء شيئا
في يد ثلث
وإذا ما البينة
أما إذا كان
أحد ما الزايع
والآخر ذال
فمنع من البينة
الخارج ١٧

منه وبالمطالبة بمقوقه كلها أو ما شاء منها ولا تصح أن قال كلتك
في كل قليل وكثير وللوكيل أن يوكل فيما يعجز عنه ولا يملك أن يعقد
مع فقير لا يقدر على الثمن أو قاطع طريق أو يبيع موقلا أو بمنفعة أو
عرض أو بفقر نقد البلد إلا بأذن موكله ولا تجوز في شيء إلا بموجب
للموكل فعله كوكيل المسلم الذي يبيع الخمر أو الخنزير فإن باع فلا
الثمن للموكل وإذا باع الوكيل بزيادة على ما قرر موكله كانت الزيادة
للموكل وإذا خالفه إلى ما هو أنفع أو أصالح له ورضى به صح -
فصل الوكالة والشركة والمضاربة والمساواة والمزارعة والوديعة
والجمالة والأجارة عقود جائزة من الطرفين ولكل من المتعاقدين
فصلها وتبطل كلها بموت أحدهما أو جنونه وبالحجر لفسه وتبطل الوكالة
بفلس موكل فيما جرح عليه فيه وبروته ولا تبطل برده وكيل إلا فيما
ينافيها وتبطل بتدبيره أو كتابته قنا وكل في عتقه وبوطيه زوجة
وكل في طلاقها وبما يدل على الرجوع من أحدهما وينفرد الوكيل بموت
موكله وبزوله له ولو لم يعلم ويكون ما بيده بعد الغزل أمانة وإن
باع الوكيل بانقص عن ثمن المثل أو بانقص عما قدره له موكله أو
اشترى بأزيد من ثمن المثل أو بأكثر مما قدره له صح البيع والشراء ضمن
في البيع كل لنقص وفي الشراء كل الزائد ومن قال لو كيله بعه لزيد فباعه
لغيره لم يبيع البيع ومن أمر ببيع شيء إلى قصار أو خياط معين ليصنعه
فدفع إلى من أمر بذهبه له ونسيه فباع لم يضمن وإن أطلق المالك

بان قال دفعه الى من يقصره او يغيظه فدفعه الى من لا يعرفه ولا يرى
 مكانه فضاغ ضمنه والوكيل مدين لا يضمن ما تلف بينه ولا يقرض
 يصدق الوكيل بيمينه في التلف انه لم يفرض وكذا في ان اذن له
 موكله بالبيع موحدا او بنذر نقد البلد وان ادعى الوكيل الرد الى رثة
 الموكل واليه وكان يجعل لم يقبل ما ان كان متبرعا فقبل ومن عليه
 دين لا ادعى فادعى انسان انه وكيل ربه في قبضه نصداقه لم يلزمه
 دفعه اليه فان ادعى المطالب موته وانه وارثه لزمه دفعه ان صدقته
 او اتى المطالب بالهينة وان كذب به حلف انه لا يعلم انه وارثه ولم يدفع
 والوكيل بالمقصومة في المحاكم العدلية لا يملك الاقرار ولا قبض المال
 المدعى الا بان يميز له موكله لذلك صراحة.

كتاب الدعوى

لا تصح الدعوى الا من جائز التصرف واذا تداعيا عينا ليس بين
 ولا أثر ظاهر ولا بينة فيتخالفان وتينا صفا وان وجد ظاهر لاحد
 عمل به وان كان بيد احد فمى له بيمينه فان لم يحلف قضى عليه
 بالنكول وان كان بيد يما كشي كل بمسك لبعضه فيتخالفان تينا صفا
 فان قويت يد احدهما كحيوان واحد سائقه والاخر راكبه فهو
 للثاني وقويص واحد اخذ بكبه والاخر لاسبه فهو للثاني بيمينه ان
 تنازع صانعا في آلة وكانها فالة كل صنعة لصانعا وان كان لاحد
 بينة فالعين له ولم يحلف فان كان لكل منهما بينة وتساوتا من كل

وجهه ولا وجه للترجيح فتينا صفا وان كان العين بيد احدهما وقام
 كل واحد بينة فبذية الخارج اولى لكن لو اقام الخارج بينة على انه ملكه و
 اقام القابض بينة انه اشتراها منه قد مت بينة القابض وان اقام
 احدهما بينة انه اشتراها من فلان واقام الاخر على انه اشتراها من
 الذي اشتراها منه الاول عمل باسبقهما تاريخا وان كان العين بيد ثالث
 فان ادعياه عليه وادعاه لنفسه ولا بينة حلف لكل واحد فان نكل -
 اخذها وجعل بينهما نصفان وان اقربهما لهما اقتسما نصفين وحلف
 لكل واحد منهما وحلف لكل واحد لصاحبه على النصف المحكوم له به وان قال هو
 لاحدهما واجله فصدقه ولم يحلف ولا حلف يمين واحد ويقسم بينهما
 نصفان كما اذا اقام كل واحد من الخارجين بينة.

كتاب الاقرار

لا يصح الاقرار الا من مكلف مختار غير هازل بلفظ او كتابة فبطل اقرار
 المكره والخوف بالضبطية وصح اقرار الاخرس باشارة فمن اقرب شي عا ولا
 بالغايير هازل ولا لمحال عقلا او عادة ولم يظهر كذبه جليا او بقرائن
 قوية فهو اقرار صالح يؤخذ به ولزمه ما اقربه ويكفي مرة واحدة في موجبات
 الحدود وغيرها ومن اكره ليقرب ربهما فاقرب ينار صم ولزمه وكذا
 لو اكره ليقرب ربهما فاقرب لمعز وليس بانشاء تملك بلا اخبار عن ثبوت الحق
 في نفس الامر فيصح حتى مع اضافة الملك لنفسه كقوله كتابي هذا لزيد
 او ثوبى هذا لعمري ويكون المقربه للاجنبي من راس مال المقر ويصح اقرار

المريض أيضا باخذ دين من غير وارث لا من وارث الابنية او اجازة
من الورثة وبتجرالارث وعدمه حالة الاقرار لاحالة الموت
عكس الوصية وان كذب المقر له المقر بطل الاقرار وكان للمقران
يتصرف فيما اقر به بما شاء

فصل رجل طلب الموت لمرض او مصيبة فاقرب بالقتل وعرف
كذبه بالفقرائن الجلية فلا يصح الاقرار ولا يقبل الاقرار على غير المقر
كما لو اقر لاحد له اخوه وعمه فلا يؤثر الا على نصيبه من التركة بخلاف
الهيئة فانها تؤثر على الكل والاقرار لغيره اقرار لسيد يصح لعم
فان ولد ميتا او لم يكن حمل بطل وان ولدت حيا وميتا فلجميع المقربة
وان ولدت حين فاكثر فلهم بالسوية وان كانوا ذكورا واناثا كما لو اقر
لرجل وامراة بمال ما لم يغير اقراره الى سبب يوجب تفضلا كارت فيعمل
به وان اقر رجلا واقربا امرأة بزوجية الاخر فسكت او سكنت مع وصيته
وكذلك لو جدد ثم صدقته لا ان بقى المجاهد على كذبه حتى مات المقر
باب ما يحصل به الاقرار وما يغيره

من ادعى عليه بالف فقال او كتب في جواب الدعوى نعم او صدقت او
انا مقر او انا مقرب او انا مقرب عواك او مقر فقط او قال او كتب في جواب
الدعوى خذها واترنها او اقضها واخرزها او انا قضيتها فقد اقر
بالدعوى ثم في الاخير يصير المقر كانه مدع وعليه ان ياتي بالبينة او
يستخلف فان اتى بالبينة او نكل المدعى برى وان حلف قضى عليه بالالف

ولو قال انا اقرار ولا انكر او خذ او اتزن او اقر او افتح كك فهو ليس باقرار
وان قال المدعى ليس لي عليك كذا فاجاب الاخر بلى فهو اقرار بلا خلاف
لا قوله نعم الا من عاى لا يميز بين نعم و بلى ان قال لا اقر اقض ديني
عليك الفا واشترتوني بهذا او سلمتني بهذا او اعطيتني الفا من الذي
عليك او هل لي عليك الف او لي عليك الف فقال نعم او قال مهلني يوما
او حتى افتح الصندوق او قال له على الف الا ان شاء الله او على الف لا يلزم
الا ان شاء الله فقد اقر في جميع ذلك بالالف وان علق الاقرار بشرط قد
اخره لم يصح كان قد مرعق فله على كذا او على ديناران قد مرزيبا وان
ثبت من دفتر الحساب ثم لم يثبت منه ولو قال اذا جاء راس الشهر فله على
دينار فيلزمه في الحال الا اذا فسر الاجل بكراء بيت ونحوه او وصية قبل ذلك
منه بيمينه ومن ادعى عليه بد دينار فقال ان شهيدا به زيد فهو صافي
لم يكن مقرا وان قال له على من ثمن خمر او خنزير الف لم يلزمه شئ وان
قال له على الف من ثمن خمر او خنزير او من ثمن مبيع لم يقضه لزمه ويصح
استثناء النصف فاقل فيلزمه عشرة في قوله له على عشرة الاستثناء خمسة
في قوله ليس لك على عشرة الا خمسة بشرط ان لا يثبت ما يمكنه انكراه
فيه وان لا ياتي بينهما بكلام اجنبي يكون المستثنى من جنس المستثنى
منه فلو قال له على عشرة عبيدا او واحد لزمه تسعة عبيدان وان قال له
على مائة درهم الا دينارا او الا ثوبا يلزمه المائة واذا قال له هذه الدرار
الا هذا البيت قبل منه ذلك حيث لا بينة بما يخالف قوله ولو كان البيت

أكثرها إلا أن قال الإثني عشر أو ثلاثة أرباعه لكون المستثنى أكثر من النصف
 وشيوع المقربة وإن قال له الدار ثلثاها وله الدار عارية أو هبة عمل
 بالثاني فلا يكون إقرارا بالدار فيعتبر شرط الهبة ومن باع شيئا أو هب
 شيئا أو عتق عبدا ثم أقربه لغيره لم يقبل قوله على المشتري ولا على
 الموهوب له ولا على العبد ويغرمه للمقر له وإن قال غصبت هذا العبد
 من زيد لأبيل من عمرو ولزمت دفعه إلى زيد ويغرم قيمته لعمرو ولو قال
 غصبت من زيد وملكته من عمرو فهو لزيد ولا يغرم لعمرو شيئا وإن قال
 غصبت من أحد هما لزمت تعيينه ويخلف للأخر وإن قال لأعلمه نصدا
 انتزع من يده وكانا خصمين فيه وإن كذباه خلف لهما يمينا واحدة ومن
 خلف ابنين ومائتين فادعى شخص مائة على الميت وصداقة أحدهما
 وانكر الآخر لم الربن المقر نصفها إلا أن يكون عدل أو يشهد الرب الدين
 بالمائة ويخلف معه المدعى فيأخذها وتكون المائة الباقية بين الابنين

باب الإقرار بالمجهول

إذا قال له على شيء شيء أوله كذا أوله شيء أوله كذا كذا صح الإقرار
 وقيل له فسره فإن أبى حبس حتى يفسر ويقبل منه أقل مالية فإن مات
 قبل التفسير لم يواخذ وارثه بشيء ولو قال له على مال عظيم أو خطير
 أو كثيرا أو جليلا ونفيسا وعزيزا أو زادا بعد كل واحد منها عند الله قبل
 تفسيره بأقل مالية ولو قال دراهم كثيرة قبل بثلاثة وكذا دراهم
 عظيمة أو دافرة ولو قال على كذا وكذا دراهم بالرفع أو النصب لزمت دراهم

وإن بالجراؤ وقف عليه لزمت بعض دراهم ويفسره له على ألف ودرهم
 أو ألف ودينار أو ألف وثوب أو ألف وفسل أو ألف وعبدا أو ألف ومدربرا
 ألف وقلحة أو درهم أو ألف أو دينار أو ألف أو ثوب أو ألف أو له ألف إلا
 دينارا كان المبرم من جنس المعين - على ما بين درهم وعشر أو ما بين
 الدرهم والعشرة لزمت ثمانية - على من درهم إلى عشرة لزمت تسعة - على
 ما بين درهم إلى عشرة لزمت تسعة وإن أراد مجموع الأعداد لزمت خمسة
 وخمسون - على درهم قبله درهم ودينار درهم أو درهم ودرهم ودرهم
 لزمت ثلاثة دراهم - عند محرم درهم درهم درهم لزمت ثلاثة دراهم فإن
 أراد التأكيد فما أراد - على درهم بل دينار لزماه - على درهم في دينار
 لزمت درهم فإن قال أدرك العطف أو معنى مع لزماه - على درهم في عشرة
 لزمت درهم ما لم يخالفه عرف فيلزمه مقتضاه أو ما لم يرد الضرب فيلزمه
 عشرة أو لم يرد الجميع فيلزمه أحد عشر - عند محرم في جراب وسكين
 في جراب وثوب في منديل أو عبد عليه عمامة أو دابة عليها سرج أو
 نص في خاتم أو جراب فيه تمر أو قراب فيه سيف أو منديل فيه ثوب
 أو سرج على دابة أو عمامة على عبد أو زيت في زق ونحوه فليس بإقرار
 بالثاني - له عند محرم خاتم فيه نص وسيف بقراب أو عبد بعمامة أو دابة
 بسرج ونحوه فهو إقرار بهما وإقراره بالشجرة ليس بإقرارا بارضا فلا يملك
 المقر له غرس مكانها لو ذهبت ولا اجرة على ربهما ما بقيت - له على درهم
 أو دينار يلزمه أحدهما وبجيبته

فصل اذا اتفقا على صدق ورع قد واختلفا في صحته وفساده القول
قول القائل بالصحة بيمينه وان ادعى شيئا بغيرها حال كونه
شركة بينهما بالسوية فاقر لهما بنصفه فالمقرب بينهما ومن
قال في مرض موته هذا الالف لقطة فنصد قوايه ولا مال له غيره
لزم الورثة الصدقة بجميعه ولو كذبوه وبجكم باسلا من اقر لو كان
مميزا واقر قبل موته بشهادة ان لا اله الا الله وان محمدًا رسول
الله ولو اقر مبني ثم ادعى الخطأ لم يقبل -

كتاب الصالح

يصح من بيع تبرع مع الاقرار والانتكاه وهو جائز بين المسلمين الا صلحا احل
حرما او حرما حلالا ويجوز عن المعلوم والمجهول بمعلوم عن الدم كالمال
باقل من الدية او اكثر واذا اقر المدعى عليه للمدعى بدين معلوم في ذمته او
بعين تحت يده ثم صالح على بعض الدين وبعض العين المدعاة فهو حرة وان على
عين غير العين المدعاة او ثمنها او دين في ذمته فهو بيع فلو صالح عن الدين بعين
واتفاقا للجفر من الاشياء الستة تشترط المساواة والقبض في المجلس وان اقر له
بلهيبك عنه بفضة او عكس في شرط التقابض في المجلس وكذا لو اقر بقمح
وعوضه عنه شعيرا وان صالح عن دين بدين في الزمة فانه يبطل
بالتفرق قبل القبض لانه بيع الكالي بالكالي وهو منهي عنه وان صالح
عن عيب في المبيع بشئ معين كدينار او منفعة كسكنى دار مغنية
صالح الصالح فلو زال العيب سريعا او لم يكن رجوع بما ذنبه ويصح الصلح عما

تخذ رعلمه من دين او عين وعما يمكن عليه كتركة موجودة صولح
بعض الورثة عن ميراثه منها ومن قال لتريه اقرلى بديني اعطيك
منه كذا او اقرلى بديني وخذ منه مائة فاقرلزمه الدين كله ولم
يلزمه ان يعطيه وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع المدعى عليه
بحقه ذلك من العوض او ب كله ولو استحق المصالح عليه او بعضه
بكل المصالح عنه او ببعضه ولا يبطل المصالح جهون احد ثما بل يقوم
الوارث مقامه .

فصل ۱

فصل اذا انكر المذموم عليه دعوى المدعى وسكت وهو يميله
ثم صالحه صالح الصالح وكان ابرأ في حقه وبيعاً في حق المدعى من علم
بكذب نفسه منها فالصالح باطل في حقه وما اخذه حرام ومن
هذا القبيل كان صالح امامنا الحسن بن علي مع معاوية كان صحيحاً
في حق الإمام مراً بالطلا في حق معاوية لأنه كان يعرف ان لاحق له في
الخلافه وان الحسن لاحق منه بها ومن قال لا خصالا لخص عن الملك
الذي تدعيه لم يكن مقرباً وان صالح اجنبى عن منكر المدعى
اذن المنكر له او لا يصح لكن لا يرجع عليه في الثانية ومن صالح عن دار
ونحوها فبان العوض مستحقاً او كان قنابان حراج بالداران كان
باقياً وبقيته ان تالفوا هذا اذا كان الصالح مع الاقرار ورجع بالدعوى
مع الانكار ولا يصح الصالح عن خيار في بيع او اجارة او عن شفاعة او
حد قذف وتسقط جميعها وكذلك مع شارب او سارق او زان ليطلقه

ولا يرفعها الى الامام ومع شاهد ليكم شهداته .

فصل بحرم ان يجري ماء في ارض غيره او سطح بيته بلا اذنه
ويبيع الصالح في ذلك بعوض ومن له حق ماء يجري على سطح جاره او
ارضه لم يجز لجاره تعلية سطحه او ارضه لمنع جري الماء وكذلك ان
يجد ثبلا ملكه ما يضر بجاره كحمام وكنيف ورحى تنورا وكرات علف
او روث او ما يأخذ النار سريعا كالقطن والباروتة ودهن الغاز .
الا باذنه وله منعه من ذلك وكذلك التصرف في جدار جاره او جدار
مشترك بفتح خوخة او طاق او باب او ضرب وتد ونحوه الا باذنه و
كذا بوضع خشب الا ان لا يمكن التسقيف بدونه ويجب على الجاران
ياذن له وله ان يسند قماشه او يستظل بجدار غيره او ينظرا او
يقرا في ضوء سراج به بغير اذنه وكذلك بحرم ان يتصرف في طريق
نافذ بما يضر المارين كاجراج دكان او نصب دكة وجناح وساباط وميزان
وحفر مسيل ومغارة وجع احجار ومدر وخشب ونحوه وكذلك
في ملك غيره وهو انه او في درب غير نافذ الا باذن اهله ويجوز الشريك
على العمارة مع شريكه في الملك والوقف وان هدم الشريك البناء وكان
هدمه لخوف سقوطه فلا شيء عليه ولا لزمه اعادته وان أهمل الشريك
بناء حائط بستان اتفقا عليه فبخر احداهما واهل الآخر فماتت من ثمرته
بأهاله ضمن حصه شريكه فيه .

كتاب الوديعه

يشترط لصحتها كونها من جائز التصرف لمثلها فلو اودع ماله لصغير
او مجنون او سفیه فانتزعه لا ضمان عليهم ولا على وليائهم ولو فرطوا
وان اودعه احد هم صار ضامنا ولم يبرأ الا برده لوليه ويلزم المودع
بالفتح حفظ الوديعه في حرز مثلها بنفسه او بمن يقوم مقامه كزوجته
وعبد وخازنه وان دفعها بعذر مكن حضره الموت او اراد سفر او ليس
السفر حفظ لها الا اجنبى ثقة فتلفت لم يضمن وكذلك ان نهأ مالكها
عن اخرجها من حرز ثم اخرجها الطربان ما يغلب منه الهلاك كالخريق
والطوفان والنهب ان تركها في هذه الحالات واخرجها من غير خوف ضمن
وان قال مالكها لا تخرجها ولو خفت عليها فحصل خوف واخرجها او لاله
يضمن وان القاها عند هجوم ناهب ونحوه اخفاء لها فتلفت لم يضمن
وان لم يعلف البهيمة حتى ماتت ضمنها فان تهرما اعطاه المالك من
مصرف العلف فيعلفها من عنده والا يفوضها للقاضي والحاكم وهو
يبيعها ان رآى فيه مصلحة ويحفظ ثمنها للمودع بالكسر فان لم يكن
هناك قاض ولا حاكم جاز له بيعها وحفظ ثمنها له .

فصل اذا اراد المودع بالفتح السفر رد الوديعه الى مالكها او الى
من يحفظ ماله عادة او الى وكيله فان تعذر ولم يخف عليها معه في السفر
سافر بها ولا ضمان وان خاف دفعها للحاكم فان لم يكن فلتقة ولا يضمن
مسافر اودع فسا فر بها فتلفت بالسفر وان تعدى المودع بالفتح بان كانت
دابة فركبها لا يسقيا او اعداها اعداء عنيفا فوق طاقتها واخذ منها

العمل فوق وسعها او كان ثوبا فلبسه لا الخوف من عث او اخرج البهايم
لينفقها او لينظر اليها ثم ردها او كسر فخمتها او حل كسماها ضمن ووجب
عليه ردها فوراً ثم لا تعود امانة بغير عقد متباعد ولو كان الثوبين
صوف فلم ينشره في الشمس حتى لحسه الث ضمن وصح قول المالك
للمودع كلها خنت شرعدت الى الامانة فانت امين فان كانت دابة و
اذن له المالك للركوب فتلفت لا يضمن وسرايت كثيرا من الصلحاء اذا
او دعواد راها او دنايها فينفقونها لكي يصيروا ضامنين ولا يخسر
المودع بالكسر اذا تلفت من غير تعدي

فصل المودع بالفتح امين لا يضمن الا اذا تعدى وفرط او غا
ويقبل قوله بيمينه في عدم ذلك وفي انما تلفت او انك اذنت لي في
دفعها للفلان وتلفت وان ادعى الرد بعد مطله بلا عذر او ادعى ورثته
الرد ولو لمالك لم يقبل الا بيمينه وكذا كل امين وحيث اخرها بعد
طلب بلا عذر لم يكن لحميلها مؤنة ضمن ولا يجوز ان يخون من خانه
نعم يجوز لمن له حق على الاخران ياخذ من ماله بقدر حقه بغير اذنه
ان قدر عليه فان اكره على فقها لغير ربهما لم يضمن وان قال فلان غنمك
الف وديعة ثم قال قبضها مني او تلفت قبل ذلك او قال ظننتها باقية
ثم علمت تلفها صدق بيمينه ولا ضمان وان قال قبضت هذه الفاوذة
فتلفت فقال المقر له بل قبضتها مني غصبا ضمن ما اقربه .

كتاب العارية

هي تسمية من مكارم الاخلاق وواجبة في الماعون كالدمى والحبل والقنطرة
والصحن والقدرج والمعلقة والفاس الخوان ونحوها وتنقذ بقول او
نقل بشرط كون العين منتفعا بها مع بقاها فلا تجوز اعادة ما يوكلا وشرب
غير ان اعطاه بلفظ الاعارة يحمل على الاباحة وتكون الانتقام منه مباحا
فلا تجوز اعادة فرج الامة خلا فالامامية وتكون المعير اهل التباعد
للمعير الرجوع في عاريتة متى شاء ولو قبل اذنه التي عينها ما لم يرض بالمشي
ولا اجرة له منذ رجع الا في الزرع من حين رجع الى وقت الحصاد

فصل المستعير في استيفاء النفع كالمستاجر الا ان لا يعبر ولا
يوجب ما استعاره الا باذن المالك واذا قبض العارية فمضى مائة عنده
ولا ضمان عليه اذا تلفت من غير تعد وتفريط وجناية وقيل مضمونة
عليه بمثل مثله قيمة متقوم يوم تلفت لكن الا ضمان عليه بالامانة
اذا كانت العارية وقفا ككتب علم وادراع موقوفة على طلبة العلم و
الغزاة وسلاح او اذا اعارها المستاجر او بليت في الاستعمال العادي المعروف
كما وتلف الثوب المستعار بلبسه او ذهب خمل المنشفة او القطيفة او
سقط من نجوم نضرة او ذهب عليها شئ واركب ابته انسانا منقطعا
الله تعالى فتلفت فتمت كما لو غطى ضفنه بلحاف فاحترق عليه وكذلك
لا يضمن رد يفرق الدابة ومن استعار ليرهن فالمرتهن امين لا
يضمن الا بالتعدى والتفريط ويضمن المستعير ومن سلم لشريكه الدابة
ولم يستعملها فتلفت بلا تفريط لم يضمن وكذلك اذا استعملها باذن شريكه

عوضا عن علفها وان سافر بها اليه للركوب عليها وقضاء حوائجها عليها
فعارية ولا يجوز منع اطراق الحمل وحلب المواشي عن من احتاج اليهما
وكذلك عن الحمل في سبيل الله وكذلك عن اكل الفواكه التي سقطت
في بستانه لمن هو محتاج اليه.

كتاب الهدية

يشترع قبولها ولا يحب المكافاة وقيل يجب لمن اهدى ويجوز بين مسلم
وكافر وغير مشرك وقيل مطلقا وتحب التسوية بين الا ولاد صغيرهم
وكبيرهم سواء فان فضل احد منهم ببطية فهل ينفذ ولا ينفذ فيه
قولان ويكره اتفاقا ورد الهدية لغير مانع شرعي حرام وقيل مكروه
والمانع كونها من مال حرام كاجرة الزانية او مشتبهة مختلط باموال الربوا
او كون المهدى اليه من اهل اللولايات كالعامل والقاضي المتصرف
والوالي اذا اهدى اليه لاجل كونه واليا ما بغير سبيل لولاية كمن عانة
بهاديه من قبل الولاية او من لا يعرف انه وال ومن اهدى الى عموم
الناس كما اهدى الى الولي فلا بأس بقبولها ومن الهدية المحرمة الهدية
من متعلم القرآن الى معاصيه وقيل يجوز قبضها وحلوان الكاهن ومهر
البنفي فان تاب الكاهن ابنت البنفي بقي ما حصل له بالكفانة والزنا حراما
فيصرف على الفقراء وان اكلا منه مضطرين فلا بأس ومنها الهدية لمن
يقضي للمهم حاجة او يشفع له عند السلطان ^{حيث لم يجد آما لا آخر} وابواب الحكومة
وقيل يجوز ومنها ما يهدى الى الخدم والخدم والرياحين العلف

والشموع والسرر والقناديل وقيل يجوز لسد نيتها قبوله.

كتاب الهبة

هي جائزة حالة الحيوة ومستحبة اذا قصد بها وجه الله كالهبة للفقير
والعلماء والصالحين وطلبة علوم الدين وينتقد بكل قول وفعل يدل
عليها وشرط جوازها كون الواهب جائزا للتصرف مختارا غير هازل و
كون الموهوب مما يصح بيعه فلا تصح هبة فرج الجارية وكون الموهوب
له يصح تملكه وكونها منجزة غير موقوفة ولو وقت بغير احد هما لم تمت
الهبة ولغا التوقيت ويكون الموهوب للمعطي له ولورثته من بعده
ان كانا واليا فله بيت المال فان كانت بلا عوض فلهما حكم الهدية في
جميع ما مر من تجوز للمكافاة وتحب التسوية بين الاولاد فيها وان كانت
بعوض معلوم فيبيع بثبث فيها الخيار والشفعة وان بعوض مجهول فباطلة
ومن اهدى ليهدي له اكثر فلا بأس ويكره رد الهبة وان قلت بل السنة
ان يكافى الموهوب له ويد عوله وان علم انه وهب حياء وخيشمة وجب
الرد ولا يجوز للمرشدين من الفقراء اخذ الهدايا والعطايا من مريديهم
سيما اذا اعطوا كارهين استحياء فيجوز اخذها وقيل يجوز اذا اعطوا بطيب
قلوبهم لاجل حياء وخيشمة.

فصل تصح الهبة بلا عوض بمجرد الايجاب ولا تقتضي القبض
والقبول لكنهما تبطل بالرد فيصح التصرف فيه قبل القبض قبل تلزم بالقبض
اذا كان باذن الواهب وقبض ما يتناول بالتناول وقبض لرد كالا وقال

والد كأمين بالتولية ويقبل ويقبض لصغيره ويجنون ولهما ويصح ان
شيئا ويستثنى نفعه مدة معلومة ويصح ان يهب دابة او امته حاملا
ويستثنى حملها كالتحق وان وهب وشرط الرجوع متى شاء لزمت ولما
الشرط وان وهب دينه لمديونه صح لا لغيره الا ان كان ضامنا وتصح
البراءة عن كل حق ولو كان مجهولا وان ابراء مديونه او ترك الدين له او
احله منه او اسقطه عنه او ملكه له او تصدق به عليه او عفا
صح ولزم بمجرد ولو قبل حلوله.

فصل لا يجوز للواهب الرجوع ولو قبل القبض وقيل يجوز قبل
القبض مع الكراهة ولا يصح الرجوع فيما الا فيما يهب الوالد لولده
فان فصل بعضهم على بعض وجب الرجوع ولا يصح الرجوع الا بالقول للاب
المحرر يملك من مال ولده ما شاء مع حاجة او بغيرها في صغيره او كبره
بخطه او رضاه بعلمه او بغير علمه دون امر وجد وغيرهما من الاقان
بشروط الاول ان لا يضره بان يكون فاضلا عن حاجته فليس له ان
يملك سرية وان لم تكن امر ولد ولا اله حرفة يكتسب بها وراس
مال تجارة الثاني ان لا يكون في مرض موت احدهما الثالث ان لا يطيحه
لولد آخر الرابع ان يكون التملك بالقبض مع القول والنية الخامس ان
يكون ما يملكه عينا لا دنيا فلا يملك ابراء غدير ولده ولا ابراء نفسه
من دينه السادس ان لا يكون بينهما اختلاف الدين وليس للولد ان يطا
اياهما في ذمته من الدين من قرض او ثمن مبيع او قيمة متلف او ارض

جناية بل اذا مات الاب ووجد الولد عين ماله الذي قرضه او
باعه اخذ ولا يكون ميراثا بل هو له دون سائر ورثته.

فصل ويباح لكل انسان ان يقسم ماله بين ورثته على
قدر فرائض الله في حال حيوته وصحته ويعطي من حدث له بقية
حصته وجوبا ويجب التسوية بينهم على قدر اثارهم منه الا في نفقة و
كسوة فتجب الكفاية فان زوج احد هرا وخصه بشئ فلا اذن البقية
حرم عليه ولزمه ان يعطي الباقيين مثله حتى يستووا وله التخصيص
باذن الباقيين من الورثة فمن له اولاد وزوج بعض بناته فجهزها واعطا
فيطى جميع ولد مثل ما اعطاها ثم يقسم الباقي بينهم على فرائض
الله وان مات الزوج او المخص قبل التسوية بينهم وليس التخصيص
بمرض موته المخوف ثبت الملك للاخذ وان كان بمرض موته لم
يثبت له شئ زائد عن ميراثه الا باجازتهم ما لم يكن وقفا فانه يصح بالتك
كالوصية للاجنبي الوقف عليه وتحرر الشهادة على التفضيل وكثير
ومن كان له صبر على الفاقة وقلة فان اليد فلا باس ان يتصدق با
ماله او كله ومن يتكفف الناس ذ الحاجة فلا يحل له.

فصل للمريض بالمرض الغير المخوف كالصداع ووجع الضرس والبرد
والجرب والزكام والحمى الخفيفة كالصباح ينفذ تبرعه بجميع ماله حتى
ولو صار مخوفا بعد ذلك وبات منه اما المريض بالمرض المخوف كالبرص
وذا النجس والرعاف الدائم والبيضة والفاالج واللقوة والطاعون الذي

عوبين الصفيين وقت الحربا وكان بالهبة وقت الهيجان او قدم للقتل
او عس له او جرح جرحا مهلكا او اسر عذ من عادته القتل والحامل
عند الطلق لا ينفذ تبرع احد منهم الا من الثلث للاجنبي فقط لا
لوارثه ان مات بعد التبرع فان لم يمت ونجا فتصرفه كتصرف الصبيح
فصل الوفاء بالوعد في الخير واجب لكن لا يجوز للمعاكم الزامه
لو اخلف وقيل مستحب لا اذا عجز عنه بمرض او غيره ويجوز هبة
المشغول بملك الواهب الشاغل بملكه وكذلك هبة المشاع فيما يقسم
ولا يقسم -

كتاب الإجارة

هي عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معينة
او موصوفة في الذمة او عمل معلوم يعوض معلوم ولو كان غير مالى
كما في النكاح والتعليم ونحوهما فتجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعى
وشروطه معرفة المنفعة وكونها مباحة ومعرفة الإجارة فان لم يتعين
الإجارة استحق الاجير مقدار عمله عند اهل ذلك العمل فلا تصح
الإجارة على الزنا والنيابة والرقص وكذا على الغناء والزمر ونحوه خلاف
وتصح على القسمة فللقسام اجر المثل لانصاف عشر التركة ولا ربع عشرها
وكذا تصح استيجار بكل ما امكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالدار
والحوانيت والنظروف والآلات والآلات والادوات والاداب والسرير
والاجير والغرض وسائر امتنة البيت والراكب البرية والبحرية اذا قدر

المنفعة بالعمل كركوب الدابة الى محل معين او بالامد كالركوب على
الكار ساعة واحدة وان طال الامد حيث كان يغلب على الظن بقاء العين
الى مدة الإجارة ولا تصح الإجارة الدائمة وقيل تصح من الحكومة
وتسمى مقاطعة ثم اذا تبطلت الحكومة فلا الحكومة الجديدة نسخها
او ابقاءها ولا يجوز للحكومة في الإجارة الدائمة اخراج المستاجر ومن
يقوم مقامه من ورثته ما دام يودى الاجرة المعينة وللمستاجر بهذه
الإجارة ان يستاجر آخر ويأخذ منه العمل وله عزله ان لم يوجز إجارة
دائمة وهكذا هكذا اهلهم جرا وقيل لا يجوز له ان يوجز إجارة دائمة
وهو المختار -

فصل الإجارة ضريان الأول على عين فان كانت موصوفة بشرط
فيها بيان النوع والصفة وكيفية السير من هلالج وغيره ويشترط في
الكار ان يبين ان قاربه فرس او ثور او ثوران او جملا وجملان مرصع
القوائم بالاديم (برثاير) او غير مرصع او يمشى بالقوة البرقية او الدخانية
(موثر كار) وان كانت معينة اشترط معرفتها والقدر على تسليمها
وكون الموجب بملك نفعها وصحة بيعها غير حر ودفع وامر ولد فانه
لا يصح بيعها وتصح اجارتها واشتملها على النفع المقصود منها فلا تصح في
دابة زمنية لحمل ولا ارض سبعة لزوم الثاني على منفعة في الذمة
فيشترط ضبطها بما لا يختلف كخياطة ثوب بصفة كذا او بناء حائط
يذكر طوله وعرضه وسمكه وآله اى من حجارة وطين او من لبن طين

او من اجرو طين او من حجارة وجص او من اجرو جص ويشترط ان لا يجمع بين تقدير المدة والعمل وقيل لا يشترط ويموز الجمع بينهما ويشترط ايضا كون العمل غير مختص بمسلم فلا تصح الاجارة لاذان واقامة وامامة وتعليم قرآن وفقه وحديث ونيابة في حج وقضاء ولا تقع الاقربة لفاعلهما ويمر اخذ الاجرة عليهما وقيل يجوز الاستيمار على تلاوة القرآن لاعلى تعليمه واجاز بعض اصحابنا الاستيمار على تعليم القرآن والاذان والاقامة لفقد بيت المال وعروض البوس والفقر للمسلمين وضيق اسباب المعيشة عليهم بزوال الدلالة الاسلامية واستيلاء الدل الغير المسلمة وقد روي الترمذي عن كسب الحجار ومهر البغي حلوان الكاهن وعسب الفحل وجوز الجمهور كسب الحجار ما كسب لمزني والمخلاق والمخائن والقابلة فيجوز بالانفاق.

فصل يجوز اكرام العيين مدة معلومة او الى مسافة معلومة باجرة معلومة ومن ذلك الارض لا بشرط ما يخرج منها وقيل يجوز بشرط ما يخرج منها وهو المختار نعم اذا اشترط ما يخرج من محل معين منها فلا يجوز ويجوز للمساخر عينا استيفاء النفع بنفسه وبمن يقوم مقامه بشرط كونه مثله في طول وقصر وثقل لا في معرفة الركوب على الموجه كل ما جرت به العادة من آلة المركوب كزمامة وحزامه والبرة التي تكون في انف البعير على الموجه القود والسوق والشيل الحط ولزوم الدابة للنزول للحاجة واداء واجب كسلوة منفرضة وترميم الدار باصلاح

المكسور واقامة المائل وتطيين السطح وتنظيف جدرانها واستيفائها بالنورة واصلاح البركة والبيد والحوض واصلاح مجاري المياه والسلاخ للسطوح وكل ما جرى العرف به من انه على صاحب الدار وعلى المستاجر الحمل والشغل في الشجر المظلة والوطأ فوق الرجل وحمل القرآن بين الشقين والدليل على مكثرهما اودار تفريغ البالوعة والكثيف وكسب الدار من القمامة والزبل والرماد والقاذورات ان حصلت بفعله كما لو طرح فيها جيفا او ترابا او غيرها.

فصل الاجارة عقد لازم لا تنفسخ بموت المتعاقدين او احدهما ولا بتلف المحمول ولا بوقف العين الموجهة ولا بانتقال الملك فيه بنحو هبة وارث وصية ونكاح وخلع وطلاق وصالح ولم يشترط يعلم ان المبيع موجد الفسخ او الامضاء فان امضى فله الاجرة من وقت الملك وتنفسخ بتلف كل العين الموجهة للمعين كما لو استاجر عبدا او فرسا فمات او دارا فانهدمت قبل مضي شيء من المدة سواء قبضها المستاجر لا وتنفسخ بموت المرتضع والمرضعة وكذلك اذا تعذر استيفاء النفع فاذا كان التعذر بعضه من جهة الموجه فلا شيء له كما لو حول الشاة قبل انقضاء المدة او امتنع من تسليم الدابة اثناءها او اثناء المسافة او امتنع الاجير من تكميل العمل حتى مما سكن او ركب وعمل وان كان التعذر من جهة المستاجر فعليه جميع الاجرة كما لو لم يسكن المستاجر في الدار المثلثة بعد راول وغيره راول وتحول في اثناء المدة وان تعذر بفعله ما كثر ور

الدابة او انه لا مال الدار وجب من الاجرة بقدر ما استوفى من النفع
وان هرب المجر وتركت بهائمته وانفق عليها المستاجر فله الرجوع على
المجر ولو لم يستاذن الا مال لان النفقة على المجر كما لمعير فاذا انقضت
الاجارة باع الحاكم البهائم وفي المكتري ما انفق عليها وحفظ الباقي للمجر
فصل الاجير نوعان خاص من قدر نفعه بالزمن ومشارك
من قدر نفعه بالعمل فالخاص لا يضمن ما تلف بيده الا اذا فرط واشتر
يضمن ما تلف بفعله من تعريق او تحريق كالتقصير يضمن ان افسد الثوب
وكذا الحايك والخياط والصباغ والطباخ والخباز والملاح والجمال بالفسد
وكذا لو افسد ابلز قمر او بسقوطهم عن الدابة او بخطاء في الفعل كان
امر يصح ثوبه احر نضغه اسود او امر بتفصيل قميص رجل فنقص
قميصا مرة او غلط في التفصيل واضاع الثوب ويضمن الجمال ما تلف
بانقطاع حبله الذي يشد به الحمل لا ما تلف بحمزه بخوسرقة
او غصبا ونهب او تلف بتغير فعلهم ان لم يفرطوا واذا استاجر قصا بالذبح
فترك التسمية عاملا ضمن وان سهوا فلا لحله ولا يضمن حجام ختان
وبيطار وطبيب دكتور خاصا كان او مشتركا ان كان حاذقا واذن فيه
مكلف او وليه في الصنعة ولم تعين يده فاذا جنت يده ولو خطأ كان يعاونه
قطع الختان الى الحشفة او الى بعضها او قطع في غير محله او ختن صغيرا
بل اذن وليه ضمن سرايته وكذا لو قطع سلعة من مكلف بتغير اذنه
وكذا ان لم يكن الطبيب حاذقا وعالج دابة او انسانا قتلف ولا ضمان

على سماع فيما تلف من الماشية اذا لم يتعد ولم يفرط في حفظها فان فرط
بنوم او غيبتهما عنه او اسرف في ضربهما او ضربهما في غير محله او من غير
حاجة اليه او سلك بهما موصفا تعرض فيه للتلف او ساق الفرس الى
مسافة لا تقدر الا فراس على طيما او ساقه سوقا عنيفا على خلاف العادة
ضمن وكذلك صاحب العجلة التجارية (موثر كار) اذا اجراها في محل مروي
الناس كالاسواق وغيرها جريا سرعيا وتلف بها انسانا او دابة او ما لا يقع
ضمن واذا اختلفا في التعدى وعدمه ولا بينة فالقول قول الراعي الساق
وصاحب العجلة التجارية بهمينه وان اختلفا في كونه تعدى يارجا الى
الخبرة ولا يصح ان يرفع الماشية بجزء من نائمها -

فصل تستقر الاجرة بالفراغ عن العمل وبانتهاء المدف حيث سلمت
اليه العين الموجهة ولا حاجز له عن الانتفاع وببذل تسليم العين اذا
مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها ولم تستوف ويميل عطاء الاجرة
للاجير المشترك بمجرد فراغه عن العمل والمائل فيه اثم ويصح شرط تعجيل
الاجرة وتأخيرها وان اختلفا في قدرها تخالفان شكل احدهما لزمه ما قال
صاحبه بهمينه وان حلفا تفسخا بلا حكم الحاكم فان كان قد استوفى المستاجر
ماله اجرة فاجرة المثل والمستاجر امين لا يضمن ولو شرط على نفسه لضمان
الا بالقدح والتفريط ويقبل قوله بهمينه في انه لم يفرط وان ما
استاجره ابق او شرد او مرضا ومات وان شرط المجر عليه ان لا يبيع
بها في الليل وحين يقوم قائم الظهيرة او في الطريق الفلاني ولا يذهب

بهما قبالة الأفيال والملاعب النارية أو قريبا من بابور البراء لا يتأخر
به عن السيارة ونحو ذلك مما فيه غرض صحيح فخالف ضمن متى انقضت
المدّة رفع المستاجر يد عن العين الموجرة ولم يلزمه الرد ولا مؤنثه كالمو
بخلاف العارية وتكون بعد المدّة امانة في يده فان تلفت بغير تفريط
فلا ضمان عليه وإيجار المريض جائز ولو بكل ماله ولو باقل من اجر المثل
ويجوز استيجار الطريق للمرور ولو استاجر شاة لأرضاع ولد أو حديّة
جاء ويسقط القاضى لأجر على كتب الوثائق والمحاضر والسجلات و
كذا علمته وكذا المفتى على كتابة الفتوى لأعلى داء الجواب باللسان
فانه واجب عليه ولو استاجر ليكتب له توثيقا لدفع السجوازان بين
له قدر القسطاس والخط والمكتوب -

فصل المستاجر لا يكون خصما لمن عمل الإجارة والرهن والشراء
بخلاف المشتري الموهوب له والمستاجران يوجرا الموجر بالفتح من غير
موجره بالكسر ما من موجره بالكسر فلا يجوز ولو استاجر جلا لجمل مقدار
من الزاد فاكل منه رد عوضه من زاد أو غيره ولا يجوز ان يحمل عليه ما
زاد على المعين إلا بإجازة الموجر والمستاجر والموتقن والمشتري حق بائع
من سائر الغرماء لو انقعد صحيحا ولو فاسدا فاسوة للغرماء ولو استاجر
دارا أو حماما أو أرضا لشهر فمكن شهرين يلزمه اجر الشهر الثاني ان كان
معدلا لا مستغلا وكذا الوقف ومال اليتيم وكذا الوتقاضاه المالك
وطالبه بالأجر فمكن وكذا الوتقاضاه بعد موت الموجر -

كتاب المسابقة

من جائزة في السفن والمزاريق والطيور والرماح والأحجار والأقدام وكل
الحيوانات كالخيل والأبل والبغال والحديد والبقرة الفيلة غير ان اخذ العوض
لا يجوز إلا في مسابقة الخيل والأبل والسمام بشرط خمسة أحد لها
المركوبين في المسابقة أو الراميين في المناضلة لا الركابين لا القوسين
الثاني اتحاد المركوبين في المسابقة أو القوسين في المناضلة بالنوع الثاني
تحديد المسابقة بما جرت به العادة الرابع علم العوض وإباحته الخامس
الخروج عن شبه القمار بان يكون العوض من واحد فان اخرج معا لم يجز
إلا بحمل لا يخرج شيئا ولا يجوز أكثر من واحد يكافئ مركوبه
مركوبيه أو رصيه بينهما فان سبقا معا اخرج كل واحد منهما ما اخرج به لأنه
للسابق فيهما ولا شيء للمحمل ولم يأخذ من المحمل شيئا وان سبق
أحدهما أو سبق المحمل اخرج السابق ما اخرجاه وان سبق أحدهما والمحمل
معا فكل المال لأحدهما السابق ولا شيء للمحمل والمسابقة تجعله لا يؤخذ
ببعضها من ولا كفيلا ولكل فتحها ما لم يظهر الفضل لصاحبه وتبطل
ببوت أحدهما أو أحد المركوبين وتبطل السبق في خيل متماثلة العنق
يرأس أحدهما إذا كان أقرب إلى الغاية وفي الأبل بالكف ولعب الشطرنج
بأشراط المال حرام بالاتفاق وكذلك لعب بأشراطه ولو تخلل
محمل بينهما ولا بأس بلعب اختطاف الودع بالرمح يسمونه (دب) بكنك
وبضرب الكرة بالصولجان من ظهر الخيل يسمونه (بولو) لأن هذا لا

الالعاب ونحوها كرمي البنادق والأتواب ومزاولة ركوب الخيل والسباحة
والطيران مما يحتاج إليه الأقوام لمعارضة الأعداء بل لا شك في وجوبها
عند الضرورة -

كتاب الجعالة

هي جيل مال معلوم لمن يعمل له عملاً مباحاً ولو كان مجهولاً كمن رد لقطعة
أو في بضائع أو بنى لمن هذا الحائط أو اذن بهذا المسجد شهر أو أبر
هذا الفحل أو أقام في هذا البيت سنة فله كذا فمن فعل العمل بعد أن بلغه
الجعل استحقه كله وإن بلغه في أثناء العمل استحق حصته تمامه إن أتته
بغية الجعل وإن بلغه بعد الفراغ عن العمل لم يستحق شيئاً وإن فسخ
الجعل قبل تمام العمل لزومه أجره المثل وإن فسخ العامل فلا شيء له وإن
عمل لغيره عملاً بأذنه من غير تقدير أجره وجعالة فله أجره المثل ولو
بغير أذنه فلا شيء له إلا في صورتين أحدهما أن يخلص متاع غيره ولو
قنا من مهلكة بجراؤنا وفلاة يظن هلاكه في تركه فله أجره المثل
الثانية أن يرد رقيقاً أبقا من قن أو مدبراً أو مولد لسيد فله ما قن
الشارع وهو دينار أو اثنا عشر درهما سواء رده من داخل البلد أو خارجة
قرب المسافة أو بعدت وسواء كان يساوي قدر الجعالة أو لا وسواء
كان الراد من وجب الرقيق أو ذرهم وإن مات السيد قبل وصول المدبر
فما للولد عتقاً ولا شيء لرادها وكذا لا شيء للامام إن رده -

كتاب الإكراه

هو شرعاً فعل يوجب من المكروه فيحدث في المحل معنى يصير به
مذقوعاً إلى الفعل الذي طلب منه وشرطه قدرته المكروه على القيام
بما هو عليه سلطاناً أو لصاً أو نحوه وخوف البكره إيقاعه أو كونه
المكروه به متلفاً نفساً أو عضواً أو موجباً لما يبعد ما الرضا وكون المكروه
ممتنعاً عما أكره عليه لحقه أو لحق أخراً ولحق الشرع وحكمه أن لا يصح
عقد المكروه لا بيعه ولا شراؤه ولا نكاحه ولا عتقه ولا طلاقه ولا زني
سلطان زوجته فيتحقق منه الإكراه فلا يكون لعفو المهور إذا أكرهت
عليه وإن أكره على كل مائة أو درهما ولحم خنزير أو شرب خمر حل الفعل
فإن صبر حتى قتل يوجب ذلك إن أكره على الكفر بالله أو سب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم رخص له أن يظهر ما أمربه على لسانه كإرساله
مطهرنا قلبه بالإيمان والافضل للتورية فإن وترى ولم يور ولا يكفر في
الحالتين ولا يتبين أمراته منه وقد وترى الشافعي في مسألة خلق
القرآن ولم يوتر ما منّا أحمد بن حنبل وصبر على الضرب الحبس فله
دره وعليه أجره ومثل ما ذكرنا حقوق الله كإفساد صوم وصلوة
وقتل صيد حرام أو في إجماع ما في حقوق العباد فيرخص له لا تلاف
مال مسلم أو ذمماً وسببه لا يقتله أو قطع عضوه أو زناً فإن زناً لا يحد
أما المرأة لو أكرهت على الزنا هل يرخص لها أم لا فيه قولان والإصح
الرخصة ولو أكره الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفيعه فسكت لا يبطل
شفيعته ولو أكره البوليس والقاضي جلاً ليعترف بفترة أو جرمية أو مال فلا يصح اعترافه ولا

يكون له اثر ويعز المكرهون بما يراه الامام وقيل ان اكره القاضى على رجل ليقر بقتل وسرقة فاقروا قتل او قطعت يده اقتص من القاضى ان كان المقروصو فبالصلاح وان منهما فلا .

كتاب الحجر

هو منع المالك من التصرف فى ماله او منع صاحب فن عن استعمال فيه وهو نوعان الاول لحق الغير كالحجر على مفلس راهن ومريض وقن ومكاتب وحر مرتد ومشتري بعد طلب الشفع الثانى لحظ نفسه كالحجر على صغير ومجنون وسفيه ولا يطالب بالمديون ولا يحجر عليه بدين لم يحل لكن لو اراد سفر طويلا او اراد نقل ماله بجميع اوجهه واشتد الدين فساد نيته فلغيره منعه حتى يوثقه برهن او كفالة ولا يحل دين مؤجل بمجنون ولا بموت ان وثق ورثته بما تقدم ويجب على مديون قارس وفاء دينه بمجرد الطلب فان مطل وجب على الحاكم امره بوفائه فان ابى حبسه ولا يخرج حتى يتبين له امره فان ظهرت عسرته وجب الحلاقه وحرر مطالبته والمجروح عليه مادام معسرا وان سال غرضا من له مال لا يفي بدينه الحاكم للمجروح عليه لزمه اجابتهم .

فصل نتائج الحجران يتعلق حق الغرماء بالمال فلا يصح تصرفه فيه بشرط لو بالعتق وان تصرف فى ذمته بشراء او اقرار صريح وطولب بعد فك الحجر عنه وان جنى على احد شارك المجنى عليه الغرماء ومن وجد عين ما باعه للمجروح او اقضه اياه او اعطاه له راس مال سلاماد

اجرة ولم يرض من مدتها من له اجرة فمواحق به بشرط كونه لا يعلم بالحجر كون المجروح حيا فان مات فهو اسوة للغرماء سواء علم بحجر قبل الموت فحجر عليه ثمرات او مات فتبين حجره وقيل البائع اولى بما باعه بشرط ان لم يقتض من ماله شيئا فالمجروح ان قضى بعض الثمن لم يكن اولى بالمدون بل يضمنه بل يكون اسوة للغرماء وبشرط ان تكون العين كلها باقية فى ملكه وان تكون بما لها لم تتغير صفاتها بما يزيل اسمها ولم تزد زيادة متصلة ولم تقتلط بغير متميز عنها ولم يتعلق بها حق الغير كالمرتبه ونحوه فاذا وجد شئ من ذلك لم يكن اولى ويلزم الحاكم تقسيم ماله من جنس الدين وبيع ما ليس من جنسه ويقسمه على الغرماء بقدر حصص ديونهم (سرى شكن) ولا يلزم مهر بيان ان لا غريم سواهم ثم ان ظهر دين حال رجع على كل غريم بقسطه ويجب على الحاكم ان يترك للمجروح ما يحتاجه من مسكن وخادم ولو كان المنزل كبيرا يترك بقدر سكنته ويبيع الباقي وما يستر عورته وما يقيه البرد ويسد رمقه ورواق من يئوله ويجب ان يترك له ان كان تاجرا ما يتجر به وان كان محترفا فما يحترف به من الآلات ويجب له ولعياله ادنى نفقة مثلهم من مأكلا وشرب وكسوة من ماله حتى يقسم بين الغرماء وينقطع الطلب عنه فمن اقضه او باعه شيئا عا لما بحجره لم يملك طلبه حتى ينفك حجره .

فصل من دفع ماله الى صغيرا ومجنونا وسفيه فالتلفه لم يضمنه ولا لوليّه ومن اخذ من احد هم ما لا ضمنه حتى ياخذ وليه الا ان

أخذ لمحفظه وتلف من غير تفريط كمن أخذ مغبوباً لمحفظه لربه من
بلغ غير رشيد أو بلغ مجنوناً ثم عقل ورشد انفك الحجر عنه لا قبل ذلك
بمال ولو صار شينين كبيرين.

فصل بلوغ الذكر بالامناء أو بتما خمس عشرة سنة أو نبات شعر
خشن على عاتقه وبلوغ الأنثى بذلك وبالحيض والرشد صلاح المأ
وصونه عما لا فائدة فيه فمن أسرف في ماله بالإففاق فيما لا فائدة
له فيه أو فيما هو ممنوع شرعاً يمكن الحاكم أن يحجر عليه ويمنع من التصرف
وكذلك إذا أسفه الرجل لكبره وشرع في سرف وإضاعة الأموال طلب
ورثته المحجر عليه فيحجر عليه حفظاً لحق الورثة

فصل ولاية المملوك لما لكه ولو كان فاسقاً وولاية الصغير البالغ
بفسفه أو جنون لآبيه فان لم يكن له أب فلو صيه ثم الحاكم فان عدم فلا
يقوم مقامه وشرط في الولي الرشيد والعدالة فان خان الولي وأسر
أو لم يقم بأصلاح مال الصغير كما ينبغي يعزله الحاكم ويجعل مال تمت
نظارته والجهد والابن والامد سائر العصباء لولاية لهم بالوصية
والحق ان الجهد كالأب حين عدم الأب ويحرم على الصغير والمجنون
والسفيه ان يتصرف في أموالهم إلا بما فيه حظاً ومصلحة ولا يصح تصرفهم
ببيع أو هبة أو شراء أو عتق أو وقف أو اقرار للولي أن يأكل من مال ولديه
إلا قل من اجرة مثله وكفايته ان احتاج ولا يأخذ ما فرض له الحاكم و
كذا ان اظهر الوقف انه لم يشرط له الواقف شيئاً وللزوجة وكل متصرف

في بيت كاجير وخازن ان يتصدق بلا اذن صاحبه بما لا يضر كزينة نفوه
إلا ان يمنعه الزوج أو الموهرا ويكون بمخيلة فيحرم كصدقة الرجل بطناً
البراة.

فصل يجب على الحاكم ان يحجر على الطبيب الجاهل والبيطار الجاهل
الذي يخاف منه اهلاك النفوس وأضرارهم ويصع المحجر على الغائب لكنه
لا يحجر ما لم يعلم وكذلك يجوز على المكازي لمفلس والمحتكر والمفتي
المأجن الذي يقتل الناس بغير علم.

كتاب الغصب

هو الاستيلاء على حق الغير عدواناً وهو محرم إجماعاً ويلزم الغاصب
رد ما غصبه بئائه ولو عزم على رده أضعاف قيمته ولا يحل له الانتقام
بالمنصوب ولا لمن يعرف انه منصوب حتى لا تقبل الصلوة في الأرض
المنصوبة وقيل لا تصح ومن دفن فيها فينبش ولو بعد مدة إلا إذا خشي
به رب الأرض وان سهر الغاصب بالسامير المنصوبة بأبأ قلعهما وردها
ولا يبالي بضرره كما لو غصب فصيلاً وأدخله داره فكبر وصار لا يمكن
إخراجه لضيق الباب فانه ينقض مجاناً ويخرج وان زرع الأرض فليس
لربها بعد حصده إلا الأجرة وقبله يغير بين تركه باجرتة أو تملكه
بنفقته وان غرس وبني الزم بقلع غرسه أو بئائه ولو كان أحد الشرعيين
وفعله بغير اذن شريكه.

فصل على الغاصب ربح نقص المنصوب واجرتة مدة مقامه بيده

فان تلف ضمن مثله ان كان مثليا فان اعوز المثل فقيمة مثله يوم
اعوانه وبقيمته يوم تلفه في بلد غصبه ان كان متقوم ولا يختص
المثل بالمكيل والموزون بل كل ما يوجد له مثل كالقصعة
والصحن ونحوهما فهو في حكم المثل يضمن مصاغا مباحا اذا تلف
بالاكثر من قيمته ووزنه والمهرم بوزنه من جنسه ويقبل قوله
بيمينه في قيمة المنصوب ان لم تكن بينة وكذا في قدره ويضمن جبا
واتلافه بالاكل من الارش او القيمة وان اطعمه ولو مالكا وقتنه او
دابته او اباحه له وهو غير عالم به لم يبرأ وان علم الاكل حقيقة
استقر الضمان على الاكل فللمالك تضمين الغاصب وتضمن آكله و
للفاصب اذا غرمه المالك الرجوع على الاكل ومن اشترى حمارا ففرس
فيها او بنى فخرجت منصوبة وقلع الفرس والبناء رجع على البايع بجميع
ما انفق فيها من الثمن واجرة الفارس والسقي مصارف البناء وللمالك
الارض قلع الفرس والبناء من غير ضمان.

فصل من اتلف ما لا يحترم الا غيره ولو سهوا ضمنه وان اكره على
الاتلاف ضمن المكره بالكسر وان وقع انسان قفصا عن طائر او حل قنا او
اسيرا او حيوانا مربوطا فذمها وحل وكاء رزق فيه شئ ما يعفان فاق
او خرج ما فيه قليلا قليلا او وضع الفاس فرس في بيت فاشتعلت الناس
او خلى فيه بمبا فتكسر واتلف انسانا او ما الاضمنه ولو بقي الحيوان او
الطائر واقفين حتى نفرهما آخر فذمها ضمن المنقر من او قف دابة بطريق

ولو كان واسعا وترك به نحو طين او خشبة او عمود او حجرا وكيس راسهم
او حفر فيه مغارة او القى فيه شوكا او اسند خشبة الى حائط ضمن تلف
بذلك ولو كانت الدابة بطريق واسع فضر بها انسان فرفضته فلا ضمان
ومن ضرب دابة مربوطة في طريق ضيق فرفضته فمات ضمنه صاحبها
ومن اقتنى كلبا عقورا ولو لصيدا وماشية او اقتنى كلبا اسود بهيما
او اسدا او ذئبا او نمرا او هربا تاكل الطيور والدجاج وتقلب القدر وراو
جارجا فالتلف شيئا ضمنه واذا اقتنى حماما او غيره من الطير فارسله نهارا
فلقط جارا لم يضمنه وكذلك لو حصل الاتلاف مما تقدم في بيت انسان
من غير اقتنائه ولا اختياره وكذلك لو دخل دار ربه بلا اذنه فعنه
ومن ايج نار في ملكه فتعدت الى ملك غيره بتفريطه ضمن لا ان
طرت ريح فعدتها ولم يقدر على كفها ولو ايج نار انتوى في العادة
لكثرتها او في ريح شديدة تحملها او تقع ماء كثيرا يتعدى مثله او
ترك النار موجهة ونام او اجم النار وفي قربها حشيش او شئ تشتعل
فيه سريعا كالقطن وغيره يضمن ومن اضطجح في مسجد او طريق
واسع فعثر به حيوان لم يضمن ما تلف به ولو في طريق ضيق يضمن
ولا يضمن لو وضع حجرا على طين في الطريق لئلا تلوث بها اقدام المارة
ونبالهم فعثر به حيوان او انسان.

فصل لا يضمن رب بهيمة غير ضارية ما اتلفته نهارا من
الاموال والاشجار والابدان اذا لم تكن يده عليهما فان كانت ضمن

ويضمن راكب الدابة وسائق وقائد قادر على التصرف فيها جناية يدها
وفمها ورجلها وان تعدد الركبان ضمن الاول او من خلفه
ان انفرد بتدبيرها وان اشترك فيه او لم يكن معها الا قائد وسائق
اشترك في الضمان ويضمن ربهما ما اتلفته ليل ان كان بتفريطه وكذا
يضمن مستعيرها ومستاجرهما ومن يعفظهما ومن قتل حيوانا صائلا
عليه ولو كان اديا صغيرا وكبيرا عاقدا او مجنونا حرا او عبدا دافعا
عن نفسه او ماله اذ لم يندفع بغير القتل واتلف بكسرا وحرقت مرملا
او االة لهو كطبنوس وعودا واتلف نردا او شطرنجا او صليبا او كسرا
فضة او اناء ذهب او كسرا وشق اناء فيه خمر ما مور باراقتها (اي
ما عدا خمر الخلال والذمي) او كسرا حليا محرما على كره يتخذ ماله
للنساء ولا يصالح لهن او اتلف الة سحر او تعزيم او تنجيم او صور الحيوان
او اتلف كتب المبتدعة المضلة او كتب الكاذب وسخائف والقصاص
الباطلة الموضوعية او كتب الكفر الشرك او كتب فيها احاديث ردية
موضوعية باطلة لم يضمن في الجميع وقيل يضمن باتلاف المزامير
والشطرنج الغير المصنوع او انى الذهب الفضة وهذا قول من اباح
المزامير واقتناء انى الذهب والفضة للزينة والتجمل والاستعمال
غير الاكل والشرب من اصحابنا -

فصل الجلوس على بساط الغير والاستصباح بمصباحه ليس -
بغصب لو غصب ثوبا فصبغه او سويقا فلفه بهن ثا المالك بالخيار ضمنه

سنة
في ضمان
بالتلف

قيمة ثوبه ابيض ومثل لسويق او اخذ المصوغ والملتوت وغرم ما زاد
الصبيغ وغرم لمن ولورده غاصبا لغاصب المصوغ على الغاصب الاول برئ عن
ضمانه كما لو هلك المصبوب في يد غاصب الغاصب ادى قيمته الى الغاصب
ولو غصب شيئا ثم غصب اخر منه فاراد المالك ان ياخذ بعض الضمان من
الاول وبعضه من الثاني فله ذلك واذا اخذ الضمان كله من احدهما
فلا ياخذ من الاخر شيئا وايضا اعطى الضمان فلا يرجع على الاخر بشئ
ولو غصب خمر مسلم فخلها او غصب جلد ميتة فذبحه اخذها المالك
بجنا او لو غيب المصبوب وضمن قيمته ملكه وقيل لا ولو غصب امة
مغنية فتلفت يضمن قيمتها غير مغنية وقيل مغنية ولو سكن في الدار
المقصوبة يرد لها ويودع كراء مثلها الا اذا عطلها ولو زنى بامة غصبها
فردت حاملا فولدت فماتت ضمن قيمتها وقيل لا ومن غصب مولدا
او مدبرة فماتت ضمن قيمتها ولو سعى احدا بغير حق عند سلطان
فغرمه يضمن وقيل لا -

كتاب الشفعة

سبها الا شترك في شئ ولو منقول صغير لا تجب قسمته او الجوارس
في غير المنقول وقيل لا شفعة للجار واختاره الشوكاني وثبت عند
انتقال الملك بشرط واحد ما كونه متبعا او موهوبا بعوض فلا شفعة
لو انتقل الملك بغيرها كصدقة وارث وهبة بلا عوض وعوض بخلع وصلم
عن ثور ولا نياخذ اجرة او ثمن في سلم او عوضا في كتابة الثاني طلب

الشفعة من الشفع ساعه علمه بالبيع فان اخر غير عذر سقطت وقال الاخناف
 باشتراك طلب لا شهدا ايضا بعد الثالث طلب اخذ جميع المبيع مع بقاء
 فان طلبا اخذ البعض منه سقطت وان تلف بعضه اخذ باقية بحصة من
 ثمنه الرابع سبق ملك الشفع على البيع فلا شفعة لو اشترى معه او بعد
 الخامس كون البيع صحيحا وازاتعد والشفعاء فهم بينهم على تكملة
 وتصرف المشتري بعد طلب الشفع بالشفعة باطل وقبله صحيح ويلزمه
 دفع الثمن الذي وقع عليه العقد الى المشتري فان كان مثليا يدفع له مثله
 وان متقوا ما يدفع قيمته فان جهل الثمن او قدره ولا حيلة سقطت وكذا
 ان عجز ولو عين بعض الثمن وانظر ثلثة ايام ولها ريات به ولو كان الثمن معجلا
 وطلب الشفع التاجيل فيه سقطت وكذلك لو كان موحلا ولزم المشتري
 بالتاجيل له ولا شفعة في الموقوف ولا بمجواره وللشفيع خيار الروية والعيب
 وان شرط المشتري البراءة منه وان اختلفا في الثمن ولا بينة صدق ^{المشتري}
 بيمينه وان برهنا فالشفيع احق ياخذ شفيعته بقيمة الخمر والخنزير ان
 البايع والمشتري ذميان وكان مسلما فلو كانوا كلهم ذميان فياخذ
 بمثل الخمر وقيمة الخنزير وان كان البايع مسلما فسدت البيع ولم تثبت
 الشفعة ولو بنى المشتري وغرس ياخذ الشفع بالثمن وقيمة البناء
 والغرس وتكره الليلة لاسقاط الشفعة ولا يحمل للشريك ان يبيع حصته
 حتى يوزن شريكه.

كتاب القسمة

هي نوعان قسمة تراض وقسمة اجبار فلا قسمة في مشترك الا برضا
 الشركاء كلهم حيث كان فيها ضرر ينقص القيمة كحما وود وورصغار وكشعز
 مفرد وارضى ببعضها بناء او بدار ومعدن وحيوان ورعى وعبد وكتاب
 وسيف ونحوه وان لم يتراضيا وطلب احدهما البيع اجبر الاخر عليه ان متع
 فان لم يبيع عليهما وقسم الثمن عليهما ولا اجبار في قسمة المنافع فان اتسما ما
 بالزمن كمن اشترى اوعاما والاخر مثله او بالمكان كسكنى هذا في بيت وسكنى
 اخر في بيت صح بلا لزوم فكل منهما الرجوع متى شاء الثاني قسمة اجبار ورعى
 ما لا ضرر فيها ولا رد عوض وتبقى في كل مكمل وموزون ودار كبيرة
 وارض واسعة ويدخل الشجر تبعا للارض كالإخذ بالشفعة فيجبر الحاكم
 لها اذا امتنع احدهما وطلب الاخر ويصح ان يتقاسما بانفسهما وان ينصبا
 قاسما بينهما ويشترط اسلام القاسم وعدالته وتكليفه ومعرفة بالقسمة
 فان كان كافرا او فاسقا او جاهلا بهما لم يلزم الا تبراضيهما واجرتيه بينهما
 على قدر املاكهما وان تقاسما بالقرعة جاز ولزمت بمجرد القرعة ولو فيها
 فيه رد او ضرر وان خير احدهما الاخر بالقرعة وتراضيا لزمت بالتفريق
 وان خرج في نصيب احدهما عيب جهل به خيرين فسخ او امساك وياخذ الا
 وان غبن غبنا فاحشا بطلت وان ادعى كل واحد ان هذا من سهمي تخالفا
 ونقضت القسمة وان صار الطريق في حصة احدهما ولا منفذ للاخر بطلت
كتاب المزارعة والمساقاة
 المزارعة ان تكون الارض لواحد والبذر والبقر والعمل الاخر والاخر

في الشفع
 الشفع

والبذر لواحد والبقر العمل للأخرا والارض والبقر والبذر لواحد العمل للأخر وتضع في الصور كلها على حصة معلومة من الخارج والمساقاة في الاشجار وهي كالمزراعة ومربياتها في الاجارة.

كتاب الذبائح والاطعمة والصيد

الذكوة شرعا ذبح الحيوان او نحره اذا كان مقدورا عليه وشر وطهارة اربعة احد ما يكون المذكي عاقلا مميزا ولو طفلا او امراة ولو حائضا فلا يحل ما ذكاه مجنون او سكران فاصلا للذكوة فلو احدثك حيوان ما كوله مجنون انسان لم يقصد ذبحه فانقطع باحدثك حلقومه ومريه لغير العلم القصد ويحل ذبح الفن والجنب والحدث والكتاني ولو حرييا والمبتدع اعتقادا او عملا والفاسق لا المرتد والمجوسي والوثني والدرزي والنصيري واليمني والنيجري الثاني الآلة فيعمل الذبح بكل يمينه وينهر الدرع حتى من حجر ونصب وغشب وعظم غير السن والظفر الثالث قطع الاوداج قيل يكفي قطع الحلقوم والمرى وكيفي قطع البعض منها لو قطع راسه حل ما ذبح من قفاه ولو عمد ان ات الآلة على محل الذبح وفيه حياة مستقرة حل والا لا ويحل ذبح ما اصابه سبب الموت من منخقة او مريضة او اكيلة سبع وما صيد بشبكة او فخ فاصابه شيء من ذلك او انقذه انسان من مهلكة ان ذكاه وفيه حياة مستقرة يمكن زيادتها على حركة من ذبح سواء انتهى حالها الى ان يعلم انها لا تعيش او لا ونفى بالحياة المستقرة تحريك يده او رجله او طرف عينه او مصع ذنبه وما قطع حلقومه

واثبت حشوته فوجود حياته كعدمها على الاصح لكن لو قطع الذبائح الحلقوم قبل قطع المرى لم يضربان عادة فتمم الذكوة على الفور وكذلك رفع يده ان اتمها على الفور وما عجز عن ذبحه ونحره كواقع في يده او شاة او متوحش فذا كونه بمجرعه في اي محل كان الرابع قول بسم الله لا يجوز غير ما عند حركة يده بالذبح ويجزئ بغير العربية ولو احسنها ولا يكفي التبييع وغضوه وبين التكبير مع التسمية ولا تستحب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كزيادة الرحمن الرحيم فان ترك التسمية باسيا فلا بأس وان تركها جهلا او عمدا لم يحل وقيل يحل لان المومن يذبح على اسم الله سمي ولم يسم ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه ولو سمي على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية لم تبغ اما اذا ضيع شاة لذبحها وسمي ثم الفى السكين واخذ سكين اخرى وسد السلام او استبقى ماء ثم ذبح حل ومن ذكر عند الذبح مع اسم الله اسم غيره او ذكر اسم غيره فقط لم يحل بالاتفاق وكذلك لو ذبح لتعظيم غيره الله ولو ذكر عليه اسم الله تعالى كن ذبح لقدره والسلطان او احد من العظماء او ذبح على القبر تعظيما لولي من الاولياء وكذلك ما ذبح على النصب اي عند اوثان المشركين واصنامهم اما لو ذبح لله تعالى استبشارا بقدره والسلطان او ايضا للثواب الى احد من الاولياء فهو كن ذبح الحقيقة ولو ذبح للكعبة تعظيما لها او لرسول الله تعظيما له او قال بسم الله وامر محمد ونحمد رسول الله او محمد او علي او غوثا وذبح كتابي لكينة او لصليب

مع
سما قال انفسه
باب الذبائح
في كتابه

أو لوسى أو لعيسى أو تقربا لسلطان أو غيره أو للجن أو لإحدى من الأولياء
أو للشيطان أو للصنم أو للقبر أو للشيخ صدر الدين أو أحمد الكبير أو
أو جالساؤه فيخرج من الصور كلها ويصير الذابح مرتد إذا قصد بالذبح
التقرب إلى غير الله -

فصل يحصل ذكوة الجنين بذكوة أمه ويستحب ذبحه وإن كان
ميتا وإن خرج حيا بحياة مستقرة لم يذبح إلا بذبحه ويكره تذبيب الذبيحة
كذبحها بألة كاله وكره سلقها وكسر عنقها أو كسر عضو منه أو تنقيتها
قبل زهوق نفسها فإن فعلت ساء وأكلت ولا يشترط توجيه المذكي إلى القبلة
وقالت المتألمة يسن وسن كونه على جنبها الأيسر والأيسر في الذبح
وما ذبح ففرق أو تردى من عل أو وطئ عليه شئ يقتله مثله لم يحل وقيل
يحل وما قطع من الحي فهو ميتة وإذا وقع الشك في الحيوان التي يأتي بها
المسلمون لكونهم حديث عهد بالإسلام هل ذكر وأعلمها اسم الله تعالى
عند الذبح أو لا فيكفي ذكر اسم الله عليها حين الأكل وذبيحة الكافر
حلال إذا ذبح لله وذكر اسم الله عند الذبح وانهر الدم وأفرغ الأوراج
وذلك إن ترك التسمية ناسيا أم لا وذبح لغير الله أو خنق أو ألقي في الماء
فمات فلا يحل ومن أحل مخنوق الكافر أو ماء القاه في الماء الحار فمات كما يفعل
النصارى في عصرنا بالدجاجة والبط ونحوهما استدلالا بقوله تعالى
وطعام أهل الكتاب حل لكم فهو جاهل بمات وهل يجوز هذا الجاهل
أكل الخنزير وشرب الخمر على ما تدركه الكفار بهذه الآية لأحول ولا قوة إلا

بالله وذبيحة الجن إن كان مسلما أو كتابيا حلال سواء تمثل بصورة البشر
أو لا -

فصل الأصل في كل شئ الحلال ولا يحرم إلا ما حرمه الله ورسوله
وما سكت عنه فهو عفو فيحرم ما في كتاب الله أعني الميتة والدم المسفوق
ولحم الخنزير أي كل شئ منه وما أهل به لغير الله أي ذكر عليه اسم
غير الله عند الذبح أو ذبح تعظيما لغير الله أي وقع نكالا للذبح لأجل
تعظيم غيره والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع
الإماما ذكيا أم لا ما أدركته من هذه الأشياء وفيه حياة مستقرة
فذابحته فهو حلال ما صار إلى حال المذبوح فهو في حكم الميتة
ولا يحل بالذبح وأحل لنا بالحديث ميتتان السمك والجراد ودمان الكبش
والطحال وأحل الله لنا صيد البحر سواء صاده مسلم أو يهودي أو نصراني
أو مجوسي ومشارك ميتة البحر حلال سواء ماتت بنفسها أو بالاصطياد
والمراد بصيد البحر كل ما يعيش في البحر فإذا أخرج منه كان عيشه عيش
الذبوح سواء كان سمكا أو بقرا أو غنما أو كلبا أو خنزيرا أو إنسانا مجريا أو كوسجا
أو مارماهى والجرثيم يحل كله بلا ذبح بخلاف ما يعيش في الماء وإذا أخرج
يبقى حيا فإن كان طائرا كالبط وذبح فيحل ولا يحل ميتتها وإن كان غيرها
كالضفدع والسرطان والسلحفاة فحرام وكذا التمساح أما حيوان البحر التي لا تتوجه في البر فهي
حلال لأنها في حكم السمك وحرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا
كل ذى ناب من السباع كالحرة والكلب الذئب والنمس ابن أوى والأسد

والفهد والنمر والذئب والقرود والثعلب وابن عرس ومنجباب وسهمور
وقنق وكنق ذئب مخلب من الطير كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهدين
وحداثة وبومة والحمار الانسية ويحمل ما سواها من ذوات القوائم والطيور
وحشرات الارض كوبر ونسر وخمر وعقعق ولقلق وغراب وخفاش
وهدهد وبيغاء وطاوس وخطاف وقنفذ وضب والفيران وقيل
لا تحمل الحشرات كالديدان والجعلان والحراطين والخلد والتنين
البلكشنة والعنكبوت والسوس ودود القز ونبات وردان والخنفس
والاوسراغ والحرياء والعقارب والحيات وكذلك النمل والنمل والذباب
والزنبور والفراش وطهايب وقمل وبراغيث وبعوض وفي البغل والغيلة
قولان اما الفرس فخلال وكذلك حمار الوحش وقمل الوحش السنور الخشن
والارب والزرافة والضبع واليربوع والنعامة والذاجاة والبط
الاوز والعندليب التدرج والعصفور والقبرة والحمام والحمة والسكو
والديك وطيور الماء والسمنديل والسماني والشحور ومالك الحزين
والتنوط والصلصل والنعامة والحجل والقمرى والحبارى والكركى والصعق
والزرنور وفارة النمر والسوداني والابابيل والشقرق والوعل
الكبش والتميس والمريميس والضان والمعز والنعجة والحمل والعناق
والجاموس والبقرة الثور والحمل والناقة والفصلان والجمال والظبي الابل
وتحرم المجلاة التي اكثر علفها النجاسة ويمرر لبنها وبيضها حتى تمس
ثلاثا وتطعم الطاهر ويكره اكل تراب وفحم وطين واذن قلب غدة وجل

تجمع طيور
حيوان سمي
وقيل نوع
من القرود

وثور ونحوهما ما لم ينتج بطبخ وقيل يوكل من الغنم كل شيء كذا من
كل ما يوكل لحمه ويكره اكل كل ذي راتحة كريمة ولو لم يرد دخول
فان اكل فلا يدرخله حتى يذهب ريقه واكل حب ديس بحمر او يقال
ويينغى ان يغسل ومداومة اكل اللحم واكل لحم صنتن ولا باس باكل
الطافي الى السمك الذي مات على وجه الماء والعصافير بانواعها
فصل من اضطر جازله اكل المحرم ولو الى الشبع ومن لم يجد الاذيا
سباح الدم كحربي وزنان محصن فله قتله واكله وكذا ان وجد ميتا
ولا يجوز له قتل الذي والمستامن والمسلم بحال ولو كاد يموت من الجوع
فلم يجد له في هذه الحالة ان ينصب طعاما لغيره شرابه وياكل ويشرب
منه ان لم يعط بالسؤال ومن اضطر الى نفع بحال الغير مع بقاء عينه وجب
على ربه بذله مجانا ومن مربمرة بستان لا حائط عليه ولا ناظر فله
ان ياكل منه مجانا ولو غير مضطرو ولو عن غصونه من غير ان يصعد على
شجرة او يرميها بحجر ولا يحمل معه شيئا من الثمر ولا ياكل من ثمر مجنى
مجموع الا في حالة الاضطرار وكذا الباقلة والحصى وكذا كل نزع
قائم وشرب لبن ماشية وما لم تغير العادة باكله وطبا لا يجوز الاكل منه
كالشعير ونحوه اما اذا كان البستان نحو طافانه لا يباح الاكل الا باذن
مالكه الا ما سقط من الثمرة فيحمل كل ما ينبر اذنه ولا يجوز له ان يتخذ
خجعة وتجيب ضيافة المسلم المسافر المجتاز على مسلم نزل في القرى دون
الامصار يوما وليلة وتستحب الى ثلث ليال بايامهن فما زاد على الثلاث

فهو صدقة ولا يجب عليه انزاله في بيته الا ان لا يجد مسجدا او
رباطا او نحوها يبيت فيه ولا يمانع ضررا وحرما على الضيفان ياكل من
طعامه فوق ثلثة ايام ولياليهن اذا عرف ان اطعمته ثقيل عليه والا
فيباح مع الكراهة.

فصل يباح الصيد لقاصده ويكره لهوا ويمرمان كان فيه ظلم
على الناس بافساد زروعهم واموالهم واخذ مواشيهم بخير رضاهم
والحيوان للمصيد افضل ما كوله فمن ادرك صيدا مجروحا متحركا فوق
حركة المذبوح واتسع الوقت لتذكيبه لم يباح الا بهما وان لم يتسع بلهما
في الحال حل باربعة شروط احدها كون الصائد اهلا للذكوة حال ارسال
الالة فان رماه وهو اهل ثم ارتد بعد رميه او مات قبل الاصابة
حل الا ان رماه مرتين او مجوسى ثم اسلم قبل الاصابة ومن رمى صيدا
فان ثبته ثم رماه ثانيا او رماه اخر فقتله او جأه بعد ايجاء الاول لم
يحل ولم تثبت قيمته مجروحا على الراعي الثاني ثاينها السلاح اى ماله احد
يجرح كسيف وسكين وسهم او ينزق كرصاصة البندق او جراحة
معلمة من الطير والسباع ولو كانت كلبا اسود بهيما لا يباض فيه وقيل
يجرم صيده واقتنائه ويباح قتله ويجب قتل كلب عقور الطير كالباري
والصقر والتقاب والشاهين والسبع كالفهد والكلب وتعليه الطيران
يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا دعى لا يترك الا كل فان اكل من الصيد
يولد وتعليه الكلب والفهد ان يسترسل اذا ارسل وينزجر اذا انجز واذا

اسك صيدا لم ياكل منه فان اكل منه لم يحل ويشترط ان يخرج ذواتا
وتغلب الصيد فلو قتله ببصره او خنق لم يباح ثالثها قصد الفعل وهو ان
يرسل الالة لقصد الصيد فلو سمي او سلمها غير قاصدا له او ارسلها
لقصد له لم يره او استرسل الجراح بنفسه وقتل لم يحل رابعها قول الله
عند ارسال الجارحة او عند رمي السلاح فان تركها سهوا فلا بأس قيل
لا يحل وان رمى صيدا فوقع في ماء او تردى من علوا ووطى عليه شئ
وكل من ذلك يقتل مثله لم يحل ولو وقع ايجاد جرح وان وقع في ماء ورأسه
خارج منه يحل وكذلك ان كان الصيد طير الماء او لا يقتل مثل ذلك
التردى ولا يحل لورماه بمحمد وفيه سهم او شارك الكلب المعلم كلب
اخر او رماه مسلم ومجوسى معا ولو ارسل المسلم كلب المجوسى للمعلم فصاد
وقتل يحل لمن ذبح بشفرة مجوسى ورعى بقوسه او ببندقيه
وفي عكسه لا الا ان يذبح كجوسى ذبح بشفرة مسلم ورعى بقوسه
او ببندقيه او ببندقية وما صيد ببندقية الطين والمعرض بعرضه فانه
كالموثوقة لا يحل وكرهه بعض التابعين وكن اما صيد بمجوسى المجنون
واذا وجد الصيد بعد وقوع الرمية فيه ميتا ولو بعد ايام في غير
ماء كان حلالا لم يرتن او يعلم ان الذئب قتله غير سهمه وان راه
بالهواء او على شجرة او حائط فميتا فانه يحل وان ارسل الجراح
فقتل صيدا ثم قتل صيدا اخر كلاهما لورمى سهمها الى صيد فاصاب
واصاب اخر وكن الوارسل على حيود كثيرة وسمى صرة واحدة بخلاف

ذبح شاتين بتمية واحدة. كتاب الاشربة

كل شراب اسكر فهو حرام وما اسكر كثيرة فقليله حرام والخمر كل ما خامر العقل سواء كان من غيب او تمر او عسل وحنطة او شعير او ذرة او غير هانئا او مطبوخا ويجوز الانتباذ في جميع الانية ولا يجوز انتباذ جنسين مختلفين ويجوز تحليل الخمر اما اذا صار خلا فيصير حلالا ولا والخمر ليس بنجس بل هو حرام وكذا اسائر الاشربة المحرمة وليس كل حرام نجسا ويجوز شرب العصير والنبيذ قبل غليانه وقد فيه بالزبد ومظنة ذلك ما زاد على ثلاثة ايام فالأولى اذا شرب النبيذ ان يشربه اليوم وغدا وبعد ذلك الى مساء الثالثة ثم يهريقه ان بقي منه شيء واذا وقعت النجاسة في شيء من المايعات لم يحل شربه وان كان جامدا القيت وما حولها ويجوز الاكل والشرب في انية الذهب والفضة لا غير فيجوز استعمالها لحواليج اخرى كالادمان والاكتمال ونحوهما واتخاذها ووضعها في البيت للزينة والتجمل ولا يجوز استعمالها مطلقا وهو قول الجمهور من اصحابنا ومن قدم اليه طعام في انية ذهب او فضة ولم يستطع الانكار فطريقه ان يأخذ الطعام من الانية ويضعه في وعاء اخر او على الخبز او في يد التمثال ثم يأكل منه وكذلك اذا اراد الاكتمال افرغ الكحل في شيء ثم اكتمل منه اما التحلى بهما فجائز للنساء ويجوز التحلى بالذهب على الرجال

لا التحلى بالفضة.

فصل لا يجوز التداوى بالخمر

الاخر واصل الطبيب الحاذق باستعمالها ويجوز لمن غص ولهرجيد الماء ان يشربها بقدر ما يدفع النصة ولا بأس بنجس خلط بعجينة الخمر لانها تحترق وتذهب بالطبخ وكره شرب درر على الخمر والامتناع به ويكره اكل البنج والحشيش والافيون وجوز الطيب والتبن اى التبنك ولا بأس باكل القليل منها للتداوى.

فصل يستحب غسل اليدين قبل الطعام

وبعد وتنس التسمية جهرا على الطعام والشراب ويستحب ان يجلس للاكل على حله اليسرى وينصب اليمنى ويتربع وان ياكل بيمنه بثلاث اصابع مما يليه ويصغر اللقمة ويطيل المضغ ويسمع الصمغة بعد الفمغ وان ياكل ماتنا ثم منه بعد ازالة ما عليه من قذرى وان ينض طرفه عن جليسه ويوتر المحتاج على نفسه وان ياكل مع الزوجة والخلوك والخلد والاحراء والاولاد ولو طفلا وان تكثر الايدي على الطعام وان تاكل الجماعة في صحن واحد بقدر ما تسع لها وان يلحق اصابعه قبل الغسل ويخلل أسنانه ويلقى ما اخرجته الخلال ويكره ان يتبلعه فان قلعه بلسانه لم يكره بلعه ويكره نفخ الطعام ليبرد وكذلك النفخ في الشراب ويكره اكل الطعام صارا وباق من ثلاثة اصابع واكثر منها او بالشمال بلا ضرورة ويكره ترك التسمية والاستجمال في الاكل اذا حضر

بشركائه والاكمل من اعلى السخفة اوسطها ونفض يده في القصة
وتقديره لسه اليها عند وضع اللقمة في الفم وكلامه بما يستقذر
او بما يضحك كثيرا او يحزنه واكله متكئا او مضطجعا او مبنطجا
واكله كثيرا بحيث يوزيه او قليلا بحيث يضره ويضعفه عن اداء الحقوق
والعبادات والاولى ان ياكل ثلث بطنه ويترك الثلث للشرب ويدع
الثلث خاليا فان اكل الى النصف فلا بأس والى الثلثين ايضا جاز وكره
ملاء البطن وياكل ويشرب مع انباء الدنيا بالادب والمروءة ومع الفقراء
بالاشرار ومع العلماء بالتعلم ومع الاخوان بالانبساط ويستحب ان
يبسط الاخوان بالحديث الطيب والحكايات الصادقة التي تليق
بالحال وينسب ان يحمد الله اذا فرغ ويقول الحمد لله الذي اطعمني
هذا الطعام ورضي نفسيه من غير حول مني ولا قوة ويدعو الضيف
لصاحب الطعام بان يقول اللهم اطعم من اطعمني واسق من سقاني
وبارك في طعامه وشرابه ويفضل منه شيئا سيما ان كان ممن
يتبرك بفضله واداب الشرب ان يكون بثلاثة انفاث يتنفس
كل مرة بعد ابانة الا ناء عن فمه ولا ينفخ فيه ويشرب باليمين
قاعدا ولو اكل وشرب قائما يجوز ويقدم اليمين فاليمين بالشرب
ويكون الساقى اخرهم شربا ويجرم الشرب من في السقام وتيل يكره
ولا بأس بانواع الفواكه وانما ذالوان الاطعمة الارتفاع للصحة ان ياكل
طعاما واحدا كالحبوب مع اللحم او الملح او التمر كذلك الارز مع ادام

واحد ولا يجمع بين الاضداد ولو سقى ما يوكل لحمه خمر فنسخ من ماله
حلال كله ويكره لبن الالبان وقطع الخبز بالسكين ويكره الاكل في نحاس
او صفر لا في اناء رصاص وزجاج وبلور وعقيق والا فضل الخبز
سيما الخبز الصيني وحل الا ناء المضيب بذهب او فضة والكرسي
المضيب بهما وحلية امرأة ومصحف بهما وتجوز كتابة الثوب بذهب
وفضة وتحلى السيف او السكين بهما ولو جاء كافر بالبحر وقال اشتريته
من كتابي او مسلم قبل قوله لا ان قال ذهبه مسلم او كتابي ولو دعى
الى وليمة وشرع لعب او غناء قعد واكل لان الغناء واللعب بما يجوز في
الزواج ومراسم الفرح لا غناء النساء البغايا ورقصهن فانه لم يجزه
احد فلا يقعد لو كان مثل هذا الغناء والرقص على المائدة ولو كان
في محل اخر فياكل ويرجع ولا يجوز الجلوس على مائدة او طاولة
يشرب عليها الخمر وقد ابتلى الناس بهذا في زماننا يجلسون مع شارب
الخمر على المائدة وياكلون معهم على الطاولة الواحدة.

كتاب الاضحية

هي سنة لاهل كل بيت وقيل واجبة وتجب بالنذر ويقول هذه
اضحية او لله والا فضل الابل ثم البقر ثم الغنم ولا تجزئ من غيرها
واقلاها شاة وتجزئ عن كل رجل واهل بيته وعياله والزيادة عليها للتفاد
مكروهة وتجزئ البدنة والبقر عن سبعة وتجزئ الجذع من الضان
والشئ من المعز لا ما دونه والشي طعنت في الثالثة من البقر الجا موس

ولا يجوز ما دون خمس سنين من الابل وافضلها اسمها ولا تجزئ
العوراء والريضة والعرجاء والعجفاء وعصباء اكثر القرن والاذن و
المصفرة والمستاصلة والنجقاء والمشيعة والكسيرة والفتاء والعصباء
وقال المناذلة تكره معيبة اذن مجزئ او شق او قطع لنصف او قل وكذا
قرن ويتصدق من الاضحية وياكل منها ويدخر والذبيح في المصلى
افضل والاول لمن يضحي ان لا يأخذ من شعره وظفره بعد دخول
عشر ذي الحجة حتى يضحي ولا يمتنع عليه النساء والطيب.

فصل بين نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى فيطعنها
بالحرية في الوحدة التي بين اصل العنق والصدر ويسمى ذبح البقر
والغنم على جنبها اليسر موجهة الى القبلة ويسمى حين يحرك يده
بالفعل ويكبر ويقول اللهم هذا منك ولك فان اقتصر على التسمية
اجزاء وذبح النبي صلى الله عليه وسلم كبشين اقرنين اهلحين مؤبطين
احدهما عنه وعن اهل بيته والثانية عمن وحده الله من امته وانا
اذبح ثنتين احدهما عنى وعن اهل بيتى والثانية عن النبي صلى الله
عليه وسلم وقت ذبح الاضحية وهذا على التطوع والنذر ودم المتعة
والقران من بعد صلوة العيد وقيل من بعد اسبق صلوة العيد بالبلد
لمن صلى ومن بعد رها لمن لم يصل فلا تجزئ قبل ذلك ويبقى
ليل ونهار الى اخرها ما اشد ريق فان فات الوقت فضى الواجب سقط التطوع
وسن له الاكل من هدى التطوع من اضحيته ولا ياكل من هدى واجب

وله كان ايجابه بنذر او تعيين ويجوز الاكل من دم المتعة والقران
ويجب ان يتصدق باقل ما يقع عليه اسم اللحم فان اكلها كلها ضمن اقله
ويعتبر عليك الفقير لا الطعام والسنة ان ياكل من الاضحية ثلثها و
ويهدى ثلثها ويتصدق بثلثها ويحرم بيع شئ منها حتى من شعرها وجلدها ولا
يبقى الجزاء باجرتها منها شيئا وله اعطاؤه صدقة وهدية.
فصل العقيقة مستحبة وقيل سنة مؤكدة وقيل واجبة على
عن الغلاصاتان وعن الجارية شاة ولا تجزئ بدنة وبقرة الا كاملة
فلا يجوز فيها الاشتراك والسنة ذبحها يوم سابع ولادته فان فات
فبند وكره لطح المولود بدنها والاباس ان لطح راسه بزعفران قالوا
يذهبها اعضاء ولا يكسر عظمها بل يدفن وليس له دليل وطنجها
افضل من اخراج لحمها نيا نطنج بماء وملح ثم يطعم منها الا ولاد المساكين
والجيران وسن الاذان في اذن المولود اليمنى ذكر اكان او انثى حين يولد
والاقامة في اذنه اليسرى وان يمتك بتمرة وسن ان يحلق راس الغلام
المولود في السابع من ولادته فان لم يتيسر فبعدة ويتصدق بوزن
شعر ذهبا او فضة ولا يحلق راس الجارية ويسمى المولود فيه حق التسمية
للاب فلا يسميه غيره مع وجوده فيسمى باحبا لاسماء كبريت وامة الله وعبد الرحمن
وامة الرحمان وهكذا اكل ما اضيف الاسماء المحسنى كعبد الرحيم و
عبد القادر وامة الرحيم وامة القادر ثمحرم التسمية بالاسماء الشركية
كعبد النبي وعبد الحسين وتجوز نداء على غلام حسين ونحوها وقيل

تكره ايضا وتكره بحرب ويسار ومبارك ومفلح وخير وسرور وبركة
ونعمة ونجيب ورباح وكذلك اما فيه تزكية كالنقي والزكي والنقي والبار
والبرة وشمس الدين وجمال الدين وقطب الدين لا باسما الملائكة والانبيا
ولا لباس بالجمع بين اسم النبي صلى الله عليه وسلم وكنته وقيل يكره
كالاكتناء بابي عيسى وقيل لا وتكره باسما الكفار كفرعون وهامان
وقارون وشيطان وابليس ونمرود وشداد وابي جهل وباسما العصاة
الطغاة كيزيد ووليد وعقبة وما يستقذر كالجمل والحمر والروث
والركس والبول والغائط وان اتفق وقت عقيقة واضحية اجزأت احدهما
عن الاخرى بشرط ان ينوى عنهما كما لو صلى ركعتين ينوى بهما تحية
المسجد وسنة المكتوبة وكما لو ذبح المتمتع والقارن شاة يوم النحر
اجزأت عن ذم الممتعة وعن الاضحية وكما لو صلى بعد الطواف فرضا
او سنة مكتوبة وقع عنه وعن ركعتي الطواف

كتاب الحظر والايابة

ستر العورة واجب في الماء والخلاء الا انه يجوز الكشف في الخلاء للضرورة
ولا يلبس الرجل الخالص من الحرير ولا يفرشه ولا يتوسده ولا ينام
عليه وقيل يجوز الا فتراش والتوسد والنوم عليه ويرخص في موضع
اصبع او اصبعين او ثلاث او اربع من اعلام الحرير وكذلك الاجل الحكمة
والجرب الحرب ويجوز لبس الكتان والقطن والصوف والخزوان كانت
نفيسة وكذلك لا يلبس الرجل المصبوغ بالعصفر الزعفران ولا ثوب

شهرة ولا ما يختص بالنساء ولا تلبس ما يختص بالرجال ويجوز على
الرجال التخنم بالذهب لا بالفضة ويجوز للنساء التحلى بالذهب وقيل
لا ويجوز في يساره او يمينه ولا لباس بكلة الديباج للرجال كذلك
لا لباس بلبس الجبة المكفوفة بالحرير والاسراف في الثوب ممنوع
لكل احد سواء كان فقيها او غير فقيه ولا لباس بالجلوس على الفضة
والتلعب بهما كيف شاء للرجال ويجل للرجال لبس ما سلاه ابريس ولحمته
غيره وكذلك لبس الاحمر بخير العصفر ولبس الاصفر بخير الزعفران
ولا يشد سنه بالذهب نعم يجوز اتخاذ الانف منه وكره الباسل لصبي
ذهبا او حريرا ولا يكره حفظ الحزقة للوضوء والمخاط ولا التيمية اذا كان
بالعربية ولم يتضمن الفاظ الشرك والكفر ولا اسما الكفار والسايطان
ويستحب اتخاذ السلي للصغير من حصير او غيره للسجدة من كرهها
وجعلها من شعار الروافض فقد اخطأ ويجرم على الرجال سدال الا زار
الى ما يحيا وز الكعبين والاجب ان تكون الا زار الى نصف الساق فان
استرخت من غير قصد فلا اشعر عليه

فصل ينظر الرجل من الرجل ومن غلام بلغ حدا للشهوة ولو امر
صبيح الوجه اذا من الشهوة سوى ما تحت السرة وفوق الركبة وقيل
الى الفخذ ايضا سيما اذا كان راكبا ومن عرسه وامته الحلال نه وطبها
الى كل عضو منهما ومن محرمته الى الراس والوجه والصدر والساق
والعضدان من شهوته وشهوتها لا الى الظهر والبطن والفخذ وامة

غيره كحرمته وكذا السيد لعبدها ومن الاجنبية الحرة التي جهمها
وكيفها وقد ميمها فقط والى الذراع ايضا ان كانت خادمة ان امن الشهوة
وما حل نظره حل منه الا من اجنبية فلا يحل له مس وجهها وكيفها
سواء كانت شابة او عجوزة والخلوة بها الا الملازمة مديونة هربت
ودخلت خربة او كانت عجوزا شوها او بمائل وتجاوز الخلوة بالمحرمة
ولا باس بالكلام مع الاجنبى والاجنبية ويجوز من الامة اذا اراد
شراؤها وان خاف شموته وامة بلغت حد الشهوة لا تعرض للبيع
في ازار واحد ويجوز النظر الى وجه اجنبية ولو خاف الشهوة لضرورة
كما لقاض وشاهد ولين يريد التزوج بها ويجوز النظر للطبيب للمعالج
الى موضع المرض بقدر الضرورة ان لم يتيسر طبيعية (يؤتى ذكره)
وكذا يجوز لقابلة وختان ولا يجوز كشف العورة للحامى ولا يدخل
الحمام الا بازار ولا تجوز الخلوة بامر صبيح الوجه اذا خاف الشهوة
وكذا امسه وتقبيله وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل
والاسف على نساء الهند حيث يكشفن عوراتهن للنساء ولا يستحيين
وكذا اعلى نساء دمشق الشام حيث يفتسلن في الحمامات كاشفات
عوراتهن بعضهن لبعض وتنظر المرأة من الرجل كالرجل من الرجل
ان امن الشهوة والذمية من المسلمة كالرجل الاجنبى فلا تنظر
من المسلمة غير وجهها وكيفها والذمية من الرجل كالمسلمة
الاجنبية فلا ينظر الى غير وجهها وكيفها اما الذميات والكافرات

اللاتي تخرجن في زماننا كاشفات دوسهن وصدورهن وفهوهن
وبطونهن فلا حرمة لهن والا ولي ان يفض بصره عنهن ولا ينظر
اليهن بالقصد ثانيا مرة وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال
لا يجوز بعده ولو بعد الموت ووصل الشعر حرام وكذا الوشم
والوشى ونسف الشعر من الوجه والخص والجبوب والمخنت واللوحى
في النظر الى الاجنبية كالفحل فلا يتركون ان يدخلوا على النساء
وقد اخرج النجى صلى الله عليه وسلم هيت الخنث من المدينة لكر السلطان
في عصرنا جعلوا الخنثين حافظين لحريمهم بل جعلوا خادمة وسند
الحرمين الشريفين ويجوز غزل الرجل عن امته بغير اذنها وعن الحرة بانها
ذكره تقبيل الرجل فم الرجل ويده او شيئا منه وكذا تقبيل المرأة المرأة
عند لقاء او وداع اذا كان عن شهوة واما على وجه البر والحب فحاش
كقبيل وجه فقيه او عالم او راسع او زاهد متشرع او سلطان عادل او
تقبيل راسه او يده او رجله وقد قال مسلم بن الحجاج لمحمد بن اسماعيل
البخارى دعنى قبل يدك ورجليك وكذا يكره معانقته في ازار واحد
(اعنى لم يكن عليهما قميص ورداء) والاحزاب لا كراة كالمصافحة
فانها شين بين واحد حين اللقاء لاحين الوداع اما المصافحة باليدين
فلم تثبت بالليل وان ذكرها الفقهاء في كتبهم كالمصافحة بعد صلوة الفجر
او صلوة العصر او بعد صلوة الجمعة او العيدين او بعد الوغظ والخطبة
اختلف فيها الفقهاء فمن قائل انها بدعة مكروهة ومن قائل انها بدعة

حسنة اما المعانقة فلا تسن الا لمن قدم من سفر ويميز تقبيل الرجل ابنته
او بنته ولو كبيرا او كبيرة على الخد او ما بين العينين لان هذا قبله
شفقة ولا باس بها ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل في ثوب واحد ان
كان كل واحد منهما في جانب من الفراش واذا بلغ الصبي خمس سنين يومر
بالصلوة واذا بلغ او بلغت الصبية عشر سنين يجب التفرق بينهما وبين
اخيها واختها وامها وابيها في المضجع والغلام اذا بلغ حد الشهوة فهو
كالفحل بلا مرة اشد للنساء فان قلوبهن تميل الى المردان المراهقين
اكثر مما تميل الى الرجال البالغين ولا يجوز للماحى النظر الى العورة ولا للحائض
فانها لو بقيت على خلق العانة بالموسى يستعمل النورة ولا يكشف العورة له ويجوز
للمختان النظر الى العورة ولو كان من يراد ختنه كبيرا والاولى للكبير الغير
المختون ان يمتحن نفسه بيده او ميتزوج ختانه بالجملة لا يترك المختان
لانه من شعائر الاسلام الا اذا خيف الضرر الشديد والهلاك ويكفي
في المختنة قطع اكثر القلفة والاولى قطع كلها وابداء المشقة وكرة
تقبيل اليد والرجل لنيل الدنيا ولو طلب من عالم او زاهد ان يمكن
لتقبيل رجله فالاولى ان لا يجيب وقيل لا باس ان اجاب اما تقبيل
يد صاحبه عند اللقاء فمكروه اجماعا كتقبيل يد نفسه بعد المصافحة و
تقبيل الارض بين يدي العلماء والعظماء والسلطانين على وجه التحية
ممنوع كتقبيل القبور والطواف حولها والفاغل والراضى به اثم ان كان
على وجه العبادة فكفر كسجدة العبادة لغير الله اما سجدات التحية لغيره فمكروه

هذا هو الوجه
واما ما روي
منها من
منع تقبيل
قبول الانبياء
والاولاد
مسألة في
شأنه

في شرعنا وكان جائزا في الشرائع السابقة وتقبيل الصنم او الرجل من
الاوثان والطواف حوله كفر مطلقا وكذا الاخذ بالاصنام والركوع عنده
فمن سجد لصنم او وثن يعبد الكفار وتقبله او طاف حوله او صسه
للتبرك به كفر وان كان على وجه التحية وان سجد او ركع او اغشى
لصاحب قبر وهو بنى من الانبياء او ولي من الاولياء على وجه التحية
ياشر ولا يكفر لانه ليس برجس من الاوثان وان سجد لقبره او ركع
او اغشى يكفر مطلقا كالموسجد للكعبة لانه يشبه عبادة الاصنام
ولو طاف بمسجد غير الكعبة ولو عبادة ياشر ولا يكفر لان
المساجد كلها لله وكذا الطواف حول قبر بنى او ولي تحية لصاحب
القبر لا عبادة له فليمتامل.

فصل كره بيع الحذر اى ربيع الادمى خاصة لايبيع القرن
والروث وصح بيعها مخلوطة بخراب او ماد غلب عليها كما صح الانتفاع
بمخلوطها وخالصها بطريقها في البساتين والزرع سيما للبلدغ
وجاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر او خنزير بخلاف دين على مسلم
ولو وكل ذميا لبيعهما ولو مات مسلم وترك ثمن خمر باعه لا يحمل
لورثته وجاز تحلية المصحف وتشييده واعرابه ولا باس بكتابه اسما
السور وعدد الاى وعلامات الوقف ولا باس بمحمل الغلف وتجليد
كتب الفقه والحديث والتفسير وغيرها وينبغي اتلاف كتب الكفر
والشرك والالحاد والبدعات ويكره تصغير مصحف وكتابته بقلام

اي ما يكره
الشافعية

خفي دقيق ولا يجوز لف شيء في ورقة القرآن والحديث والتفسير
والفقه ويجوز في أوراق المنطق والطب والإخلاق والتاريخ والقصر
والإخبار وجاز دخول الذمى والكافر المسجد باذن المسلمين
وكذا عيادته وعبادة الفاسق وفي عبادة الجوسي قولان ولا يجوز
اختصاص البهائم والبهمة والكلب وقيل يجوز للمنفعة والعلاج وكذلك
لا يجوز نزاء الحمير على الخيل كعكسه وقيل يجوز لتوليد البغل إذا
دعت الضرورة إليه ولا يجوز التداوى بنخس ويجوز الحفنة ويجوز
أخذ الراتب من السلاطين إذا كان غالب أموالهم حلالاً ولا
وجاز شراء ما لا يبدل للصغير منه وبيعه لآخر وعمره ما لم يقطع وهو
في حجرهم وجاز إجارته لإمه فقط لو في حجرها وكذا الملقط على
الاصح ولو أجز الصغير نفسه لم يجز إلا إذا التزم العمل فيستحق المسمى
أو أجز المثل ولا يجوز بيع العصير ممن يعلم أنه يتخذه خمرًا وكذا بيع
أمره ممن يلو ط وبيع سلاح من أهل الفتنة والبغى وجاز حمل
خمر في نفسه أو بدله باجرو ولا يجوز إجارة بيت في دار الإسلام
للزنا أو بيع الخمر أو ليتخذ بيت نارًا أو كنيسة أو بيعة وجاز بيع
بيوت مكة وبناءها وأرضها وأجارتها وجاز قيد العبد والصبي
تحرزاً عن الإباق والتمرد وكذا قيد البهيمة الناحية أو الموزية
وجاز قبول هدية العبد لما ذون واجابة دعوته واستعادة دينه
وكره كسوته وأهلوه التقدين واستخذاء المخصى لا يكره إقراضه

دراهم لياخذ منه من الإخبار والنقود متفرقا ما شاء كأياديه كره
جعل الغل في عنق العبد ولا يكره قوله في إلهاء الله في سالك
بمعاقد العزم من عرشك وإسالك بمحمد نبيك أو بموسى نبيك أو بحق
رسلك وإنبياءك وإليائك وملائكتك ويجوز أن يصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ولو استقلا لا وقيل لا يجوز إلا بقاؤه ولو قال لا أخربني الله
أو بالله أن تفعل كذا لا يلزمه فعله والأولى أن يفعل إن كان مباحا
وقال ابن المبارك لو سأل لوجه الله أو لحق الله يعجزنجل أن لا يطيعه
شيئا ومن قرأ القرآن ولم يعمل عليه ثياب على قرآنه كمن يصلى ويصلى
ولا يكره الجهر بالذكر ورفع الصوت فيما ورد فيه الجهر من الشارع ويكره
في غيره والجهر المفرط مذموم مطلقا إلا في الأذان وكره احتكاك قوت البشر
واسمائهم في بلد يضرب أهله فإن لم يضرب يكره ومثله تلقى الجلب ويجب
عليه بيع ما فضل عن قوته وقوت أهله إذا احتاج إليه أهل البلد فإن
لم يبيعه يجبره الحاكم عليه أو يأخذه منه ويفرقه على رباب الاحتياج
ثم إذا وجدوا سعة ردوا مثله ولا يسع الحاكم إلا إذا تعدى رباب
الأموال في القيمة نذر ينافحشا للأضرار بالعامّة والطبع في جلب النفع
ولو اصطلموا على سعر الخبز واللحم ووزن ناقصا رجع المشتري بالنقصان
ويجب على الحاكم أن يختبر وزن البلد ومقادير الثياب ويعز من بنخس
فيها والأولى له أن يعطى رباب الأسواق والبيعة المقادير المصححة المروية
من الحديد ويكره أمساك الحمامات ولو في برجهما إن كان يضرب الناس ما

اطارتها فوق السطوح مطلعا على عورات المسلمين موجب للتنزيه الشديد
ويذبحها المحتسب ان لم يمتنع من ذلك وجاز اقمتها للاستيناس كشرا
الطيور والعصافير للاعتاق او للاقتناء فان جعلها في قفص فعليه
اطعامها وسقيها وكذلك ان اقتنى هرة او كلبا او حيوانا اخر فبإثم
ان حبسه جائعا او عطشان وجاز ركوب الثور والجاموس وتحميلها
وسوتها في الكار والكراب على الحمير بلا جهد وضرب بنير وجهه وظاهر الذن
ذنب عظيم ويعيب على الحاكم ان يكف الناس عن الظلم على الدواب والحمل
عليها فوق طاقتها وكره الكراب على الخيل وشدها لجر العجلات والكرات
وقيل لا يكره شدها للجر لعموم البلوى ويستحب تقليم اظفار يوحمة
قبل الصلوة ولم يثبت في ترتيب الاصابع شئ وكذلك خلق عانته
والاغتسال في كل سبع مرة وجاز في كل خمسة عشر مرة تركه وباء
الاربعة ويجب الغسل على من اراد صلوة الجمعة وحلق الشارب
بدعة وقيل سنة والاولى قصه حتى تبد وشفتاه واعفاء اللحية
واللباس بتمتف الشيب واخذ اطراف اللحية ولا ينقصها من القبضة
ومن الخضب بالصفرة وكره بالسواد وقيل لا وهو المختار ولو قطعت
شعر راسها اثمت ولعن ولو باذن الزوج والمرض تخاف الهلاك منه
وكره حلق الراس من غير سبب كج او عمرة والافضل ان يحفظ الشعر على
رأسه ويمشطه ويد منه وكره القرع اى حلق بعض الراس وتراى
بعضه بالاتفاق ولو تعلم رجل للعمل واخر لتعلم الناس فالثاني افضل

ومذاكرة العالم خير من ايام ليلة وله الخروج لطلب علم الدين بلا اذن
والديه لو ملتصقا واذا كان الرجل يصوم ويصلى يضرب الناس بيده
او بلسانه فذكره بما فيه ليس بنهيبة موجبة للاثم حتى لو اضر السلطان
بذلك دفعا لضر العامة فلا اثم عليه وكذلك الشكوى عند القاضي
وشكوى المظلوم وقوله لمن عليه الحق انه كاذب او غادر او خائن او
خداع ليس من السب الممنوع وسباب المؤمن فسوق وقاله كفر كذلك
لا اثم لو ذكر مساوي اخيه رقة وهما انما يكون غيبة اذا ذكر على وجه
الخصم العداوة يريد السب ولو عاب هل قرية ما اغتاب لانه يباح غيبة
جهول ومتظاهر بقبح ولمصاهرة وسوء اعتقاد تحذير منه وقد يكون
الغيبة بالفعل كالمحاكاة والتعريض وبالحركة وبالرمز والاشارة باليد
وكل ما يفهم منه المقصود ولا بد لزال اثم الغيبة من الاستغفاء
ولا يشترط بيان ما اغتابه به بل يكفي ان يقول انى اغتبتك يا اخي
فاغفر لى صلة الرحمة واجبة ولو كانت بسلام وتحمية وهدية ومعاونة
ومجالس ومكاملة ونزارة وتلف واحسان والاولى ان يزور اقربائه
في كل جمعة او شهر ولو ماتوا فيزور قبورهم والابتداء بالسلم سنة
وسره فرض على الفور ولا يسلم ابتداء على كافر فاسق معلم ويسلم
المسلم على الذمى لوله اليه حاجة واليا كره وان سلم كافر عليه فيقول في
الجواب وعليكم فقط او لفظ سلام فقط ويريد السلام للمسلمين ولا
يضامح الذمى لا يتبدئه بالسلام ولا يجبله فان سلم عليه بتجمل كافر

وان قال لجوسي طال الله تعالى بقائك واراد لعله يسلم او يرد على الجزية
الى زمان طويل فيها ولو قال دعاء له وطلب الخير له يكتفى ويحرم كتابة
دام اقباله لسلاطين الكفار وعظماءهم بل يكتب صلحة الله او وفقه
لما يحبه ويرضاه او وفقه للحق او لا سلام وكذلك لا يكتب للمتبرعة
والفاسق دامت فيوضهم او دامت بركاتهم بل يكتب هذا هو الله للحق
او يوفقهم للخير والصلاح ولا يجب رد سلام السائل ولا من يسلم
وقت الخطبة او حالة الاستنجاء او حالة الصلوة او تلاوة القرآن الا ان
ان يجب بانشارة اليد واذا اتى دار انسان يجب ان يتاذن قبل السلام
ثم اذا دخل يسلم او لا ثم يتكلم والاستبذان يسلم جهرا من خارج ويقول
ايدخل فلان فان قيل نعم يدخل ويسلم ثانيا وان قيل لا يرجع وان لم
يجب الجواب اصلا يتاذن كما مر ثانية وثالثة ثم ان لم يجب الرجوع ولا يدخل
الدار بلا اذن واذا سال عنه من هو يذكر اسمه ولا يقول انا ويسلم
القادم على الجالس الركب على الماشي والفرد على الجماعة او لا ولو قال
السلام عليك يا زيد لم يسقط الفرض برده وغيره ولو قال يا فلان واسأل المعين
سقط ولو سلم على جماعة فرد واحد منهم سقط الفرض عن الباقيين والا
اشموا كلهم ولو سلم على جماعة واجابت الجماعة الاخرى فلا يسقط عن الاولى
وشرط في الرد وتشميت العاطس ان لم يكن عذرا لاسماع باللسان فلو اوصم
بريه تحريك شفوية ويسقط عن الباقيين برده صبي عاقل وعجوز وفي
سر الشابة والصبي والمجنون قولان والظاهر عدم السقوط ويسلم

على احد بلفظ الواحد والجمع وكذا الرد والا في بلفظ الجمع لان مع
كل مؤمن ملائكة ويقول في الرد وعليكم السلام بالواو لا بغير الواو
تحية الموتى ولا يزيد على وبركاته وتشميت العاطس فرض على الفور كرد
السلام وكذلك يجب رد كتاب التحية واذا بلغ سلاما من احد يقول و
عليك وعليه السلام ولو قال لا خرا وكتب اليه ان اقراء فلانا السلام يجب
عليه ذلك ولو قال سلام عليكم باسكان الميم لا يجب الرد الا اذا كان
عاميا جاهلا لا يعرف العربية ويجوز ان يقول سلام عليكم بتثنية الميم
وقيل هو الاولى وقيل السلام عليكم ولو دخل لمبيت ولم ير احدا
يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويكره اعطاء سائل المسجد
الا اذا لم يتخط رقاب الناس ويقول لمن يشتد الضالة في المسجد
برفع الصوت لا ردها الله عليك فرفع الصوت في المسجد ممنوع ولو بالذكر
وتلاوة القرآن الا في الاذان ويقول لمن يبيع ويشترى فيه غير المعتكف
لا اربح الله تجارتك ولا يكره التكلم بامور الدنيا في المسجد بل يكره اذا جلس
فيه للكلام وكذلك يكره خلف الجنائز وفي الخلاء وعند التذكير والوعظ
وقراءة القرآن الا في حالة الجماع سيما بما يزيد في شهوته والوجد والتوجع
والغناء والسماع على جهة القرية ليس بما شور عن الصحابة والتابعين بل
من محدثات الصوفية المتأخرة وكان داب السلف ان تقشعر جلودهم تحت
قلوبهم اذا تلى القرآن وللغربة فضيلة على سائر اللسان هي لسان أهل الجنة
من ثعلها او علم غيره فهو ما حور ولا يكره تطيين القبور وتكره الكتابة

عليها وقيل لإباس بها كيلا يذمها لا أثر ولا يلتمس لا يمتنع ويكره
تمنح الموت الخصب اوضيق عيشا وشدة مرض ووجع لا خوف الوقوع في
الفتنة والمعصية فان كان لا يد فليقل اللهم احبني ما كاث الحياة خير
لي و توفي اذ كانت الوفاة خيرا لي لإباس بالدماء بحسن الخاتمة او
بطلبه لنفسه من غيره ولا إباس بلبس اللؤلؤ والمرجان والجواهر للرجال
واللصبان ويكره إباس الخنخال والسوار والقرط والحلقة للصبي لإباس
بثقب اذن البنت ويكره ثقب اذن الصبي هل يجوز ثقب الانف وادخال
الخزام فيه كما هو المرسوم بين نساء الهند لم ار له شاهدا من الأحاد
وأثار الصحابة والتابعين الا وجدت قول نقيه انه لإباس به اذا كان
معروفا في بلد وكرهه بعض صحابنا ولا نكره الكتابة بقلم الذهب
والفضة او من دواتهما جارية لزيد قال بكر وكلني زيدا لبيعيها
حل لعمري شراءها ووطيها ان اكبر رائته صدقه وان كذبه فلا ولم
يخبره انها غيرة ولم يعرف المشتري انها فلان فلا إباس بشراهما منه
كما حل وطئ من زفت اليه وقالت النساء هل مررتك وحل بكاح من قات
طلقني زوجي وانقضت عدتي او كنت امه فلان اعتقني ان غلبتني
ضد قها والا لولس اهل احد من المفتي وكان حنفيا ما قول الشافعي
في هذه الواقعة فيكتب جواب الشافعي لرسال ما قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيها فيكتب الحديث ان وجد ولا يكتب الى
احد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه نساء وزين القرآن الا اذن

بالصوت الطيب حسن ان لم يزد فيها الحروف ولم يتغن بالانغام
والإحسان والأكراه له ولمستمعه فان قال له احسنت لسكوته حسن
وان لقراءته التي زاد فيها الحروف وتغنى فيغشى عليه الكفر وكذلك
علي من ظن ان روح النبي صلى الله عليه وسلم تحضر في كل مجلس
من مجالس الملوك او تسمع اوتري من كل مكان وسماع القرآن اعظم
اجرام من قراءته واذا تلجج بها فيجب على الحاضرين الاستماع والسكوت
ولا يجوز القراءة لغيره جهر او المناظرة لنصرة الحق مع لين القول -
عبادة ولاحد ثلاثة حرام لقهر مسلم واذا لاله والظهار علمه
وفضله ونيل مال او جاه او قبول من العوام والتذكير على المنابر
وفي الجامع سنة الانبياء والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة
وفخر وجاه من ضلالات اليهود والنصارى ويجب على الواعظ
ان يبين الخوف اكثر من الرجاء ولا يقتصر على الايات بالاحاديث
الموضوعة والحكايات المختلفة ولا يزيد ولا ينقص في النقل يجوز
بيان الاحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال ولا يحل ذكر الموضوع
بحال من الاحوال الا ان يبين وضعه ويجوز له التزيين بالعبارة
اللطيفة المزينة والظهار بركات القرآن والحديث ودقائقهما وبحسن
له ان يبين المصالح العقلية في احكام الشرع لكي تطمئن تلوب ضعفا
الايان ومحبوا الدليل والبرهان وافة الواعظ ان لا يامر بالمعروف
ولا ينهي عن المنكر بل يقتصر على الحكايات والقصص فمثل هذا

الواعظ قاصد يهيب اخراجه من المسجد ويحذر ان يراى من مجالسته
واستماع وعظه والا فضل مشاركة اهل مجلته في عطاء النائية
لكن في زماننا اكثر ما ظلم من تمكن من دفعه عن نفسه فحسن وان
عجز فيعطى ومن نواب الظلم اخذ المكوس من للحجاج والزوار ووضع
النشاب عليهم بمجمل مختلفة كقرنطينا وحق الدخول والمروءة والنزول
والركوب على الشغوف والشبرى وحق الدعاء في الحرم ونحوها
ولا يجوز لمعلم الصبيان ان ياخذ من اثمان الحصيد لنفسه شيئا الا
بازن او لياهم ولا يجوز وطى الامة على عين المنكوجة ولا عكسه
ولو وجد ما لا قيمة له لا لباس بالانتفاع به ولوله قيمة وهو غنى
واتمردة التعريف فالصدق به اولى ولا ترك مسلمة على السرح
للتلويح النزهة اما للجهاد او الحاجة ضرورية فلا لباس به وقرأة
القرآن افضل من كل ذكر حتى من الذكر بعد صلوة الفجر الى طلوع الشمس
وافضل الذكر لا اله الا الله واختلفوا في الله الله والصحيح انه ذكر
يثاب عليه وقرأة آية الكرسي عقب كل فريضة مندوبة وقرأة الفاتحة
على الطعام بدعة مكروهة وكذا قراتها جهرا بعد الصلوات للهات
والرشوة لا تملك بالقبض ولا تملك للمرشحة لو تاب وطلب الاجرة
على الشفاعة واشتراطها حرام بالاتفاق ولا لباس ان يعطى الحاكم شيئا للشراء
ويدفع لساكنه عنه ومن السحت ما يؤخذ على مباح كالماء والكحل وطلب
الصغارى والجمال وما ياخذ غار لغزو وشاعر شعر مسخرة وحقوا في

واصحاب معارف (فيه خلاف) وقراد وقواد وكاهن ومقام وشامة
ونحوهم ولو قيل له يا خبيث جاز له الرد وكذا في كل شتيمة لا توجب
والصبر والسكوت افضل واذا سئال الصائم المنطوق اصا ثم انت فلا
يقول حتى انظر بل نعيم ان تقبل الله عني من له مال قليل والطفال
لا يوصى بنقل فانه ان تركهم اغنياء خير من ان يتركهم عالة يتكففون
الناس ومن صلى ونصدق غير الفريضة يراى بها الناس لا يثاب ويمكن
ان يعاقب او ينفق الله له وقيل لا يثاب ولا يعاقب ويكره غزل الرجل على
هيئة غزل المرأة وله ضرب شر وجهه على ترك الصلوة ضربا خفيفا
ولا يكره للمرأة سوار الرجل ولا سورها له ولا يجب على الزوج تطبيق
الفاجرة (بل ان لم يقدر على فراقها فيمسكها) ولا يجوز الوضوء من الجياض
المعدة للشرب ويمنع عن الوضوء منها وفيها والكذب مباح لاحياء حقه
ودفع الظلم عن نفسه والاصلاح بين المسلمين وتخليص اخيه المسلمين
هلاكة ويكره في الحجام تغصير الخاد من لا لباس بالتغوير فيمنور بنفسه
ويكره ان يتناد المرء من المساجد ولا يكره تعليم الاطفال فيه نعم لا
يجوز الصياح ورفع الصوت فيها ونقل الميت جائز وقيل يكره ما فوق المئين
ويجوز للزوجة التسمين باكل يشبعها او باغذية وادوية مسمنة
ولا تاكل فوق الشبع وتعود الحب والبخس ليس بشئ ويكره اسقاط
الحمل الا بعد راء خوف هلاك وان اسقطت ميتا بلا عذر فبطل عاقلة
الام لا ب غرة فان لم تكن لها عاقلة فمن مالها ويكره للكحل والتزين

يوم عاشوراء لأنه سماء النواصب نغم صومه مندوب ويجوز ضرب
عبد الغير بأمرة لا يضرب الحر ولو أمرا به ويجوز للمعلم ضرب التلميذ
والتلميذ ضربه خفيفا للتأديب باليد لا بالخشبة والسوط ولا يضرب
فوق ثلاث ويجوز ضرب الجاني بامر الإمام والقاضي لم تشريع وثوب
عبادات الطفل له ولو أديبه أو لو أديبه فقط ودرس باقي القرآن
أو من صلاة التطوع ودرس العلم بقدر الضرورة أقدم وأولى
من الكل وكرهوا قوله والله أعلم حين اختتام الدرس للاعلام
وكذلك قول الحارس لا يقاط الناس واعلامهم لا اله الا الله و
قول الداخل في المجلس يا الله للاعلام وقول الملاح أو الحمارة يا الله
إشارة إلى الركوب وأمثاله مما لا يقصد به ذكر الله وأصول الحلال
قالوا اثنتا عشرة الأول مال الحربي الغير للمسا من الثاني التجارة بالصد
والإمانة الثالث التكسب باليد كالحرف والصنایع الرابع الأجاسرة
والاستيجار مع النصح الخامس هدية المؤمن المتقي لساكن
الميراث من المال لحلال السابع زراعة الأرض المملوكة والمستأجرة
أو غير المملوكة لأحد الثامن مال الغنمة إذا قسم بالعدل التاسع
صيد البر العاشر صيد البحر الحادي عشر السؤال عند الضرورة الشدة
بشرط القناعة على يسد الرمي لإجماع الأموال بالسؤال أو سؤال
ما زاد عليه الثاني عشر إحياء الموات.

== کتاب احیاء الموات ==

الموت هي الأرض الخراب للدارسة التي لم يجر عليها ملك لأحد ولم
يوجد فيها أثر عمارة وشرع أو وجد فيها أثر ملك وعمارة كالخيل التي
ذهبت أنهارها واندرست أنارها ولم يعلم لها مال كمن أحيى شيئا
من ذلك ولو ذميا أو بلا اذن الإمام ملكه بما فيه من المعادن الجارية
الظاهرة أو الباطنة كذهب وفضة وحديد ونحاس وصا من جواهرها
وكحل وشرر نيج وكبريت وطلق ونحوها ولاخراج عليه ان كان
مسلمًا وان كان ذميا فعليه الخراج بما يراه الإمام ولا يدخل فيه معدن
جار كفضة وقار وملح ودهن كاس وزيتق بل يكون احق به ومن
خوبير بالسائلة ليرتفق بها كالسفارة والمنتجين يحفرون البير
لشربهم وشرب دوابهم فلهما حق بماؤه ما أقاموا وإذا ارتحلوا يكون
سبيلا للمسلمين فان عادوا كانوا احق بها من غيرهم ويجوز للإمام
ان يقطع من في اقطاعه مصلحة شيئا من الأرض الميتة أو المعادن
أو المياه أو الغسل -

فصل

اوالمياه اوالتسل -
فصل يحصل حياء الارض الموت اما بها ناط منبج اوخطيرة
او اجراء ماء لا تزرع الابيه او غرس شجرة او حفر بئر او نهر فيها فان
اخذ مواتا بان ادار حوله اجبارا او ترابا او شوكا او حائطا غير
منبج او حفر بئر لم يصل الى الماء او سقى شجرة لم يباحا كزيتون ونحوه
او فندق حولها او قطع له الاما لم يمس به فلم يمس به لم يملكه لكنه
الحق به من غيره وكذا او رثه بعده فان اعطاه لاحد كان له

وليس للامام اخذها منه ومن سبق الى مباح فهو له كصيد
ولولو ومرجان وحطب وثمر مسك وعسل نحل وطرفاء وقصب
وكذلك من سبق الى منبوز رغبة عنه كظفر به شئ من الحجر رغبت
عنه او حبة ابيض فيها شئ من العرق رغبت عنها ونثار في عوس ونحوه
وما يتركه المحصا ومن الزرع والملك مقصور فيه على القدر المأخوذ
فصل وليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من العاين
المجارية كالمالح والقار والنفط والابار التي لم تملك با ستمناط والسع
ويستقي منها الناس وكذلك لا يجوز له اقطاع الماء والكلام والحطب
ونحوها فان اقطع لم يكن للاقطاع اثر بل المقطوع وغيره سواء قلت و
كذلك لو اقطع بيع الغلات والحبوب والثمار والبقول والدرجات و
سائر ما يحتاج اليه الناس لاحد فمثل هذا الاقطاع باطل وحريم البير
اربعون ذراعا اى في ارض سموات من كل جانب وحريم العين خمسمائة
ذراع من كل جانب هكذا وجدنا في كتب الاحناف.

فصل في الشرب هو نصيب الماء لجة وشرعا نوبة الانتفاع بالماء
سقيا للزراعة والاباب وبني آدم والشفقة شرب بخل دم والبهائم و
لكل حبهما في كل ماء لم يجر زبانا او حب ولكل سقى أرضه من بخر ونهر
عظيم كمنجلة والفرات في العرب وكنكا وجنا واثك وكدا وري وكشنا
وكها وغيرها في الهند ولكل شق نهر صغير منه لسقى أرضه او
لنصيب الرحمان لم يضر بالعمامة ولا يجوز سقى أرضه وشجره وزرعه ونصيب

ذو الاب ونحوه من نهر غيره وقنانه وبيرة الاباذنه وله سقى شعير او
خضر في واره حلالا اليه بجزارة وادانية وقيل لا الاباذنه والمخضر في
كوز وجب لا ينتفع به الاباذن صاحبه ولو كان البير والمخضر والنهر
في ملك رجل فله ان يمنع مريد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان
يحد ما يقرب به فان لم يحد يقال لصاحب الماء اما ان يخرج الماء اليه او
يتركه ليشرب واما الكلام كما مر الماء فيقال لما لك الكلام اما ان يقطع
وتدفع اليه واما يتركه لياخذ قد رما يحتاج اليه ولو منع الماء هو
يمناف على نفسه او دابة العطش كان له ان يقاومه بالسلاح فان كان
مخزقا لا والى قاتله بغير السلاح كطعام عند الحاجة اذا فصل عن حاجته
وكري نهر غير ملوك على بيت المال فان لم يكن ثمة شئ يجبر الناس على
كرهه ان امتنعوا عنه دقبا للضرر وكرى النهر الملوك على اهليهم ويجبر
من ابى منهم على ذلك ومؤنة كرى النهر المشترك من اعلام على الشركاء
كلهم اما ان كان من تحت عليهم جميعا بل على بعضهم فان كان من اعلامه
وجازل ارض رجل برى وقيل عليهم كرهه من اوله الى آخره بالمخصص كما في
استحقاق الشفعة وهو المختار واذا كان لرجل ارض والاخر فيها نهر جارسو
اراد رب الارض ان لا يجرى النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويتركه على
حاله وان لم يكن جاريا فيها فعليه البيان ان هذا النهر له وانه
قد كان له بجزارة لسقى ارضيه وعلى هذا المصنف في نهر او على سطح او
الميراب او السيل او الممشى كل ذلك في دار غيره - نهر بين نهرين اختصهما

في الشرب فهو بينهما على قدر اراضيهم بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم
 لسيئون في ملك رقبة بلا اعتبار سعة الدار وضيقها وليس لاحد
 من الشراكاء في النهران يشق منه نهرا او ينصب عليه رحى ودالية او جسر
 او يوسع نهرا او يضيقة او يقسم بالايام وقد كانت القسمة بالكري
 او يسوق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له فيها شرب بلا اذنه ووضاهم
 ولهم نقضة بعد الاجازة ولو رثتهم من بعدهم وللأعلى ان يمسك الماء
 حتى يجمع الى الجدر ثم يرسله الى جاره واذا كان الطريق مشتركا واد
 احد هم فتح باب الى دار اخرى ساكنها غير ساكن الدار التي مفتحةا في
 هذا الطريق فليس له ذلك بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا و
 يصح دعوى الشرب بلا دعوى الارض ويورث الشرب ويوصى بالانتفاع
 به ويبيع ويوهب ويتصدق به ويصالح بدل خلع وصالح عن دم عمد
 ومهر نكاح ولا يضمن من ملأ ارضه ماء فغرت ارض جاره او غرت ان
 سقاها سقيا معتادا ولا يضمن وكذلك اذا سقى في غير نوبته ويضمن من
 سقى ارضه من شرب غيره بغير اذنه فان عاذر بالضرب والحبس ايضا.

كتاب الرهن

هو لغة الثبوت والدوام وشرعا ترقة دين بعين يمكن اخذه او بعضه
 منها او من ثمنها ويصح بايجاب وقبول او ما يدل عليهما كالمعاطاة بشرط
 خمسة الأول كونه منجزا والثاني كونه مع الحق او بعد والثالث كون الراهن
 ممن يصح بيعه والرابع كون الرهن ملكه او ما ذواله في رهنه والخامس

كونه معلوما جنسه وقدره وصفته وما لا يصح بيعه كالخمر والمخزير و
 الولد والمجهول والرهن والابق لا يصح رهنه الا التمتع قبل بدو صلاحها
 والزرع قبلا شتاء دحبه وللراهن الرجوع في الرهن ما لم يقبضه المرتهن
 فان قبضه لزوم له يصح تصرفه فيه ببيع او هبة او رهن بلا اذن المرتهن
 اما قانون النصارى في الهند يجوز ان يرهن الراهن ثانيا والثالثا وغير
 بلا اذن المرتهن الا بالعقود وعليه قيمته تكون رهنما مكانه وكسب الراهن
 ونماء رهنه كالاصل يباع معه في وفاء الدين وهو امانة بيد المرتهن لا يضمنه
 الا بالتفريط ويقبل قوله بيمينه في تلفه وانه لم يضرط وان تلف بعض الرهن
 فباقيه رهن بجميع الحق ولا ينفك منه شئ حتى يقضى الدين كله واذا حل
 اجل الدين وكان الراهن قد شرط للمرتهن انه ان لم يات به حقه عند الحلول
 فالرهن له لم يصح الشرط بل يلزمه الوفاء او ياذن للمرتهن في بيع الرهن او
 يبيعه الراهن بنفسه ليوفيه حقه فان ادى حبيس عزرا فان اصر بعه الحاكم
 وقانون النصارى يقول اذا حل الاجل فيعلم المرتهن الراهن بفك رهنه في
 اسبوع او اسبوعين فان لم يفك يبيعه بمحضرة الشهود ويستوفى دينه فان
 فضل شئ يعطيه الراهن وان نقص عن الدين يدعى عليه لما بقى.

فصل لا يخلق الرهن اى لا يستحقه المرتهن اذا لم يفكه الراهن في
 الوقت المشروط فلو جاء بالدين بعد انقضاء الاجل يبيع المرتهن على والرهن
 ولا يجوز له ان يمنع عنه ويحيل بان الاجل قد انقضى وللمرتهن ركوب
 الرهن وله حله واسترضاع امته بدل النفقة بلا اذن الراهن ولو كان

حاشا لعله الانتفاع به مجانا باذن الراهن لكن يصير مضمونا عليه بالانتفاع ويجوز له ان يسكن في الدار المرهونة باذن الراهن وبلاذنه ايضا يعوض ما ينفق لصفاها وتنظيفها وتكثيفها وتسميرها واصلاح ما تكسر وسقط منها ومؤنة الرهن واجرة مخزنه واجرة رده ان ابقى على الراهن وان انفق المرتقن على الرهن بلا اذن الراهن مع قدرته على استئذنه فهو متبرع والا فيرجع به على الراهن كتكفينه لو مات ومن قبض العين لحظ نفسه كمن واجير ومستاجر ومشتري وباع وغاصب وملقط ومقترض ومضارب مستعير وادعى الرهن على المالك فانكره لم يقبل قوله الا ببينة وكذا المودع اذا ادعى رد الوديعة او الوكيل والوصي واللال بجمالة اذا ادعى الرد وان كان الدلال بلا جعل قبل قوله ببينه.

فصل يصح رهن المشاع عندنا ولا يصح رهن الحرق والمكاتب واموال ولد ويصح رهن الدبر واللاب ان يرهن بدين عليه عبد الطفله وصح رهن النقدين وقراطيس الحوالة وكرنسي نوثنس وبرا ميزرى نوثنس والمكيل والموزون والارض والبناء ولو اذن الراهن للمرتقن ان يأكل الزواجر فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين.

فصل للمرتقن ان يطالب الراهن بدينه ويحبسه ويؤمر المرتقن باحضار رهنه والراهن باداء دينه او لا فان قضى سلم اليه الرهن ومن باع شيئا على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا صح ولم يجبر المشتري على الرهن لكن للبائع فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او قيمة الرهن رهنا

وان قال للبائع امسك هذا الثوب وهذه الدراحتي عطيتك الثمن فهو رهن ولو رهن عبد من الاياخذ احدهما بقضاء حصته ولو رهن عينا عند رجلين صح فان قضى دين احدهما فالكل رهن عند الآخر.

كتاب الجنائيات

الجنابة التعدي على البدن بما يوجب قصاصا او مالا او القتل على ثلاثة اقسام احدها العمد العمد وان يختص به القصاص ولو رثة المقتول ان يقتصوا او يعفوا باخذ الدية او يعفوا مجانا والاخير افضل فان اختاروا الدية ابتداء تعينت ولو قتلوا بعد ذلك قتلوا به وان عفوا مطلقا لم يدينوا الدية فلهم الدية والعمد ان يقصد المجاني من يعلمه آدميا معصوما فيقتله بما ينلب على الظن انه يموت به الانسان وله صور احدها ان يخرج به باله جارية او سلاح كسكين وشوكة وعظم وموسى وسيف وجنبية وخنجر ورمح وسهم وبندقية ومدفع وطبنجة ونحوها ولو كان المجرم صغيرا كشرط حجام او غير مقتل الثانية ان يضربه بمثل كالعصا الكبير او بما ينلب على الظن موت الانسان به كالحجر الكبير وما يؤثر به من حد يد مثل خمس سيرا ومن او محراث او معول او فاس او صاقور او شاكوش او هراوة او قدوم ولو في غير مقتل الثالثة ان يلقيه بريبة اسدا ونمرا وكلاب عاقرة او دابة قاتلة او ذياب مهلكة الرابعة ان يرسل عليه الكلاب لضاربة المفترسة الخامسة ان يلقيه في بئر او ماء يفرقه او نار تحرقه ولا يمكنه التملص فيموت السادسة ان يلقيه من جبل او بناء عال بحيث ينلب على الظن

موت الساقط منه السابعة ان يخنقه بيد وجبل ويسد فيه وانفه ويخز
 الثامنة ان يجسه ويمتعه الطعام والشراب والهواء فيموت جوعا وعطشا
 او باحتباس النفس لمن يموت فيه الانسان غالبا ولا يمكنه الفرار والخروج
 التاسعة ان يسقيه او يوكله سماً او دواء مهلكاً وهو لا يعلم به العاشر ان يقتله
 بسحر يقتل منه غالباً الحادية عشر ان يشهد رجلان على شخص يقتل عمر
 الثانية عشر ان يدفع الة القتل لغير مكلف ويأمره بالقتل ولو تعد جماعة
 قتل واحداً قبلوا جميعاً ان صالح فعل كل واحد منهم للقتل ولا يجب على الجميع
 مع العفو عن القصاص اكثر من دية واحدة على الاصح وان جرح واحد منهم
 جرحاً واحداً او جرحه آخر مائة فهما سواء في القصاص واذا امسك رجل رجلاً
 وقتله اُخْرِقَ قَتْلُ وَجْهٍ مِنَ الْمَسَاكِينِ حَتَّى يَمُوتَ وَمَنْ قَطَعَ أَوْ بَطَلَ لِيُخْرِجَ مَا فِيهَا
 مِنَ الْقَيْحِ مِنْ مَكُونٍ بِلَا أَذْنِهِ فَمَاتَ أَوْ قَطَعَ أَوْ بَطَسَ غَيْرَ مَكْلُوفٍ بِلَا أَذْنٍ وَلِيهِ
 فَمَاتَ فَعَلَيْهِ الْقَوِيُّ الثَّانِي شَبَهَ الْعَمْدَ وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ بِجَنَائِهِ أَنْ يَقْتُلَ غَالِباً
 وَلَمْ يَجْرَحْهُ بِمَا كُنَّ ضَرْبٌ غَيْرُهُ بَسُوطاً أَوْ عَصاً أَوْ حَجَرٍ صَغِيرٍ أَوْ كَنْزٍ أَوْ لُكْمٍ أَوْ صَفْعٍ
 فِي غَيْرِ مَقْتُلٍ أَوْ قَاهٍ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ وَسَعْرَةٍ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِباً فَمَاتَ أَوْ صَاحَ بِعَاقِلٍ
 فِي حَالِ غَفْلَتِهِ خَمَاتٍ أَوْ صَاحَ بِصَغِيرٍ أَوْ مَعْتَوَةٍ عَلَى سَطْحٍ فَسَقَطَ رِمَاتٍ أَوْ طَعَمَهُ
 دَوَاءً أَوْ غَذَاهُ مَخْذُومًا بِالسَّيْفِ أَوْ سَلَامٍ أَوْ مَهْلِكٍ كَافَاتٍ أَوْ تَطْبِخٍ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَتَجَرَّةٍ
 فَهَلَكَ الْمَرِيضُ نَفْسٌ ذَلِكَ كَلِمَةُ الْكُفْرَةِ فِي مَا لَا الْجَانِي وَالِدِيَّةَ عَلَى قَاتِلِهِ فَإِنْ
 جَرَحَهُ بِمَا دُلُّوا كَانِ الْبَرَجِ صَغِيرٍ أَوْ قَتَلَ بِهِ الثَّالِثُ الْخَطَأَ وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ
 فَعَلَهُ مَنَّهُ نَبَاً أَوْ كَسَرَ جُجُوداً مَرْمِيَّ صَبْرًا فَيَسْبِيهِ أَوْ مَيَّاهُ مَعْصُومًا لَمْ يَقْصِدْهُ أَوْ

انقلب وهو نائم على فمات او طنه مباح الد مثلاً خنقه كاقترار حريباً
 فاذا هو مسلم او ذمى وصيداً فنتبين ادمياً معصوماً او اراد قطع لحيته او ثمر
 ماله فقله فسقطت منه السكين على انسان فقتلته او كان يشق الخشب
 فخرج حديد الصاقور او الفاس واصاب انساناً او كان يحفر الارض فخرج
 حديد الشاكوش والمعول واصاب انساناً او تعد القتل صغيراً ومجنوناً او كان
 يلعب بسيفه فاصاب انساناً فقتله او يلعب بسمه او بندقته فاصاب رجلاً
 فقتله ففي ذلك كله الكفارة على القاتل والدية على عاقلته ومن قال
 لا انسان اقتلتني واخرجني فقتله او جرحه يغزر بما يراه الحاكم وكذا في
 لو دفع لغير مكلف الة قتل ولم يأمره بالقتل فيلزمه في الصورة شي

باب شروط القصاص في النفس

هي اربعة احد ما كون القاتل مكلفاً فلا قصاص على صغير ومجنون ومعتوه
 بل الكفارة في ما لها والدية على عاقلة ما الثاني كون المقتول معصوماً
 الذم ولو كان مستقداً به يقتل لغير قاتله فلا كفارة ولا دية على قاتل
 حربي غير مستامن او مرتد او زن محصن ولو انه مثله الثالث المكافاة
 بان لا يفضل القاتل المقتول حال الجنائية بالاسلام او بالحرية او بالملك
 فلا يقتل مسلم ولو كان عبداً بكافراً ولو حراً ذمياً او مستامناً ولا يقتل
 الحر ولو ذمياً بالعبد ولو كان مسلماً ولا يقتل المكاتب بعبداً ولو كان
 فارحاً بمخزوم له ويقتل الحر المسلم ولو ذكر بالحر المسلم ولو انثى وكذلك
 الانثى الحر المسلمة بمثلها والرقيق كذلك ويقتل بقتل من هو اعلى منه فيقتل
 النافر الحر المسلم الذمى الرقيق بالذمى الحر والانثى الحر المسلمة بالذكور الحر المسلم والانثى

الرقية الذميمة بالذكر الرقيق الذمى الرابع ان لا يكون المقتول للزنا
وان سفل ولا بولد بنت وان سفلت فلا يقتل الاب بالولد وولد الولد
كذلك الام بولدها وولد ولدها ويورث القصاص على قدر الميراث ثم
ورث القاتل شيئا من القصاص وورث ولده شيئا منه وان قتل فلا قصاص
وان كان وورثة المقتول بعضهم صغارا وبعضهم كبارا فينظر بلوغ الصغار
لاستيفاء القصاص وقيل يجوز للكبار استيفاءه ومن قتل انسانا لا يعرف
باسلامه ولا حرية وادعى كفره او قتل شخصا في داره وادعى انه دخل داره
لقتله واخذ ماله فقتله دفعا عن نفسه وانكره الى المقتول ذلك فالقول
قول الولي بيمينه ووجب القصاص لان القاتل ببينة تشهد يدعوه
وان راي رجلا يرمى بامرأته فقتله وهو في ذلك الحال فلا قصاص عليه
وان قتله بعد ان فرغ او قتله قبل ان يدخل بها فعليه القصاص وان شرب
عليه احد سلاحه واراد قتله ولا يمكن دفعه عن نفسه الا بقتله فقتله
فلا شيء عليه.

باب شروط استيفاء القصاص

هي ثلاثة احدها تكليف المستحق فان كان صغيرا او مجنونا حبس الجاني
الى تكليفه فان احتاج لنفقة فلولى المجنون العفو الى الدية لا لولى الصغير
وان لم يحتاج فلا فان قتل الصبي والمجنون قاتل مورثهما او قطعها او طعنها
من غير اذن من الجاني سقط حقهما الثاني اتفاق المستحقين على استيفائه
فلا يفرده بعضهم دون بعض وينتظر قدوم الغائب وتكليف غير المكلف

ومن مات من المستحقين فوارثه كهو وان عفا بعضهم ولو كان زوجا او
زوجة او اقربا فشرى بكمه سقط القصاص الثالث ان يامن في استيفائه
تقديمه الى الغير فلوزم القصاص حاملا لم يقتل حتى تضع ثمران وحر من
يرضعه قتلت والا لاحتى ترضعه حولين ويجرم استيفاء القصاص للحدود
بالحضرة السلطان او نائبه الا السيد يمكن له ان يجلد عبدا او امته
من الزنا ويجوز للسلطان تعزير من اقصى بغير حضرة او حضور نائبه
ولا قود الا بالسيف وقيل يجوز بما قتل القاتل ويجرم قطع طرفه بغير السكين
ومن قطع طرف شخص ثم قتله قبل برئه دخل قود طرفه في قتل نفسه
وكفى القتل على الاصح وقيل يجوز لو ارث المقتول ان يفعل به كما هو فعل
بالمقتول ولا يعتد به وان بطش ولى المقتول بالجاني بظن انه قتله ولم يكن
قتله وداواه اهله حتى برئ فان شاء الولي دفع اليه دية فعليه الذي
قتله وقتله ولا تركه يعني لا يتعرض له.

باب شروط القصاص فيما دون النفس

من اخذ بغيره في النفس اخذ به فيما دونها ومن لا فلا وشروطه اربعة
احدها العمد العمد وان فلا قصاص في غيره الثاني امكان الاستيفاء
بلا حيف وذلك بان يكون القطع من مفصل وينتهي الى حد كمان الاذن
وهو ما لان منه فلا قصاص في جائفة ولا في قطع القصبة ولا في كسر
مطر غير السن والضرر او قطع بعض ساعد او عضد او ساق او وركب فان
خالف واقتص بقدر حقه ولم يسرق وقع الموقع ولم يلزمه شيء الثالث المساواة

على
والمقتول
القتل
فقط
شروطه
بما
بالمقتول
نفسه
لذلك

في الاسم كالعين بالعين والالف بالالف والاذن بالاذن والسن بالسن
فلا تقطع اليد بالرجل وعكسه والمساواة في الموضع فلا تقطع اليمين بالمال
وعكسه الرابع مراعاة الصحة والكمال فلا تقطع كاملة الأصابع أو كاملة
الاطراف بقصتها رضي الباني أو لمريض ولا تقطع عين صحيحة بعين
لا يبصر بها ولا لسان ناطق بلسان آخر ولا عضو صحيح بغيره
من يد ورجل وأصبع ولا ذكر فحل بذكر خصي وعنين ويؤخذ ما رن
صحيح بما رن اشل ويقطع الاشل بالصحيح لا غيره فلو قطع يمين واحد و
يميناه مثله فله مقطوع قطع اليمين الشلاء لا غير ويشترط لجواز القصاص في
الجروح انتهاؤها الى عظم كالموضحة والهاشمية والمنقلة والمأمومة و
سراية القصاص مدروسا لدية الجنائية مضمونة ما لم يقتصر ربهما قبل
والا فهدرا ايضا ومن كانت يده اليمنى مقطوعة فقطع يدا خرا اليمنى
لا يقتصر منه بل تقب الدية وهكذا في كل عضو.

باب الدية

هي على العاقلة وهم العصبية ودية الرجل المسلم الحر مائة من الابل او
مائتا بقرة او الفاشاة او الف دينار او اثنا عشر الف درهم او مائتا حلة وتغلق
دية العمد وشبهه بان يكون المائة من الابل في بطون اربعين منها
اولادها ودية المرأة نصف دية الرجل وفي الاصبع عشر من الابل مثل
دية الرجل في ثلث اصابع وفي الزائد عليه نصف دية الرجل وتجب الدية
كاملة في العينين والشفتين واليدين والرجلين والبيضتين في الواحدة

منها نصفها وكذلك تجب كاملة في الالف واللسان والذكر والصلب اشر
المأمومة والجنائفة ثلث دية المجنى عليه وفي المنقلة عشر الدية ونصف
عشرها وفي الهاشمية عشرها وفي كل سن نصف عشرها وكذا في الموضحة
وفي كل صبع عشر من الابل وما عدل هذه المسماة فيكون ارشه بمقدار
نسبته الى احد ما تقريرا وفي الجنين اذا خرج ميتا غرة عبدا وامة اما اذا
خرج حيا ثم مات ففيه الدية كاملة او القود وفي العبد والالة قيمتهما
والا وشر بحسبهما.

باب القسامة

صورتها ان يوجد قتيل وادعى عليه على رجل وعلى جماعة وعليهم لو
ظاهر بان وجد بين قوما عددا ولا يخالطهم غيرهم واجتمعت جماعة
في بيت او صحراء وتفرقوا عن قتيل او وجد قتيل في ناحية وشر رجل
على عضائه او سلاحه او ثيابه اثر الدماء او شهد واحد عدل فقط انه
قتله او قاله جماعة من العبيد والنسوان جاؤا متفرقين يبعث يوم من
تواطؤهم على الكذب ونحو ذلك فيبذل يمين المدعى فيخلف خمسين يميناً ويستحق
دعواه فان نكل ردت الى المدعى عليه فيخلف خمسين يميناً انه ما قتله
فان نكل استحق المدعى دعواه ويجب بهما الدية المخلطة فان لم يكن لو
فالقول قول المدعى عليه بيمينه كما في سائر الدعاوى ثم يخلف يميناً واحداً
او خمسين يميناً فيه قولان اصحهما الاول فان كان المدعون جماعة توزع
الايمان عليهم على قدر ارشهم على اصح القولين ويجبر الكسر القول الثاني

يملف كل واحد منهم خمسين يمينا وان كان المدعى عليهم جماعة وزعت
الايمان على عدد رؤسهم وان كان الدعوى في الاطراف فالقول قول
المدعى عليه بيمينه وقيل لا يبدأ بيمين المدعى بل يملف المدعى عليه و
اذا وجد قتيل في محلة يختار الامام خمسين رجلا من صلحاء اهلها ويخلفهم
انهم ما قتلوه ولا عرفوا له قاتلا ثم ياخذ الدية من اهل المحلة وقال
الشوكاني اذا كان القاتل من جماعة محصورين فينتخب ولي المقتول منها
خمسين رجلا ويخلفهم فان خلفوا سقطت وان تكلموا فاعلهم الدية وان
التبس الامر فتورى لدية من بيت المال -

فصل في الكفارة في العهد المحض وتجب فيما دونه في مال القاتل بنفس
محرمه ولو جنينا ويكفر الرقيق بالصوم فقط ويكفر الكافر بالعتق وقيل لا كفارة
على الكافر ويكفر غيرها بعتق رقبة مومنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
ولا اطعامهمينا وتعد الكفارة بتعدد المقتول ولا كفارة على قتل من
يباح قتله كزنا محسن ومرتب وكافر حربي وباغ وقاطع الطريق ومد فوج عن نفسه
او ماله او عرضه

كتاب الوصية

تصح من كل انسان عاقل لم يباين الموت ولو كان صبيا مميذا او سفيا ما تسن
بخص ماله ان ترك خيرا يعنى مالا كثيرا وتكره لفقره له ورثة عالة فان
كانوا اغنياء فتباح وتجب علم من عليه حق بلا بينة وتحرم على من له وارث
بزائد من الثلث وان كان غنيا وتحرم للوارث شئ مطلقا ولو اوصى لوارث

صحت ووقفت على جازة سائر الورثة وتعتبر الورثة عند الموت والاجازة
والرد ببدن فان امتنع الموصى له بعد موت الموصى من القبول او الرد حكم
عليه بالرد وسقط حقه وان قبل ثم رد لزمت ولم يصح الرد وتدخل في
ملكه من حين قبوله فما حدث من ثناء منفصل قبل ذلك فهو للورثة و
تبطل الوصية برجوع الموصى بقول او فعل يدل عليه وبموت الموصى له قبل
موت الوصي بقتله الموصى برده الوصية وتبطل العين المعنية الموصى بها -

باب حكم الوصى له

تصح الوصية لكل من يصح تملكه ولو مرتد او حربيا او لا يملك كحمل وبهيمة
ويصرف في علفها وتصح للمساجد والقنابر ونحوها والله ورسوله صلى الله
عليه وسلم وتصرف هذه الوصية في المصالح العامة وان اوصى باحراق ثلث
ماله صح وصرف في تجهيز الكعبة والمساجد وتنويرها وان اوصى بدفنه
في التراب صرف في تكفين الموتى وان اوصى برصيه في الماء صرف في اعداد
السفن والمراكب البحرية الحربية وان اوصى بذروه في الرياح صرف في
اعداد الطيارات ولا تصح لكنيسة او بيت نار او كتب التوراة والا بنجيل او
ملك او ميت او جنى ولا لمبهم كاحد هذين فلو اوصى بثلث ماله لمن تصح
له ولمن لا تصح كان الكل لمن تصح له ولو اوصى لمح ميت كان المحي النصف
فصل واذا اوصى لاهل سكنته فلا هل ذقائه حال الوصية وان
اوصى لجيرانه تناول الربيعين دارا من كل جانب والصبي والصغير والغلام
واليافع واليتيم من لم يبلغ والمميز من بلغ سبعة اطفال من دون سبع

والمرأى من قارب البلوغ والشاب والفتى من البلوغ إلى ثلاثين سنة والأكمل من الثلاثين إلى الخمسين والشيوخ من الخمسين إلى السبعين ثم بعد ذلك هرم والأيام والعزيب من الأزواج له من رجل أو امرأة والبكر من لم يتزوج والثيب من تزوج والثيبة من تزوجت والثيوبه زوال البكارة بالوطء أو من غير زوج والإرامل النساء اللائي فارقن أزواجهن بموت أو طلاق والرهط ما دون العشرة من الرجال خاصة وأهل الحديث تقدمهم والأكفأ الذين يقدمون اجتماعاً وإبي حنيفة على اجتماع سائر الأئمة وكذا الشوافع المالكية والحنابلة وطلبة العلم الذين يتعلمون علوم الدين والتمدن رسة محل التعليم والعلماء الذين حصلوا علوم القرآن والحديث والمحدث من قرأ الصحيح الستة وجل اشتغاله بالسنة والمسائيل الأخرى ويقدم الحديث على رأي الفقهاء ويقدم الرواية على الدراية والمجتهد من قدر على استنباط الأحكام من النصوص وضبط آيات الأحكام وأحاديثها وعرف طرق الاستنباط والقياس.

باب أحكام الموصى به

تصح الوصية حتى بالأيص بعبه كالإبق والشارد والطير في الهواء والجمل بالطن واللبن بالضرع وبالعدوم كما تحمل منه أيداً أو مده معلومة أو بما تحمل شجرته أيداً أو مده معلومة فإن حصل شيء فهو للموصى له إلا حمل الأمانة فتكون قيمته يعطيهما مال الأمانة للموصى له يوم موضعه وتصح بغير مال ككلب صباح النفع وهر كلب صيداً وماشية أو ربيع وجره

غير الأسود البهيم وكزيت متبخس لغير مسجد وتصح بالمنفعة المفردة كخدمة عبد وأجرة دار ونحوهما وتصح بالمبهم كثوب وبيطى يقع عليه اسم فإن اختلف الاسم بالعرف والحقيقة غلبت الحقيقة فعلم هذا الشاة والبعد والثور اسم للذكر والإناثى من صغير وكبير ويتناول لفظ الشاة الضان والمحصان والجل والجمار والبغل والعبد اسم للذكر خاصة والحجر والإتان والناقة والبقرة اسم للإناثى والفرس والرقيق اسم لهما والتجبة اسم للإناثى من الضان والكبش للذكر الكبير منه والتيسل اسم للذكر الكبير من الغزال والذابة عرفاً اسم للذكر والإناثى من الخيل والبغال والحمير.

باب الموصى إليه

تصح وصية المسلم إلى كل مسلم مكلف رشيد عدل ولو ظاهراً أو عموماً أو امرأة أو امرئاً أو عدلاً أو طفلاً لموصى عليه ولو عاجزاً أو يضره إليه قوياً مدين أو لا تزال يده عن المال ولا نظره عنه وكذا إن كان قوياً محدث به ضعف أو رقيقاً أو مبعوضاً لكن لا يقبل إلا بأذن سيده وتصح من كافر إلى كافر عدل في دينه ويعتبر وجود هذه الصفات عند الوصية والموت والموصى إليه أن يقبل وإن يعزل نفسه متى شاء وتصح معلقة كاذباً بلغ أو حضراً أو رشد أو تاب من فسقه وإن مات زيد فعمرو مكانه وتصح مؤقتة كزيد وصبي سنة ثم عمرو وليس للموصى أن يرصى إلا أن جعل له ذلك ولا نظر للحاكم مع الوصى الخاص إن كان كفراً.

فصل ولا تصح الوصية إلا للتصرف في شيء معلوم يملك الموصى

فخله قضاء الدين وتفريق الوصية ورد الحقوق الى اهلها والنظر في امر غير
مكلف وتزويج مولاته ويقوم الوصى فيه مقامه في الاجبار ولا يصح
باستيفاء الدين مع رشد وارثه ومن وصى في شيء لم يصير وصيا في غيره .
وان صرف اجنبى الموصى به لمعين في جهة لم يضمنه ولو مع غيبة الورثة
ونقل ابن هاشم من وصى بدفع مهر امراته لم يرد فعه مع غيبة الورثة و
اذا قال له ضع ثلث مالي حيث شئت او اعطه او تصدق به على من شئت
لم يميز له اخذ ولا يجوز له ايضا دفعه الى قاربه الو من ولا الى ورثة
الموصى من مات بيرية ونحوها ولا حاكم ولا وصى فلكل مسلم اخذ تركته
وبيع ما يراه منها سريع الفساد وتمهيزه منها ان كانت والا جهزه من عنده
وله الرجوع بما صرفه على تركته حيث كانت فان لم تكن فعلى من تلزمه
نفقته ان لم يترك شيئا ان نوى الرجوع او كان الميت بيلد ولم يوجد معه
ما يجهزه واستاذن انسان حاكما في تمهيزه فان له الرجوع على تركته
حيث كانت او على من تلزمه نفقته قال الشوكاني من اصحابنا لا تصح الوصية
في معصية وهي في القربى من الثلث ويجب تقدير قضاء الديون ومن لم
يترك ما يقضى دينه به قضاء السلطان من بيت المال قلت قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا
فالى فاذا كان الامام والسلطان عطوفا على رعيتيه كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم على امته فلا يحتاج الى الجنود والعساكر بل كل فرد
من رعيتيه له جند يقاتل عداه واذا اجتمعت الوصايا قد ما لفرض وان

اخيه الموصى ان تساوت قدم ما قدم ما اذا اصاب الثلث عنهما وصهرة كل
ذى رحم محرم من عرسه ونعتنه زوج كل ذى رحم محرم منه واهله زوجته
ومن في عياله غير ما ليكه وآله اهل بيته وقبيلته التي ينسب اليها
ويدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل آبائه الا قارب والا بعد وان وصى
للقارب او ذى قرابته او لذوى رحمة او لذوى انسابه فهمي للاقرب
فالا اقرب من كل ذى رحم محرم منه ولا يدخل الا ولدان فيه والولد والوارث
ويكون للثنتين فصاعدا ولو اوصى لولد فلان فهمي للذكر والانثى سواء
ولو ورثة فلان يكون للذكر مثل حظ الانثيين ولو اوصى بان يبنى على قبره
بناء واقبة او يسرج عليه فالوصية باطله وليس للموصى له بالخدمة و
السكنى ان يوجر العبد والدار ويجوز للموصى الاكل والركوب بقدر الحاجة
وان اوصى بحجة فقاسم الوصى الورثة فهلك ما في يده او دفع الى من يخرج
عنه فضايع ان كان الضاييع مستغرا لثلث المال بطلت والاستيفاء في ثلث
وقيل حج عن الميت بثلث ما بقى ووصى الابن حق بمال الطفل من المهر وقيل
المهر احق وان لم يوجد فالجهد كالاب ويجوز للموصى بيع مال الصغير منقول
او عقار ان كان فيه مصلحة له بمثل قيمته لابن بن فاحش ولا يجوز له الا
لنفسه ومن نفسه ولا يجوز له ان يبيع ماله مضاربة وشركة و
بضاعة ويحتال على المولى لا على المصغر لا يقرض فان اقترض وهلك المال
ضمن الا اذا كان الوصى بالميت .

كتاب المحدثي

هو ذو فرج وذكر او عرى عن الاثنين فان بال من الذكركم فلا مردان بال الفرج
 فانشى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل هذا قبل البلوغ .
 فان بلغ وخرجت تحتية او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتلم الرجل فرجل ان
 ظهر له ثدى اولهن او حاض وحبل او امكن وطيه فامراة وان لم تظهر له
 علامة اصلا او تعارضت العلامات فمشكل فيؤخذ في مده بما هو الاحوط
 فيقف في الصلوة بين صف الرجال والنساء ويتباعد له امة تحتته من ماله
 ويكره ان تحتته رجلا وامراة فان لم يكن له مال فمن بيت المال ويكره
 له لبس الحرير والذهب ولا يغلبه غير محرم ولا يسافر بغير محرم وان قال
 انا رجلا وامراة لا عبرة به ولو مات قبل ظهور حاله يتيممه ولم يغسل و
 لا يحضر حال كونه مرققا غسل ميت ذكر او انشى وندب تسجئة قبره و
 يوضع الرجل لقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم وله في الميراث ^{النصيب}
 ووقت الباقي لتظهر ذكوره او انوثته فان مات قبله او بلغ بلا امارة
 واختلف ارثه اخذ نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وقيل له اقل
 النصيبين واسوء الحالين .

مسائل شتى

عرق مد من الخمر طاهر والجدي اذا غذى بلبن الخنزير فهو في حكم الجلالة
 ولو وجد خرفارة خلال خبز يحل كله ويخرج من الصلوة بهجود التلفظ .
 بالسلام ولو لم يقل عليكم ولو نشر الثوب المبلول على حبل نجس يا بسل و
 غسل رجليه ثم عشي على ارض نجسة او نادر على فراش نجس نعرقا ولم يظهر

ارثه لا ينجس ولو نوى الزكاة الا انه سماه قرصا جاز ومن له حظ في المال
 كالعلماء اذا وجد ظفرا عليه فله اخذه ديانة بقدر حقه المتعارف في كل
 بلد وولاية وان كانت عنده وديعة ومات المودع بالكسر ليس له وارث
 فيصرفه في الصدقة ان كان غنيا وان كان مسكرا فعلى نفسه ولا يرب خله
 في خزينة السلطان لان مصارفها في زمننا هذا ليست على وجه شعري
 وكذلك اذا مات رب الدين ولا وارث له ولو تلحق راس شاة بالدم فاحرق
 البراس وزال عنه الدم فأتخذ منه مرققة جاز والحرق كالغسل وكذلك
 اذا غلط العجين بالخمر ثم طبخ الخبز واستترفت حل اكله مع ان الخبز ليس
 بنجس كما مر ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض جاز وان جعل له العشر
 لا ولو عجز احصاء الخراج عن زرع الارض واداء الخراج فالههم بيع حق القبض
 بين المقتدر فان انكره او لم يوجد من يشتريه ذبح الامام الارض الى
 غيرهم ليعطي الخراج فان لم يجد من يشتريها باعها القادر واخذ الخراج
 المأخوذ من الثمن ورد الفضل لاربابها ولو اختلطت الغنم الذي بوجه البنية
 فان كانت الذي بوجه اكثر تحرى واكل والا الا واپاء الاخرى وكتابتها
 كالبيان بخلاف متقبل اللسان ولو اتبع الصائم بصا ق محبوبة يقضى
 ولا يكفر وكذلك في غير محبوبة ومنع الامراة زوجها من الدخول عليها وهو
 يسكن معها في بيتهما مشور ولو كان المنع لينقلها الى منزله فلا ولو قالت لا
 اسكن مع امك فليس لها ذلك والعقار المتنازع فيه لا يخرج من يده
 اليد ما لم يبرهن المدين وان ارباب القاضى الثاني في حكم القاضى الاول

او كان حكمه خارج حدوده او اقتداره فله ان يطلب الشهود ثانيا مرة
ويطلب الحكم الاول ولو وهبت مهرها الزوجيات وطالب الورثة المهر
وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال الزوج بل في الصحة فالقول قول
الورثة بيمينهم ولو وكلها بطلانها فهذا التوكيل باطل عندنا وقال
الاخناف صحيح ولا يملك عزلها ولو قال هذه رضيحتي ثم اعترف بالخطأ
وصدقته فله ان يتزوجها ولو عوض يد انسان فنزعه وقلعت اللعاض
فلا شيء على النازع ولا يكره من اعضاء الشاة شيء والدم المسفوح حرام
نبصل الالية ولو كانت المشقة ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه محتونا فلا
حاجة الى الختان ان لم تقطع جلدة ذكره الا بالتشديد والالام ولو ختن
ولم تسطع الجلدرة كلها فان قطعت اكثر من النصف كان ختانا والا فلا ويجوز
فصل لهما ثم وكهما لا تقطع اذناهما واذا نجاها واذنهما وجاز قتل ما يضر ككلب
عقور وهرة موزية ضارة فينجمها ولا يضربها ولا يجرها واذا اكثر
الكلاب في البلد وخيف اذا هم يجوز اهلها كهم واخراجهم ويستحب الترخي
للصحابة غير ابى سفيان ومعاوية وعمر بن العاص ومنيرة بن شعبة و
وسمة بن حبيب ويستحب السكون عن هؤلاء الخمسة وتفويض امرهم
الى الله ولا يحسن سبهم ولا مدحهم وكذلك المن اختلف في نبوته كزدي
القرنين ولقمان وكذلك الجواريين واصحاب موسى على نبينا وعليه السلام
والترجم للتابعين ومن تبعهم من ائمة الدين والسلف الصالحين والعلماء
الرايعين ويجوز عكسه والاعطاء باسم النير وز والمهرجان والهلوي

والد والى وغيرها من مراسم اليهود المشركين والفرس لا يجوز ان
قصد تعظيمه يكفر وكذلك لو جعل هذه الايام كالعيد واشترك
في الفرح معهم وراح الى مجامعهم بقصد الاشتراك فيها ولا بأس بلبس
القلانس التركية والالبسة الافرنجية والتعال الا بتكليفية اذا لم يقصد
النسبة بالكفار ونسب لبس السواد والامامة السوداء وارسال ذنبها
بين كفتيه الى وسط ظهره وقيل الى شبر ويستحب التحمل واباح الله الزينة
والطيبات من الرينق والشباب العالم ان يتقدم معلى الشيخ الجاهل لو اختلف
لاجل التزين للنساء والجوارى جاز ولو اخذته الزلزلة في بيته ففر الى
القضاء جاز بل يستحب ولا يجوز الفرار من الطاعون ولا الدخول في بلد
الطاعون فيه فاش وقيل لا بأس بالخروج والدخول اذا كان على يقين
ان كل شيء بقدر الله ولا ينفع الفرار ولا يهلك الدخول ولو كان في
البلدة فقيه واحد واد الخرج للغزو فليس له ذلك الا اذا هجم الكفار

كتاب الفرائض

يبدأ من تركة الميت بتجهيزه على وفق السنة من غير تقدير ولا تبذير
ثم تقضى ديونه التي لها مطالب من جملة العباد او من جهة الله كالكفارة
والنذر ثم حصته من ثلث ما بقى ثم يقسم الباقي بين ورثته وهما ستة
اصناف ذوالسهم اربع اصناف بالفرائض والعصبات وذوالارحام ومولى
الموالة والمقر له بالنسب على الغير الموصى له بما زاد على الثلث فان
وبها احد من الخمسة الاول غير الزوج والزوجة لا يعطى له الزيادة ان لم

سهم	سهم	سهم	سهم	سهم	سهم
٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤
١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣
١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩
١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠
١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢
١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧
١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥
١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩
١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١
١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩
١٨١	١٨١	١٨١	١٨١	١٨١	١٨١
١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢
١٩٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠
١٩١	١٩١	١٩١	١٩١	١٩١	١٩١
١٩٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣
٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١
٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣
٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧
٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨
٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢١٤	٢١٤	٢١٤	٢١٤	٢١٤	٢١٤
٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩
٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢
٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣

فله النصف ومع الولد او ولد الابن وان سفل الربيع والزوجة فلها الربع
ومع الولد او ولد الابن وان سفل الثمن والبنة فلها النصف وللأكثر الثلثان
وعصمها الابن وله مثلاً خطها وولد الابن كونه عند عدمه ويحب
بالابن ومع البنت لا قريب الا كور البقي وللأناث السدس تكمله للثلاثين
ومحبين بين اثنين الا ان يكون معهن او اسفل منهن ذكر فيصيب من كانت
بحداته ومن كانت فوقه محب لم تكن ذات سهم وسقط من دونه والاخوات
لاب وام كنابات الصلب عند عدمه من ولاب كنابات الابن مع الصليبات
وعصمهن اخوتهن والبنت وبنت الابن وولد لامرله السدس وللأكثر
الثالث ذكرهم كانوا ثمة ومحبين بالابن وابنه وان سفل وبالأب والجد و
البنت تحجب ولدا لامر فقط لا اولاد الاب -

فصل العصبية من اخذ الكلان انفرد والباقي مع ذى سهم الامنق
الابن ثم ابنته وان سفل ثم الاب ثم ابنته الاب وان علا ثم الاخ لاب وام
ثم الاخ لاب ثم ابن الابن الاب وام ثم ابن الابن الاب ثم الامام ثم
اعمام الاب ثم امهم على الترتيب ثم الممتق ثم عصبية على الترتيب
واللاقي فرضين النصف والثلاثان يصرن عصبية باخوتهن ومن يدعى لغيره
محبية سوى ولد الامر والمحبية بحسب كماله غوين او الاختين محبتان الزاد
الى السدس مع الاب لا المحرم -

فصل يمنع الإرث الرق وان قتل في المكاتب فقبل انه عبد باق
عليه ربه وقيل يرث بحسب ما عتق منه والقيل به ان اولادها لا يرثون

اعلى الكلان
كل من سفل
واحد من
ارمنه

عن نفسه او ماله او عرضه او ابتاعا الامر الا ما مري به شرعي واختلاف
 بالكفر والاسلام وانواع الكفر كما لملة واحدة واختلاف الدار في ما بين
 الكفار وقيل لا يمنع والكافر يرث الكافر بالنسب والسبب وبالسببين
 كالمسلم ولو يجب احد هما فبالحاجب وان لم يجب احدهما الاخر فبالقربتين
 كما لو تزوج مجوسى مة فولدت بنتا فماتت البنت عن امها وهى جديتها
 ترث بالامومة فقط ولو ماتت الام ترث النصف لكونها بنتا والسدس
 تكمله للثلاثين لكونها بنت ابن لا بنت كاح محرم ولا يرث ولذا لثنا ويرث
 ولد اللعان بجملة الام فقط ووقف للحمل حظ ابن ويرث ان استعمل وعطس
 والا فلا وقيل يرث ان خرج اكثره فمات ايضا الاقله ولا توارث بين الغرقى
 والهدمى والمقتولين معا الا اذا علم ترتيب الموتى .

فصل ذوالرحم قريب ليس بذى سهم ولا عصبة ولا يرث مع
 ذى سهم وعصبة غير احد الزوجين وقيل ياخذ مع ذى سهم اذا لم
 يكن عصبة ما بقى بعد سهمه ويقدم على الرده كما مروت ترتيبهم كترتيب
 العصبات فتقدم فروع الميت كالاولاد البنات وان سفلوا ثم اصوله الا
 والجدات الفاسدة وان علوا ثم فروع ابويه والاولاد الاخوات وبنات الاخوة
 وان سفلوا ثم فروع الجد والجدة العمات والاعمام لامر والاقوال الخالات وان
 بعدوا والترجيح بقرب الدرجة ثم يكون الاصل وارثا فيقدم مذبذبة بنت الابن
 على بنت بنت البنات وعند اختلاف جهة القرابة في الممدود والمخولة
 فلقرابة الاب ضعف قرابة الام وان اتفق الاصول فالقسمة على الابان

وذكرنا المسألة
 متى لو كان ادبها
 المسلمين في ذى
 الميت والاخرى
 دار الاموال فان
 احد هما يرث
 منه الاخذ اذا كان
 من ورثته

ينيل بالقسم على الابان وان اختلفت الاصول .
فصل الفروض المقدرة في كتاب الله ستة النصف والربع والثلث
 والثلثان والثلث والسدس واذا ضاقت السهام فالمصير الى العول كما هو
 قول جمهور اصحابنا واتفق عليه الاثمة الاربعة ومن اصحابنا العلامة
 الشوكاني حيث رجح عن انكاره العول واشتبه في رسالة مستقلة والعجب
 من السيد انه انكره وقال لم ينقل العول عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ودعوى الاجماع عليه غير مسلم لا نكار ابن عباس قلثان سيدنا على
 بن ابي طالب اثبتة على المنبر بحضور من الصحابة ولم ينكره احد منهم فكان
 اجماعا سكوتيا وخلاف الواحد لا يضر والام اثبتت خلافة ابي بكر رغم
 لاختلاف سعد بن عبادة عنهما مع انهم يقولون انه وقع الاجماع على
 خلافة ابي بكر

فصل يخرج الفروض اقل عدد يوجد فيه الفروض بلا كسر
 والفروض المذكورة في كتاب الله على نوعين الاول النصف والربع
 والثلث والثاني الثلثان والثلث والسدس فمخرج النصف اثنان والربع
 اربعة والثلث ثمانية والثلثان ثلثة والسدس ستة فان كان
 الفرض صنفا واحدا فاصل المسئلة من مخرج ذلك الصنف وان كان اكثر
 من نوع واحد فاصلها من مخرج الجزء الاقل من تلك الاصناف مثلا اذا
 اقلط السدس والثلث فالمخرج ستة وان كان في المسئلة فرضان او اكثر
 من نوعين فان كان المختلط مع النوع الثاني وبعضه النصف او الربع من النوع

عنه
 ويجب منه مال
 في صرف الجاهل
 اذا مات امرأة
 وثبت زوجها واما
 وانما المسئلة
 من ستة ولا على
 والزوج ثلثة ولا على
 اثنان ولا اثنت
 واحد مثا فالف
 نصف الكتاب بعث
 قال الله وله الف
 فلها نصف ما ترك
 وغدا لم يترك
 فيه العول الى
 ثمانية فثلثة
 اثنان للزوج
 اثنان للام
 ثلثة اثنان
 وهو الصحيح
 منه

الاول فالمسئلة من اثني عشر الى مسئلة زوجة وابوين فانهم جعلوا
من اربعة وان كان الثمن فمن اربعة وعشرين وان كان المختار مع
كل النوع الثاني او بعضه اكثر من النصف الواحد من النوع الاول فيعتبر
حكم اختلاف الجزاء الاقل -

فصل بجميع الخارج سبعة كما مر اربعة منها لا تقول وعلى الاثنين
والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة منها قد تقول فستة الى عشرة
وتراو شفعوا اثنا عشر الى سبعة عشر تراو اربعة وعشرون الى سبعة
وعشرين -

فصل ان انكسر حظ فريق على عدد رؤوسهم فاضرب وفق العدد
في الفريضة ان كانت بين السهام والرؤوس موافقة والا فالرأس في
الفريضة فالمبلغ مخرج وان تعد ذلك كسر وتماثل اعداد الرؤوس ضرب
واحد وان تدخل فالأكثر وان وافق فالوفق والا فالعدد في العدد ثم
وتم المبلغ في الفريضة وعولها -

فصل ما فضل يرد على وعلى الفريضة بقدر رؤوسهم الا على
الزوجين وقيل يرد الى بيت المال كما مر فان كان من يرد عليه جنسا
واحد فالمسئلة من رؤوسهم كبنتين او اختين والا فمن سهامهم فمن
اثني عشر لو سدد سدان وثلاثة لو ثلث وسدس واربعة لو نصف وسدس
وخمسة لو ثلثان وسدس او نصف وسدس سدان او نصف وثلث ولو مع الابل
من لا يرد عليه اعطى فرضه من اقل مخارجه ثم اقسم الباقي على من يرد

عليه كزوج وثلاث بنات وان لم يستقم فان وافق رؤوسهم كزوج وست
بنات فاضرب وفق رؤوسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه والا فاضرب
كل رؤوسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وخمس بنات ولو مع
ثاني من لا يرد عليه فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على
كزوجة واربع جدات وست اخوات لامر وان لم يستقم فاضرب سهام
من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه كاربعة زوجات وشع بنات
وست جدات ثم اضرب سهم من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه
وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد
عليه

وان انكسر فصح كما مر -
فصل ان مات البعض قبل القسمة فصح مسئلة الميت الاول
واعطى سهام كل وارث ثم صرح مسئلة الميت الثاني وانظر بين ما في يده
من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني ثلاثة احوال فان استقام ما
في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فلا ضرب ولا تصحيح
الميت الاول وان لم يستقم فان كان بينهما موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني
في كل التصحيح الاول وان كان بينهما مباينة فاضرب كل التصحيح
الثاني في التصحيح الاول فالمبلغ مخرج المسئلةين واضرب سهام ورثة
الميت الاول في التصحيح الثاني او في وفقه وسهام ورثة الميت الثاني
في نصيب الميت الثاني او وفقه ويعرف حظ كل فريق من التصحيح بغير
مالك من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة وحظ كل فرد

بنسبة سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم مفردا ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد -

فصل ان اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح هذا اذا ابتاين التركة التصحيح او المجموع والا فاضرب سهام كل وارث او دين كل غريم في وفق التركة ثم اقسم المبلغ على وفق التصحيح او المجموع ومن صالح من الورثة على شئ فاجعله كان لم يكن - واقسم على سهام من بقى ما بقى واخر -

دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

والمرجو من الناظرين ان وجدوا فيه خطأ او زللا او زبانا عن الصواب الاصلاح فاني معترف بقصور باعى وقلة علمي كبر سخي وقصور فهمي العصمة لله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم -

تم الكتاب بعون الملك الوهاب
تأليف اتمام كتاب

لا بعد فرايض باب الا العمل والحساب

ان اشتهيت تاريخا نقل بهما تمت الكتاب